دكتور عبد الصبور شاهين

المنهج الصوتي للبنية العربية

رؤية جديدة في الصرف العربي

مؤسسة الرسالة

المنهج الصوتي للبنية العربية

رؤية جديدة في الصرف العربي

الاهــــداء

اســــتاذى الدكتــور ابراهيــم انيس
الى روحــك فى الرفيــق الاعــلى
تحقيقــا لامــل طالمــا تمنيتـــه
ووفـــاء ممن علمتـــه ورعيتـــه
وعليك ســلام الله ورحمته وبركاته ،،

عبد الصبور شاهين



مقدمة

حققت الإنسانية فى العقدين الأخيرين قفزات هائلة فى ميادين العلوم الطبيعية ، والإنسانية ، حتى إن بعض هذه العلوم قد شهد انقلابا فى مادته ، وفى مناهجه ، وانعكس أثر ذلك على معاهد التعليم بمختلف مستوياتها ، فعكف رجالها على الأفكار الجديدة ، والاتجاهات المحدثة يحاولون أن أن يواكبوها ، وأن يغذوا معارفهم وخبراتهم بمعطياتها .

ولعل فى مقدمة هذه العلوم علم الرياضيات ، الذى أصبح يتخذ عنوانا له : « الرياضة الحديثة » ، تمييزاً لها عن الرياضة القديمة ، التى أودعت تقريباً أدراج المتاحف ، تذكاراً لمرحلة خلت ، كانت ولا شك مقدمة لعلوم الرياضة التى غزت الفضاء ، وحققت أروع المنجزات التقنية .

ويلحق بالرياضيات فى هذا التطور الجذرى علوم الفيزياء والكيمياء والطب ، والفلك ، والفضاء ، والتطبيقات الصناعية لهذه العلوم التجريبية .

أما مجال العلوم الإنسانية فقد شهد تطورات أقل سرعة ، وإن كانت ذات مغزى عميق ، فوجدنا كثيراً من النظريات يظهر ، فى مقابل كثير آخر يختفى وقد كان من المسلمات . ولعل مجال تعليم اللغات كان من أكثر العلوم الإنسانية تأثراً بالتطورات العلمية وتجاربها ، فقد أصبح المختبر اللغوى جزءا لاغنى عنه فى أية محاولة لتدريس أصوات اللغة ، وأنظمتها المختلفة ، ولكن هذا يحدث فى الحالات التى لاتعتبر (الأمر الواقع) قوة ملزمة ، تفرض نفسها على العقول ، وتلغى كل مبادرة لتغييرها ، أو تطويرها .

ظهر مثلا فى مجال تعليم اللغة الإنجليزية اتجاه إلى تسمية الحروف بأصواتها ، أى : (بقيمها الصوتية)، لا بألقابها ، فالرمز (h) هو (ه) وليس (اتش)، والرمز (W) هو (و) وليس (دبليو)، وهكذا . وسرعان ما تلقى مدرسو اللغة هذا الاتجاه . ولقنوه لتلاميذ ، فاستطاع هؤلاء المدرسون أن يثبتوا قدرتهم على تغيير الواقع بمجرد الاقتناع بضرورة تغيير المنهج ، وتحسين الطريقة ، وتلك مرونة يحسدون عليها .

إن المهم دائماً هو الوصول إلى الحقيقة ، ولكن وسيلة الوصول تختلف من عصر إلى عصر ، ولقد كانت للأقدمين وسائلهم المناسبة لبلوغ ماطلبوا من الحقيقة . ثم مضوا إلى مستقرهم تاركين بصماتهم على ماخلفوا من آثار ودراسات ، فيها وصف لما عرفوا من الحقيقة ، من وجهة نظرهم .

وجاء بعد ذلك دورنا فى محاولة الوصول إلى الحقيقة ، بوسائلنا لابوسائلهم ، ومن وجهة نظرنا ، لامن وجهة نظرهم ، ولكن عوامل التقليد تقف دائماً دون هذه المحاولة ، فى ميدان الدراسات العربية ، ولا سيما النحو و الصرف .

والتقليد هنا يشبه ما يسمى بسياسة فرض (الأمر الواقع) على أنه حقيقة يستحيل تغييرها ، وليس فى معارف البشرية ما يمكن أن يكون قد بلغ الكمال ، حتى يستحيل تغييره ، مادام مصدره هو العقل الإنسانى ، فهذا العقل يؤكد فى كل لحظة نقصه ، بسعيه الدائب نحو كشف المجهول .

والنحو والصرف من علوم اللغة ، يزعم أصحابها أنهما قد نضجا حتى احترقا ، والواقع أنهما لم ينضجا ولم يحترقا ، بل مازالا يطالبان المزيد من البحث والدرس ، لتجديد شبابهما ، وتصحيح مفاهيمهما ، وما أكثر ما يجد المرء فى أنظمتهما القديمة من اختلاف وتناقض .

وعيب المحاولات النقدية المجددة فى ميدان النحو مثلا أن أصحابها يطلقون دعوى التجديد، اعتمادا على أنهم وجدوا مثالا من الخطأ غير المقصود لدى

أحد النحاة ، أو بضعه أمثلة ، فيتوهمون أن تصحيح تفسير هذه الأمثلة هو حسبهم من التجديد ، والنهوض بأمانته ، وهذا قصور .

ولم تقدم المحاولات التى بدأت فى هذا الاتجاه حتى الآن سوى بضعة أمثلة . أو بضعة مصطلحات ، أو تعديلات لطائفة أو أكثر من المسائل النحوية ، أو كتبا على ورق صقيل .

أما المنهج العام ، الذى يبدأ من أبسط أحوال المادة اللغوية ، ليصل إلى أعقد تراكيبها ؛ المنهج المتكامل الذى يتعرض لكل مسائل العلم ، ويتصدى لحلها على الأساس الجديد المقترح ، إن وجد ، فذلك شىء لم يظهر بعد .

وعيب المتشبثين بالقديم فى النحو والصرف أنهم يتصورون أن محاولات التجديد هى محاولات هدم ، لا أكثر ، وأن الدنيا سوف تخرب لو أتيح لهذه المحاولات أن تحقق نجاحا ، أو تبلغ هدفا ، وما أشبه القديم فى هذا المضمار بمارد عملاق يقف على ساقين من حطب ، ويوشك أن يتهاوى من أول أول لمسة . ولذلك وضع أرباب القديم أصابعهم فى آذانهم ، وأغمضوا أعينهم عن كل جديد .

وهكذا تهدر وظيفة البحث الجامعى بين قصور المجددين ، وتصور المتمسكين ، على حين كان المفروض أن تحدث الجامعات العربية ثورة لغوية ، فى دراسة مادة اللغة ، وفى اشتراع مناهجها ، وبخاصة فى مجالى النحو والصرف ، باعتبارهما أساس معرفة العربية .

وكان المفروض أيضاً أن تشارك الجامعات الرائدة فى توجيه عملية التعليم فى المدارس طبقاً لأحدث المناهج المقترحة ، وأن تكون معاهد العلم مجالات تجريبية لبحوث العربية ، قبل أن تكون حقول تجارب للعلوم الأخرى ، كالرياضيات واللغات الأجنبية ، والفيزياء .

هل يمكن أن نتهم إخواننا مدرسى اللغة العربية بالخمول ، فى حين ينشط غيرهم ؟

كلا . . فإن إخواننا العاملين فى مجالات التربية يتنسمون رائحة الجديد ليبشروا به فى مجامعهم وندواتهم . وهم يتمنون أن تنعقد بينهم وبين الدراسات المجددة فى الجامعة أواصر متينة ، يطلعون من خلالها على بحوث الأساتذة ، وعلى اتجاهاتهم العملية النافعة . وكثيراً ما يسألوننا عن مشكلات تتطلب حلولا جديدة مقنعة ، بدلا من القديم غير المقنع ، فإذا ظفروا بشىء مما يطلبون ملأوا بذكره كل مجال .

لقد عشنا زمنا ، كانت الإشاعات فيه تتحكم فى قيمة العمل الجيد ، بل وفى حياته . .

كان من الممكن أن يقول أحدهم عن الكتاب الفلانى : (إنه هدام ، أو تافه) . . . ليصد الناس عنه ، ويصادر حركتهم إليه ، بمجرد إشاعة ، يتبرع بها ، ولا يشعر بمسئوليتها ..

لقد مضى هذا الزمن إلى غير رجعة .

أصبح وصف كتاب علمى بأنه (هدام) مثيراً لفضول المثقفين كى يقبلوا عليه ، ويقرأوا مافيه ، وبخاصة إذا كان موضوعه يهم جماهيرهم ، ويسهم فى تكوين عقليتهم .

وليس كالنحو والصرف موضوعين يرافقان المثقف، منذ يدلف إلى المدرسة ، ويدب فى حجرها، إلى أن يبدأ رحلة الحياة العملية بعد التخرج، بل إنهما يصحبانه فى كل ما تقع حواسه عليه من حرف يقرأ ،أو يسمع، أو يلمس .

وما أكثر ما يستحق إعادة النظر ، بل الهدم ، فى مجال هذين العلمين ، مما يبغضهما إلى الناشئة ، ويغرس فى أنفسها مشاعر اللامبالاة بدرسهما .

وما أحوج الأجيال القادمة إلى منهج جديد تتناولها به ، قبل أن تلقى بهما هذه اللامبالاة فى زوايا الإهمال .

وأول ما يفرض هذا التجديد أن اللغة التى نستعملها بوصفها (الفصحى) ليست تلك التى قعّد لها النحاة والصرفيون ، فلقد تغيرت مادتها تغيراً

كبيراً ، وهى دائمة التغير على ألسنة الأجيال ، ولامناص من الربط بين النحو والصرف وبين اللغة الجديدة ، المتجددة ، وإلا فلسوف نفتح أعيننا ذات صباح على مشهد الفرقة بين نحو الأقدمين ولغة العصريين ، وهو مشهد يعد له منذ بعيد دعاة العامية وسدنتها . وفى الأجيال القادمة رقة دين ، ووهن إيمان بالتراث ، وميل إلى التملص من قيوده ، أكثر مما فى جيلنا على ما فيه .

وثانى ما يفرض التجديد هو الحاجة إلى وضع منهج متكامل للدرس اللغوى ، ابتداء من الأصوات ، إلى الصيغ ، إلى التراكيب ، ومروراً بكل مستويات البحث ، بدلا من الوضع الراهن ، الذى يجعل من كل مادة مجالا مستقلا قائما بذاته ، ولاعلاقة له بغيره من المجالات .

إن من النادر أن نجد فى كتب النحو القديمة من يشير إلى الارتباط بين ظاهرة نحوية ، وأخرى صوتية ، مع أن الكثير من ظواهر النحو لا يمكن تفسيره إلا على أساسى صوتى .

وكذلك الصرف ، بل هو أشد التصاقا من النحو بالأصوات ونظرياتها ونظمها ، وعجيب أن نجد بعد ذلك من يتصدى لتدريس الصرف العربى دون اعتماد على أفكار علم الأصوات اللغوية . بل مع التجاهل التام لهذا الأساس العلمى ، اكتفاء بالمحفوظ والمشهور من الصيغ والقواعد التقليدية ، وضنا أن يبذل ولو قليلا من الجهد لتحصيل شيء جديد ، أو على الأقل وجهة نظر أخرى ، والعلم يزكو باختلاف وجهات النظر ، وتواردها ، وتكاملها أو تضاربها .

وإذا كان الأقدمون لم يعرفوا تشابك العلاقة بين الأصوات والنحو والصرف فلقد كانوا معذورين ، وهم — مع ذلك — بذلوا غاية إخلاصهم فى تقعيد أحوال الكلمة والتركيب العربى ، وورثونا علوما ذات كيان مترابط من وجهة نظرهم ، فلهم منا غاية التقدير والتبجيل .

ومع ذلك فإن منهم من اهتم بدراسة الأصوات . وفى مقدمتهم سيبويه ، والفارسى ، وابن جنى ، ولكنهم درسوا هذا العلم منفصلا عن دراسة النظام

الصرفى ، فنشأ عندهم فيه ما يتنافى مع معطيات علم الأصوات . وهو امر سوف يتضح كثيراً خلال هذا البحث .

وكان أحد مصادر الخلل فى النظام الصرفى الذى وضعه السلف هو الربط بينه وبين الكتابة ، فتداخل بذلك ما هو من اهتمامات علم الرسم (الإملاء) فيما هو من ظواهر النطق ، وخصائص التصريف .

وكان السبب فى هذا الخلط الاعتقاد بأن اللغة هى ما تحتويه رموز الكتابة من حروف ، وكلمات وتراكيب ، ربما لأنهم كانوا يهتمون أساساً بما تلقوا من نصوص الماضى ، لابما كانوا ينطقون فعلا .

وفرق عظيم بين ما ينطقه المتكلم ، وما تسجله الكتابة من نطقه ، عاميا كان أوفصيحاً ، فإن الكتابة فى أية لغة تعجز بطبيعتها عن تسجيل جملة من الظواهر ، والوظائف النطقية العامة ، كالنبر ، والتنغيم فى حالات الاستفهام والنفى ، والإنكار ، والتعجب ، والتحسر ، وهى وظائف ذات دلالة مباشرة فى الحدث اللغوى . ودعك من الظواهر اللهجية ، كالكشكشة والكسكسة وغيرهما .

يقول أنطوان مييه (فى مناهج البحث الأدبى واللغوى — ترجمةالدكتور محمد مندور) : « إن معظم الاختلافات فى النطق ، التى تتميز بها اللهجات المختلفة ، والطبقات الاجتماعية المتباينة لاتظهر فى الكتابة . . . والكتابة لا تملك ما يملكه المتكلمون من مناسبة ، وحركات ، ونغمة فى الصوت ، توضح الكلام الملفوظ . . ونحن نكون فكرة خاطئة عن لغة ملفوظة عندما نحكم عليها بصيغتها المكتوبة فقط . . . فاللغة المكتوبة كثيراً ما تكون لغة خاصة لا علاقة لها باللغة المنطوقة . . . الخ . . » .

فهذا عن نظم الكتابة عموما ، لاتكاد تؤدى فى أية لغة أكثر من نصف الواقع اللغوى الملفوظ ، فإذا جئنا إلى نظام الكتابة العربية وجدناه يستغنى عن جزء هام من الأصوات المنطوقة ، وهو الحركات ، وهو سلوك عام فى اللغات السامية .

ثم إنه لم يضع رمزاً لكل صوت ينطق فى اللسان العربى ، بل جعل للرمز الواحد أحيانا قيمتين صوتيتين : فرمز الواو : (و) يدل على الواو فى : (وعد) ، وفى : (يقول) . مع اختلاف قيمتهما الصوتية والصرفية ، وكذلك رمز الياء : (ى) .

وإذا كان من القواعد المحددة لتمييز الفونيم phonème ارتباط المعنى بالصوت ، ثباتا وتغيرا ، بحيث إذا تغير الصوت فى موقعه من الكلمة مع ثبات بقية أصواتها — تغير المعنى ، فإن بعض أحوال الكلمةالعربية ينقض هذا التحديد العلمى للوحدة الصوتية. فرمز الصاد مثلا (ص) يدل على وحدة صوتية مستقلة عن رمز السين (س) . ومن ثم اختلف المعنى ما بين (سار) و (صار) لاختلاف الكلمتين فى الفونيم الأول منهما .

ولكن السين والصاد يتحدان ، كفونيم واحد فى مثل : (صراط وسراط) ، حيث لا يتغير المعنى باختلافهما ، وبذلك يكون الرمز دالا على وحدة صوتية مستقلة حينا ، وعلى جزء من وحدة حينا آخر . وهو اختلاف ينعكس أثره على نظام الكتابة ، ودقة أدائها ، وهو اضطراب ناشىء عن الخلط بين الفصحى ولهجاتها .

ومع ذلك كله فإننا نسلم دائماً لنظام الكتابة بخصائصه ، ولا نعترض على مخالفتها للعادات النطقية ، وعلى هذا الأساس نرى الرسم المصحفى لكلمات مثل : (الصلوة ، والزكوة ، ومشكوة) بالواو ، مع أننا ننطق هذه الواو فتحة طويلة (ألفا) ، ولا نجد فى ذلك غرابة ، فالأداء القرآنى بخاصة سنة متبعة ، ورواية تتلقى مشافهة ، مع التسليم للرسم العثمانى بأحكامه التاريخية الثابتة .

أجل ، لامناص من التشبث بنظام الكتابة العربى ، لأنه تاريخنا وحياتنا اللغوية ، وقد حمل إلينا اللغة بكل أمانة ، رغم كل ما يقال عنه ، ولا يستطيع أحد أن يزعم أنه كان عقبة فى سبيل تقدم العربية ، كلغة علم وحضارة ، وفن وأدب. وقد أضفى هذا النظام من مهابته على لغات الشعوب الإسلامية،فى

الهند ، وفارس ، وأفغانستان ، وتركيا قبل أتاتورك ، ما جعلها تثبت على استعماله ، رغم عهود طويلة من التعرض لتأثير الاستعمار اللاتيني .

بل إن تجربة تركيا حين تخلت عنه إلى الحروف اللاتينية كانت أبلغ درس فى هذا الصدد ، فلم تصبح تركيا أوربية بالكتابة اللاتينية ، ولم تبق على طابعها الإسلامى ، بل كان شأنها كمن رقصت على السلم . . . ها هى ذه تركيا أكثر بلاد أوربا تخلفا ، وكانت من قبل فى مقعد الصدارة فى إطار الإسلام والكتابة العربية ، يوم كانت جيوشها تدق أبواب ڤينا ، وتحكم نصف أوربا .

ولعل أمانة الأداء — التى أشرنا إليها — فى الخط العربى ، هى التى خيبت محاولات كثيرة لهجرته إلى الكتابة اللاتينية ، التى بدأها جملة من المستشرقين والمستشارين الإنجليز ، فى مصر ، ومن لف لفهم من أعداء العروبة كسلامة موسى. فهم جميعاً كانوا يدركون شدة الارتباط بين العربية الفصحى وكتابتها. فركزوا جهودهم للتهوين من قيمة هذه الفصحى ، ودعوا الشعوب العربية إلى استخدام لهجاتها المحلية (العامية) ، واتخاذ الحروف اللاتينية رموزاً لكتابتها . والهدف من وراء ذلك معروف مفضوح .

إن القرآن — فيما يشعرون — شوكة فى حلوقهم ، وهو يوحّد تحت رايته مسلمى العالم أجمع .

وإن اللغة الفصحى هى الرباط الذى يوحد بين أوطان العروبة ، ويربطها بالقرآن مع سائر أوطان الإسلام فى آن .

إذن ، فلتشن الحرب على هذين الهدفين لتحطيمهما : القرآن والعربية ، من أجل القضاء على كل أمل فى الوحدة العربية ، أو الإسلامية .

ولقد مضى سلامة موسى وأشياعه وأرباب نعمته إلى حيث ألقت ، فما أجدت جهودهم للنيل من لغة القرآن ، حديثاً ، وكتابة .

فجاء من بعدهم ، فى لبنان، من يأتنف الرسالة ، بتنظيم أدق ، وبوسائل أفعل ، داعية إلى تمزيق الأمة العربية ، وشرذمة كيانها إلى طوائف ولُغَيّات

تستخدم الكتابة اللاتينية ، كما فعلت التركية من قبل ، وكما لم تفعل الفارسية أو الأردية .

هنا لك فى لبنان يجلس سعيد عقل ، ليدير مؤسسة ضخمة للطباعة والنشر بأحرف جديدة لاتينية ، والأيدى العدوة تمده بالأموال اللازمة ، وتشجع ما يخرج من كتب بالعامية اللبنانية ، لتعميق الهوة بين لبنان وما حوله ، ولتصل المؤامراة فى النهاية إلى فصله عن كيان الأمة العربية ، ووصله بالكيان الصهيونى الذى يعمل له ، ويحارب فى صفه ! !

أى أن المؤامراة قد تجاوزت مرحلة الدعوة الفردية ، وبلغت مرحلة المؤسسات التنفيذية ، ولا يبعد أن تحاول إنشاء فروع لها فى مواطن الضعف المنتشرة فى أنحاء الوطن العربى ، فالمخطط جاهز ، والمراحل محددة ، وأصحاب اللغة فى سبات عميق .

ومن عجيب أن يزعم سعيد عقل ، (فيما نشرته مجلة المصور المصرية فى عددها الصادر فى ٧ يوليو ١٩٧٢) : أنه يريد أن يطابق بين الكلمة المنطوقة والرمز المكتوب ، ولذلك فهو يستنكر العربية الفصحى ، ولا يعترف بها ، بل يرى أنها لغة ميتة ، ثم ينقل عنه كاتب المقال (رجاء النقاش) جملة مما يراه عيوبا فى الكتابة العربية يريد تلافيها باللجوء إلى نظام جديد من الحروف اللاتينية .

ودعوى سعيد عقل بأن اللغة الفصحى لغة ميتة ، هى دعوى سخيفة، لا يدل على سخفها إلا سلوكه هو ، حين يقول الشعر بها !! فكيف يسوغ له أن يستعمل لغة الأموات ؟ ولماذا لم يتجه إلى العامية اللبنانية ليزجل بها ، وليحشر فى عداد الزجالين بلغة الأحياء ! !

وأما إرادته أن يطابق بين المنطوق والمكتوب فهى مشروع غير علمى ، خفى خلله عن ذكائه ، وخاب فيه تصوره . لأن النطق متغير دائماً من جيل إلى جيل ، فإذا طابق اليوم منطوق جيله برموز معينة ، كان حتما أن يحاول أخلافه هذه المطابقة فى الجيل التالى على نحو مختلف ، وهكذا .

وبذلك تصبح الكتابة (موضة) متغيرة مع كل جيل ، فيكون عندنا كتابة (مينى ، وميكرو ، وماكسى) ، تماما كأثواب النساء ! ! .. وإلا فإن نظام كتابته سوف يتخلف قطعاً بعد عدة أجيال ! ! .

ألم يفكر سعيد عقل فى هذا الاحتمال ؟ ! أم تراه جالسا الآن فى بزة المتفلسف المتفيهق ، فى جماعات العاملين معه ، يتخيل نفسه ضمن رواد النهضة التلتينية (أى : التى لتنت لبنان) لا قدر الله . . ! ؟ . . .

ألا . . . ما أسوأ أن يتحدث امرؤ فيما لايفهم ، أو أن يتعرض لما لا يعلم ، وتلك هى الآفة التى أصابت الشاعر فتصور نفسه مصلحا لغويا . وإن كان رغم ذلك يعرف حق المعرفة أن وجود مستوى الفصحى طبيعى فى كل لغة إلى جانب عاميات الجماهير ، ولا يمكن استثناء العربية من هذا الحكم بإجراء صناعى .

إننا لا ننزه الكتابة العربية عن النقص ، بل على العكس ، قد تعرضنا لنقد نظامها الإضافى ، فى مبحث (مشكلة الكتابة العربية) ، الأمر الذى دعانا إلى أن نستخدم رموز الكتابة الاستشراقية ، كوسيلة علمية أشبه بالرموزالرياضية ، لتسهيل عمليات التحليل اللغوى ، وهى رموز تستخدمها كل اللغات الحية فى العالم . فلا حرج علينا أن نستعين بها ، كما نستعين بالوسائل المعملية .

ولقد يظن البعض أن الكتابة العربية تفردت بالعيوب دون نظم الكتابة الأخرى ، وهذا خطأ. لأن العربية من أقل اللغات فى هذا الباب شذوذاً، وأكثرها قياسية .

وحسبنا ان ننقل هنا حديث اللغوى أو تو جسبرسن عن الكتابة الانجليزية فى كتابه :

Essential oF Eng .grammar (نقلا عن بحث للدكتور داود السيد عن المعجم الإنجليزى) ، قال :

« إن الطريقة التقليدية لكتابة اللغة الإنجليزية أبعد ما تكون عن الاتساق والثبات . فمعرفتنا بأصوات الكلمة لا تساعد على تهجينا ، والعكس صحيح ،

إذ لا نستطيع نطق الكلمة إذا عرفنا هجاءها ، ويضرب لذلك الأمثلة الآتية

(١)	(٢)
low	though
true	through
now	plough
off	cough
cuff	enough

تشترك كلمات المجموعة الثانية فى الحروف الأربعة الأخيرة من كل منها ، ولكن هذه الحروف تنطق فى كل منها بطريقة مختلفة تماما ، فالحرفان الأخيران (gh) فى الكلمات الثلاثة الأولى — لا ينطقان ، أما فى الكلمتين الأخيرتين فينطقان كما ينطق الحرف الصامت (F) .

أما المصوتان (ou) فإنهما ينطقان فى كل كلمة بطريقة مختلفة ، تشبه طريقة نطقهما فى الكلمة المقابلة فى المجموعة الأولى .

ويرجع جسبرسن أسباب هذه الفوضى الصوتية والإملائية إلى عوامل تاريخية ، كما يرجعه إلى تغير الأشكال الصوتية المستمر للكلمات ، ويعنى بذلك بقاء الأشكال المكتوبة للكلمات المنقرضة صوتيا ، بعد موتها بزمن طويل » .

ومن هنا كان من الضرورى دائماً الفصل بين التحليل الصوتى للكلمة وبين كتابتها . فإن للكتابة من جانب آخر ميزة تنفرد بها عن النطق ، هى أنها لا ترسم التفاعلات الصوتية فى الغالب الكثير ، وهى من أكثر العوامل تأثيراً فى بنية الكلمة ونطقها . فكأن الكتابة تؤدى لنا اللغة فى شكلها المثالى ، على حين نسمعها من أفواه الناطقين بها صورة حية متفاعلة .

هذا الاعتبار هو الذى دفعنى إلى أن أحاول وضع منهج للصرف العربى على أساس الدراسات الصوتية الحديثة . مع ملاحظة أساسية هى أنه لا يفصل الصرف عن النحو خط عريض . بل خط رفيع جداً ، بحيث تتداخل أحيانا الظواهر النحوية والصرفية فى إطار الظاهرة الصوتية التى ينبنيان عليها .

ومن الأمثلة على تداخل الظاهرة الصوتية في مجالى النحو والصرف معا أن نعتبر — بحق — أصوات المد فى أحوالها الثلاثة (الألف والواو والياء فى مثل : قال — يقول — يبيع) — حركات طويلة ، مهما يكن موقعها . فهذا اعتبار صوتى خالص .

ولكنه يؤثر فى الصرف حين نعتبرها مجرد حركات طويلة لاتمثل أصلا من أصول الكلمة ، على خلاف ما يرى القدماء .

ويؤثر فى النحو حين نعتبر (ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة)— ضمائر حركية ، لا يصح أن يقال : إنها مبنية على السكون ، فالحركة لايمكن تصور خلوها فى ذاتها منها .

بيد أنى لم أحاول أن أستطرد فى معالجة المسائل النحوية إلا فى الحدود التى يحتملها المقام ، حرصاً على تركيز المنهج ، ومتابعة تطبيقه على ما يصلح له من أبواب .

لقد سبقنى إلى بعض الخطوط فى هذا المنهج العالم اللغوى الدكتور هنرى فليش ، وقد كنت ترجمت له كتابه (العربية الفصحى) ، كما أنى بسبيل إنجاز ترجمة لكتابه الكبير Traité de phil. arabe ، وفى كلا الكتابين لمحة من استخدام المنهج الصوتى فى تحليل الصيغ .

ولكن هذه المحاولة تأتى هنا أصيلة فى تفسيرها للهمز ، وفى تطبيقها لكل المعطيات الصوتية الحديثة على أبواب الصرف كله ، وبخاصة فى مشكلات الإعلال والإبدال ، وهو أمر لم أجد فيه لأحد كلمة ، فكان ما أسفر عنه المنهج من الكشف عن دور الإيقاع فى بنية الكلمة العربية والحفاظ على صيغتها .

وطبيعى أن بناء هذا المنهج لم يأت فى الذهن دفعة واحدة ، فلقد عشت جانبا منه فى رسالتى للدكتوراه ، وخرجت فيها بنظرية الهمز فى العربية ، ثم عشت جانبا آخر حين اضطلعت بتدريس مادة الصرف أربع سنوات فى قسم اللغة العربية بجامعة الكويت . وكنت كلما عالجت مسألة صرفية

وجدت لها تصوراً آخر أقرب إلى العلم ، وأكثر قبولا فى ذهن الطالب ، فأكد ذلك فى نفسى ضرورة إعادة النظر فى هذا العلم على الأساس الذى شرحته من قبل .

لقد أسفر المنهج الذى أقدمه اليوم إلى قراء العربية عن نتائج كثيرة ، تتغير بها مفاهيم كثيرة ، وتتصادم مع أفكار مقررة من قبل ، ولذلك آثرت دائماً أن أعرض الفكرة القديمة أولا ، ثم أثنى بنقدها ، وتقديم البديل عنها ، ومتابعة تطبيقها فى معارضها .

وليس من الضرورى أن يختلف المنهج القديم مع هذا المنهج فى كل جزئية ، فهناك نقاط لا تحتمل اختلافا ، ذكرتها كما جاءت فى الكتب القديمة .

وليس من الضرورى أيضاً أن يكون هذا المنهج أيسر من سابقه، فالمهم هو أن نبلغ الصواب فى فهم مسائل اللغة، مهما كلفنا ذلك من جهد ومشقة، فإن المعاناة فى سبيل الصواب أفضل من النوم على أشواك الخطأ .

ومن المؤكد أن جانبا من صعوبة المنهج الجديد يرجع إلى ما ترسب فى الأذهان من قواعد قديمة لايراد لها أن تتزحزح ، وقد يرجع تاريخها فى ذهن المثقف إلى عهد الطفولة الأولى ! ! .

وإنها لمهمة عسيرة أن تقنع الكثيرين من دارسى العربية ومدرسيها بالفرق بين الحركة القصيرة والطويلة ، بما يترتب على ذلك من فصل بين مفهوم رمزى (و — ى) ، كحرفى علة، أو كحركات طويلة، كلٌ فى سياقه .

وهى مهمة أعسر أن تقنع هؤلاء الكثيرين بأن الصوت الصامت (الساكن) يتحرك حينا بحركة قصيرة، ترسم برموز إضافية ، فوقه أو تحته، ويتحرك حينا آخر بحركة طويلة تأخذ صورة (الألف والواو والياء) ! ! .

إنهم حينئذ يتساءلون : وأين تذهب — مثلا — فتحة القاف فى : (قَال) وضمتها فى : (يقُول)، وكسرتها فى : (قِيل) ، إذا كانت أصوات المد هى حركاتها ؟ ! .

ولا يدرون أن توهم وجود فتحة قبل الألف ، أو ضمة قبل الواو ، أو كسرة قبل الياء — ليس إلا من خداع الكتابة ، وأن القدماء ، وقعوا فى هذا الوهم ، وانخدعوا به ، منذ أن استعملت الكتابة العربية رموز الضبط الإضافية على عهد الحجاج الثقفى ، ومضى النحاة والصرفيون مع الوهم يضعون قواعد ، مازالت تعشش فى الكتب والمناهج والأذهان ! ! .

ولعل من نتائج تطبيق مفهوم قصر الحركة وطولها ، المذكور آنفا ، نظرتنا إلى الفعل المعتل الآخر ، وهو المنتهى بحركة طويلة ، فى مثل : (يسعى — يدعو — يرمى) ، فهو فى رأى النحاة يرفع بحركة مقدرة ، وينصب بتقديرها على الألف ، مع ظهورها فى الواو والياء ، ولكنه فى حالة الجزم يجزم بحذف الألف (والفتحة قبلها دليل عليها) ، أو الواو (والضمة قبلها دليل عليها) ، او الياء (والكسرة قبلها دليل عليها) .

ونرى نحن أن عين الفعل فى الأمثلة الثلاثة السابقة لاتتحمل أية حركة قبل أصوات العلة فى أواخرها ، بل إن أصوات العلة هى حركات عين الفعل ، وكل ماحدث فى حالة الجزم هو اختصار الحركة الطويلة إلى قصيرة ، ليس إلا ، تماما كما تحذف الحركة القصيرة من آخر الفعل الصحيح ، فعلامة الجزم فى الصحيح والمعتل هى حذف حركة قصيرة من آخره . وانظر إلى النماذج الآتية :

الفعل مرفوعا		مجزوما		المحذوف
يكتبُ	Yaktub – u	(لم يكتبْ)	yaktub–	u
يسعى	yas ʿa – a	(لم يسعَ)	Yas ʿa–	a
يدعو	yad ʿu - u	(لم يدعُ)	yad ʿu–	u
يرمى	yarmi–i	(لم يرمِ)	yarmi–	i

وبحذف حركة قصيرة من آخر الفعل الصحيح انتهى بصوت الباء ، ولكنه فى الأفعال الثلاثة الأخرى انتهى بالنصف الثانى من الحركة الطويلة ،

وهو يمثل فى منهجنا حركة العين ، ولاعلاقة للمحذوف او المتبقى بلام الكلمة ، فهى فى منهجنا ثنائية البنية فى هذا الاستعمال .

أما فى حالة نصب الفعل فقد يتكشف الأمر عن حقيقة أخرى :

	الفعل مرفوعا		الفعل منصوباً
يكتبُ	yaktub – u	(لن يكتبَ)	Yaktub – a
يسعى	Yas'a – a	(لن يسعى)	yas'a – a
يدعو	yad'u – u	(لن يدعوَ)	yad'u – a
يرمى	yarm i – i	(لن يرمىَ)	yaṛmi – a

والحقيقة التى نراها من هذا التحليل هى أن نصب المعتل بالواو أو الياء كشف عن أن حركة الإعراب (الفتحة) قد أعقبت حركة العين فى شكل (u – a) – (i – a) ، وهو التتابع الذى ينشىء المزدوج ، بالمعنى الصحيح ، فينطق المتكلم واوا أو ياء فى آخر الفعل ، سرعان ما تختفى كلتاهما فى حالة الجزم ، على ما سبق ، حين تسقط الحركة الأخيرة ، فيختفى الازدواج تماما ، ويقول أصحاب الصرف : إن حرف العلة قد حذف بتأثير الجازم . ونقول نحن : لقد سقطت الحركة القصيرة من آخر الفعل ، فاختفى على أثر ذلك الازدواج ، وزال معه وجود الواو أو الياء الطارئتين

ولو أننا نظرنا إلى هذه الأفعال مسندة إلى ألف الاثنين مثلا لتأكدت هذه الحقيقة :

الفعل للمفرد	الفعل للمثنى
yaktub—u	yaktub—aani
Yas'a—a	Yas'a-y-aani < Yas'a—aani
yad'u—u	yad' u—aani
yarmi—i	yarmi-aani

فالفعل المعتل عند الإسناد إلى ألف الاثنين فى هذه الأمثلة يكتفى بحركة العين القصيرة ، التى تكوّن مع الفتحة الطويلة بعدها ، وهى (ألف الاثنين)

— مزدوجا ينشىء الواو أو الياء ، ويحمل عليهما المعتل بالألف طردا للباب على وتيرة واحدة ، نظراً إلى صعوبة النطق بثلاث فتحات متوالية . وهكذا فى بقية حالات الإسناد ، التى سوف تتضح كثيراً فى بابها .

ولا ريب أن لامات هذه الأفعال المعتلة ذات علاقة بأصلها اللغوى (يائية أو واوية) ، ولكننا لا نتعامل فى اللغة المنطوقة التى نعالجها صرفياً ، مع هذا الأصل ، بل نعالج فى الواقع كمية من الأصوات التى نريد تشقيقها ، ووزنها كما هى ، ناقصة معتلة ، فالمنطوق شىء . والأصل شىء آخر .

فهذه هى الصورة الواقعية لسلوك اللغة ، كشف عنها التحليل ، وكشف فى الوقت نفسه عن الوهم الذى عاشته الأجيال طيلة القرون ، تحفظ صيغ الإعراب ، دون أن تعبر عن الواقع .

ومن ثم كانت ضرورة الفصل بين مبحث الصرف وشكل الكتابة ، فالكتابة موضوع علم الرسم (الإملاء) ، واللغة المنطوقة فى صيغها هى موضوع علم الصرف . وليس ذلك بناف ما بين الصرف والإملاء من علاقة واتصال ، بحكم كونهما للغة واحدة .

ومن المؤكد أيضاً أن جانبا آخر من الصعوبة فى المنهج الجديد يرجع إلى مدى الاستعداد لدى المثقفين لتقبل الجديد ، حتى يؤلف ، وتصقله الأذهان والألسن .

ولذلك أرجو أن يثير هذا المنهج حفيظة الغيورين على اللغة والتراث ، فيتجهوا إليه بما يملكون من نقد بناء ، يقوّم معوجه ، ويقترحوا مايرون من تعديل أو إضافة فى التحليل ، أو فى التصور . ولسوف أكون سعيداً جداً حين يهدى إلى أحدهم أخطائى .

ولكنى أؤكد لهم ، بعد أن عانيت فى تأليف هذا المنهج أن النظام القديم محشو بالأخطاء ، وأن محاولة الدفاع عنه ليست إلا من قبيل الإبقاء على جثة محنطة ، مآلها التحلل . ولسنا — معشر اللغويين — هواة متحفيات ، بل كل همنا هو اللغة الحية الفصحى ، من حيث هى استمرار ونظام .

وحسبي أن أقول هنا : حقاً لقد ورثنا أسلافنا تراثاً عظيما ، نهض بتفسير ظواهر اللغة طيلة القرون الماضية ، فما أحقهم بالثناء ، وما أجدرهم بالعرفان .

ولكن . .

ماذا ستقول الأجيال القادمة عنا ، حين تجدنا مقلدين للسلف ، حتى فى الخطأ ؟ بل حين تجدنا قد اعتنقنا هذا الخطأ مذهباً نذود عنه ؟ !

قليلا من التدبر فى هذه القضية المصيرية ، حفاظا على أجيالنا القادمة ، وحرصاً على تجديد لغة القرآن الخالدة .

عبد الصبور شاهين

القاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

تحديد المصطلحات

(الصرف والتصريف فى اللغة : التغيير ، قال تعالى : « وتصريف الرياح » أى : تغيرها) .

بهذه العبارة يبدأ أى كتاب فى الصرف العربى ، على الرغم من أن معنى المصدر المجرد الثلاثى (الصرف) يختلف عادة عن معنى المصدر المزيد الرباعى (التصريف) ، ولكن القدماء أدمجوا اللفظين فى دلالة واحدة ، بحيث يتوهم الدارس أنهما دالان لمعنى واحد لا يختلف ، وهما مختلفان لغة . واصطلاحاً .

فالصرف . كما يعرفونه : (علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التى ليست بإعراب). وهذا هو أيضاً المراد بالتصريف عندهم بالمعنى العلمى. أما المقصود بالمصطلحين بالمعنى العملى فهو (تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة ، لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها) [1].

ونحن نرى أن المقصود بالمعنى العلمى هو مدلول (الصرف) . والمقصود بالمعنى العملى هو مدلول (التصريف) ، ومن ثم يتخصص كل من المصطلحين لدلالة واحدة .

وبذلك يقترب معنى (الصرف) من معنى مصطلح (المورفولوجيا) فى الدراسة اللغوية الحديثة .

ولكى نتصور ما يقصد فى درسنا هذا بكلمة (الصرف) ينبغى أن نتتبع عناصر النطق اللغوى ، ابتداء من الصوت المجرد الذى يقوم بدراسته (علم الأصوات العام) – Phonétique . ثم الصوت ،وخصائصه السياقية ، وما ينشأ عن مجاورته لغيره من تأثير ، يغير من صفاته ، وإن لم يغير من دلالته ، فتكوّن مجموعة أشكال الصوت الواحد ، على اختلاف السياقات

---

(١) تهذيب التوضيح ٢/٤

واللهجات ما يعرف بالفونيم Phonème ، أو الوحدة الصوتية ، وما ينشأ عن اتصال الصوامت أو(السواكن) بالحركات من نظام مقطعى — كل ذلك داخل فى نطاق (علم الأصوات التشكيلى) — phonologie

يلى ذلك علم المورفولوجيا morphologie ، وهو الذى يتولى دراسة بنية الكلمة . وقد وضعته الدراسات العربية تحت عنوان (علم الصرف) أو (علم التصريف) ، وأريد به معرفة أحوال البنية التى ليست بإعراب ،وهى فى الواقع طرق اشتقاق الكلمة العربية بالمعنى الواسع ، الذى يضم إلى جانب استخراج المشتقات معرفة معانى الصيغ ، واستخدام الزوائد فى صوغ الجموع وغيرها .

والواقع أن تعريف دو سوسور وتحديده لوظيفة(المورفولوجيا) فى نطاق علم اللغة لم تخرج عن هذا المفهوم العربى ، إلا بما تفرضه طبيعة اللغات التى كان يدرسها ،فهو يقول فى كتابه (ص ١٨٥ cours de Linguistique générale) : « يعالج علم المورفولوجيا مختلف طوائف الكلمات(الأفعال ، والأسماء ، والصفات ، والضمائر . . . الخ) ، كما يعالج مختلف أشكال التحول والتغير فيها ، من (تصريف coujugaison ، وإعراب declinaison) . ولكى نميز هذه الدراسة عن علم التركيب syntaxe . فقد رئى أن يكون موضوع هذا الأخير الوظائف المتصلة بالأحداث اللغوية . على حين لا يتناول علم المورفولوجيا سوى الأشكال ، فهو يكتفى مثلا بالقول بأن مجرور الكلمة الإغريقية phúlax (gardien) هو : phúlakos ؛ ثم يتولى علم التركيب دراسة استعمال هاتين الصيغتين .

بيد أن هذه التفرقة وهمية ، لأن مجموعة الأشكال لا تصبح صيغاً متغيرة إلا بمقارنة وظائفها مع الأشكال المختلفة » .

ويخلص دو سوسور إلى أنه لا يمكن فصل المجالين ، أحدهما عن الآخر ، لأنهما متكاملان . ولكن الدراسات اللغوية الحديثة قد جرت على الفصل بينهما ، كضرورة منهجية ، وتعليمية .

وعلى ذلك نستطيع أن نرى صواب استعمال (علم الصرف) بمعنى (علم المورفولوجيا) .

ويأتى بعد ذلك دور المعنى ، وقد يكون معجمياً ، يهتم بتسجيله علم المعاجم Lexicographie ، وقد يكون اجتماعياً فيهتم بدراسته علم الدلالة Sémantique .

فاذا انتهى دور دراسة الكلمة جاء دور دراسة التركيب ، ويتناوله (علم النحو) بالمعنى العام ، الذى يشمل معرفة أحوال أواخر الكلم المختلفة باختلاف العوامل الملفوظة ، أو المقدرة ، ومعرفة طريقة اللغة فى التعبير ، باستخدام الكلمات والأدوات المختلفة فى وظائف ومواقع محددة ، تتميز بها عبقريتها؛ على غيرها من اللغات ، وقد أطلق علم اللغة على هذا الفرع (علم التركيب — syntaxe) . ومضى فى كلام دو سوسور تحديد بعض مجالاته .

هذه الفروع التى عرفتها الدراسات الحديثة لم تخف عن علم أسلافنا ، ولم يهملوا جوانبها ، بل إن منها ما أنضجته محاولاتهم ، إلى حد معقول كالنحو ، وإن توزع مضمونه ما بين دراسة مشكلات ضبط أواخر الكلم ، وما بين خصائص التراكيب التى تناولتها بحوث علم المعانى ، كالفصل والوصل والخبر والإنشاء ، وضروب الإنشاء ، وتحول الدلالة من حقيقة إلى مجاز الخ . . الخ . .

وليس هناك مانع ، بل هو ضرورى ، أن نتناول علم (الصرف) بالمفهوم الحديث ، وبالمنهج الحديث الذى يربط بين فروع علم اللغة ، فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة ، دون دراسة أصواتها ، ومقاطعها ، وعلاقة الصوامت (السواكن) بالحركات ، لأن كل تغيير تتعرض له هذه البنية ينشأ عن تفاعل عناصرها الصوتية فى الممارسة الكلامية ، على مستوى الأفراد الناطقين باللغة . ولذلك نبدأ بدراسة الكلمة فى عناصرها الأولية .

الأصـوات والمقـاطع

من المعروف أن الكلمة تنتهي فى أبسط عناصرها إلى الصوت اللغوى .

ووصف الصوت بأنه لغوى ، حتى لا يختلط بالأصوات غير اللغوية ، التى تصدر عن الكائنات غير الإنسان . فما يسمى بمواء القطط ، ونباح الكلاب ، وعواء الذئاب ، وصهيل الخيل. . . . ليس من اللغة فى شيء ، وإن اعتبر من بعض النواحى لغة حيوانية .

وكذلك ما يصدر من الأصوات عن الأشياء ، كصرير الأقلام ، وخرير المياه ، وهدير الأمواج ، وهزيم الرعود .

فالكلمة إذن لا تتكون إلا من أصوات لغوية بالمعنى المصطلح عليه ، وهذا الاصطلاح هو الذى يفرق بين لغة ولغة ، فكل قوم اصطلحوا على مجموعة من الأصوات ، يعبرون بتأليفها عن أغراضهم .

والأصوات التى تتكون منها الكلمة تنقسم بالضرورة إلى نوعين :

١ — نوع الصوامت .

٢ — نوع الحركات .

ووصف الصوت بأنه صامت يعنى أن طبيعته صامتة ، وهو ما يسمى بالفرنسية : consonne ، بخلاف وصفه بأنه حركة ، وهى فى الفرنسية : voyelle .

ومن الأهمية القصوى ملاحظة اختلاف معنى (الصامت) بهذا المفهوم عن معنى مصطلح (ساكن) عند القدماء ، فهم يطلقون وصف (الساكن) على ما ليس بمتحرك ، أى : على ما لم تعقبه حركة ، فقد راعوا إطلاق الوصف على الصوت ، لا باعتبار ذاته ، بل بحسب ما بعده .

أما بحثنا فيستعمل وصف (الصوامت) لنوع الأصوات التى كانت تسمى قديماً : الحروف . فالصوت من هذا النوع : صامت فى ذاته ، وهو متحرك إذا وليته حركة ، من ضم أو فتح أو كسر . وهو غير متحرك إذا وليه صامت مثله ، أو بعبارة أخرى : إذا لم تعقبه حركة .

وتختلف الصوامت عن الحركات فى أمر جوهرى هو طريقة إنتاجها ، فالصوت ينتج أساساً من اندفاع هواء الرئتين ، بضغط الحجاب الحاجز ، فيمر فى طريقه بالحنجرة والفم إلى الخارج ، وهو ما يسمى بعملية الزفير .

وقد يتحرك الوتران الصوتيان عند مرور الهواء بهما ، فى صورة ذبذبة ، فينتج الصوت المجهور ، وقد لا يتحرك الوتران ، فينتج الصوت المهموس .

والجهر والهمس صفتان تشترك فيهما الصوامت والحركات على سواء ، على الرغم من دقة ملاحظة الهمس فى الحركات .

ولكن الصوت بعد مروره من الحنجرة يأخذ طريقه فى الفم إلى خارجه ، وفى الفم تتحقق تفرقة أخرى بين النوعين ، فإذا اعترض طريق الهواء الخارج من الحنجرة ، جزءٌ من أجزاء الفم ، نتج الصامت ، وإذا لم يحدث هذا الاعتراض نتجت الحركة . ويحدث الاعتراض فى الفصحى القديمة هكذا :

١ ــ أن يتصل جزء من أسفل الفم : (اللسان أو الشفة السفلى) ، بما يقابله من أعلى الفم ، بحيث يغلق طريق الهواء ، ويحبسه حبسا تاما ، فإذا سمح له بالخروج ، سمعت للصوت فرقعة أو انفجار ، وبهذه الطريقة تنتج الأصوات الانفجارية أو الشديدة ، وهى فى العربية : (الهمزة ، والباء ، والتاء ، والجيم ، والدال ، والطاء ، والقاف ، والكاف) .

٢ ــ أن يكون اتصال الأسفل بالأعلى محكماً ، لا يسمح للهواء بالخروج من الفم ، فيأخذ طريقه فى الأنف ، وبذلك تنتج الميم والنون بأشكالها .

٣ ــ أن يكون الاعتراض فى صورة تردد اللسان بين أسفل وأعلى ، فتكون الراء المكررة ، حين تكون ذبذبة اللسان أكثر من مرة (وذلك فى

حال إسكانها) وتكون راء لمسية حين تكون مرة واحدة ، (وذلك فى حال الراء المتحركة) .

٤ — أن يكون الاعتراض محكماً ، ولكن يسمح للهواء بالمرور من جانبي اللسان ، وذلك صوت اللام .

٥ — أن يكون الإعتراض غير محكم ، وحينئذ يسمع للهواء عند مروره من مخرجه الضيق صوت احتكاك، ومنه تنتج أصوات : (الثاء،والحاء، والخاء ، والذال ، والزاى ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد،والظاء ، والعين ، والغين ، والفاء ، والهاء) .

ولا بد من ملاحظة تتعلق بصوتين من هذه الأصوات ، أحدهما الهمزة ، والآخر الهاء ، والاعتراض فى الأول كما عرفنا محكم ، ينتج عنه انفجار ، وفى الثانى غير محكم ينشأ عنه احتكاك ،

والملاحظة التى نريدها هنا هى أن مكان الاعتراض الذى ينشئهما ليس فى الفم ، ولكن فى الحنجرة ذاتها .

ففى الهمزة ينغلق الوتران الصوتيان ، بصورة محكمة ، ثم ينفتحان بصورة خاطفة ، فيكون الانفجار المسمى بالهمزة ، وهو انفجار لا يترتب عليه أى تذبذب فى الأوتار الصوتية ، ومن ثم كانت الهمزة صوتاً مهموسا انفجاريا .

وفى الهاء يكون الإعتراض بتضييق مجرى الهواء حتى يسمع (هفيف) الهاء — إن صحت الكلمة ، فهى صوت احتكاكى مهموس .

فهذه هى أشكال الإعتراض على الهواء الخارج من الرئتين ، وبها تنتج مجموعة الأصوات الصامتة فى العربية الفصحى،وإن كان لنا تحفظ فيما يتعلق بصوت الهمزة ، سوف نورده فى موضعه إن شاء الله(١) .

أما إذا لم يحدث اعتراض فى الفم فإن الصوت ينطلق إلى خارجه مكوناً ما يعرف بالحركات .

---

(١) حدث أيضاً تطور فى الفصحى الحديثة ادى إلى اعتبار صوت الضاد انفجاريا ؛ كما حدث تطور فى صوتى الطاء والقاف ، فصارا مهموسين ، بعدأن كانا مجهورين .

والحركات أصوات انطلاقية تحدث من ذبذبة الأوتار الصوتية عند مرور الهواء بها ، وليس للفم من دور فى إنتاجها سوى اتخاذه شكلا معيناً ، باعتباره غرفة رنين تعطى الصوت المار بها طابعاً خاصاً .

وقد عرفت العربية الفصحى أربع حركات هى : —

١ — الفتحة المفخمة (بعد الأصوات المفخمة : الصاد ، والضاد ، والطاء والظاء ، والقاف ، والغين ، والخاء ، والراء ، ولام لفظ الجلالة ، إن سبقت بفتح أو ضم) .

٢ — الفتحة المرققة مع بقية الصوامت .

٣ — الكسرة الضيقة الأمامية ، وقد تتسع قليلا فتنطق كالفتحة الممالة فى المقطع المقفل مثل : طر ، وبع — أمرين من طار وباع ، وذلك ملحوظ فى النطق الحديث .

٤ — الضمة الضيقة الخلفية وقد تتسع قليلا فتنطق مثل (O) فى الإنجليزية ، فى المقطع المقفل مثل : قم ، و صم — أمرين من قام وصام ، وهو شائع أيضاً حديثاً .

بيد أن التسميات التى وضعت لهذه الحركات كانت ثلاثة ، بإدماج حركتى الفتحة (مفخمة ومرققة) فى تسمية واحدة ، من حيث كان اختلافهما لا أثر له من الناحية الصرفية .

ولهذه الحركات الثلاث الأصلية حالتان : —

١ — حالة القصر ، وقد وضع لها القدماء ألقاب :

الفتحة   والكسرة   والضمة .

٢ — حالة الطول ، وقد وضعوا لها ألقاب :

الألف ،   والواو   والياء .

وإذا كنا نوافق على ألقاب الحالة الأولى ، فإننا لا نوافق على ألقاب الحالة الثانية ، نظراً لاضطراب دلالة الياء والواو ، على ما سيتضح مما يأتى ، بحيث نرى استبدال الألقاب الثلاثة بعبارات : —

الفتحة الطويلة	بدلا من	الألف
الكسرة الطويلة	بدلا من	الياء
الضمة الطويلة	بدلا من	الواو

فالحركات إذن تكون قصيرة ، وتكون طويلة .

ويبقى من أصوات الهجاء التى عرفتها العربية صوتان هما : —

الواو والياء ، أو حرفا العلة ، كما يقال ، وهما من الناحية الصوتية نتيجة تتابع الحركات المختلفة،طويلة أو قصيرة . فإذا تتابعت حركتا الفتحة والكسرة هكذا : —

$$\underbrace{a + i}_{Y}$$

نتج صوت الياء .

وإذا تتابعت حركتا الفتحة والضمة هكذا : —

$$\underbrace{a + u}_{w}$$

نتج صوت الواو .

أى أن الانزلاق بين الحركتين المختلفتين هو فى الحقيقة ما يسمى بالياء أو الواو .

وإذا لم يحدث هذا الانزلاق ، نتيجة الفصل بين الحركتين بسكتة مثلا — لم تنتج الواو أو الياء .

وكذلك إذا تعاقبت حركتان متماثلتان ، فإن نتيجة تعاقبهما لا تكون انزلاقا بل مجرد طول ، لا يزيد فى أية حال عن فتحة طويلة ، أو كسرة طويلة ، أو ضمة طويلة .

ولكى تتأكد للدارس هذه الحقيقة عن الواو والياء ، وأن طبيعتهما انتقالية محضة — يمكنه أن يحاول نطق واو بلا حركة قبلها ، أو بعدها ، ولن يتسنى لهذلك ، لأن الحركة جزؤها ، أو شطرها ، ولا وجود لشئ ضاع شطره الأساسى ، على حين أن نطقنا لأى صامت من الصوامت المستقلة بلا حركة أمر فى غاية السهولة ، مثل : — ب — د — ك .

ومثل : ز — س — ظ — . . . الخ . .

وإنا لنؤكد هذه الخاصة الانتقالية لصوتى الواو والياء،أى : أنهما صوتان غير مستقلين ، على الرغم من أنهما قد عوملا معاملة الصوامت فى كتب الصرف القديم .

كما نؤكد خاصة الإنزلاق التى تبرز وجود الواو والياء،فإذا لم يكن الانزلاق وجب اعتبارهما غير موجودتين فى نسيج الكلمة .

وإذا كانت الواو أو الياء — هى الانزلاق بين الحركتين ، فمن البدهى أنها ليست حركة كاملة ، بل هى صوت بينى — أطلق عليه المحدثون : نصف حركة .

وعلى هذا نستطيع أن نقرر أننا سنعامل هذين الصوتين باعتبارين . —

الأول : أنهما نصف حركة من الناحية الصوتية .

والثانى : أنهما نصف صامت من الناحية الموقعية ، حين يقع الانزلاق موقع الصوت الصامت ، فيعطى حكمه ، وبخاصة من حيث وزنالكلمة، أى : أنهما حينئذ صامتان اعتباريان .

والواقع أن كونهما من الصوامت ليس مجرد اعتبار لا يسنده التحليل الصوتى ، فقد أثبتت البحوث الصوتية أن الإنزلاق بين الحركتين يصاحبه نوع من الاحتكاك لا يكاد يقع تحت ملاحظة الأذن ، وهو ما لم ينف عنهما صفة الانطلاق .

أضف إلى ذلك أننا نفرق بين حالتين تقع فيهما كل من الواو والياء .

الأولى : أن يكون الانزلاق نهاية مقطع مقفل مثل : بيت bay/tun وقوم qaw/mun .

والثانية : أن يكون بداية المقطع مثل: واعد waa/'id وياسر — yaa/sir

فالحالة الأولى : تؤكد الخاصة الحركية للصوتين ، وهى ما يسمى بالمقطع الهابط

والحالة الثانية : تبرز الخاصة الصامتية لهما . وهى ما يسمى بالمقطع الصاعد ، وقد يأتى لذلك تفصيل فيما بعد .

وخلاصة القول أن ما يمكن أن يوصف بالاعتلال فى أصوات العربية اثنان هما : الواو والياء ، الانتقاليتان . أما الألف فليست حرف علة ، بل هى فتحة طويلة ، كما أن الياء المدية كسرة طويلة ، والواو المدية ضمة طويلة ، وقد جاء التباسهما بالواو والياء المعتلتين نتيجة التماثل فى الرمز الكتابى .

وعلى هذا ينبغى أن نعتبر أصوات المد حركات ، لا حروفاً صامتة أو معتلةساكنة . كما يرى ذلك الصرفيون والعروضيون ،ولا فرق فى الواقع بين الضميرين فى جملتى : (ضربْنَ ،وضربْنا) سوى فى كمية الحركة التالية للنون ، فالأولى مبنية على فتحة قصيرة ، والثانية مبنية على فتحة طويلة ، وإن اختلف المدلول بينهما ، وكلاهما من ضمائر الرفع المتحركة .

ولا ريب أن للاعتبار الجديد أثراً خطيراً فى الصرف والنحو العربى ، ذلك أن ضميراً مثل (واو الجماعة) فى جملة : (كتبوا) — لا يصح أن يقال : إنه ضمير مبنى على السكون ، أو إنه من ضمائر الرفع الساكنة ، بل هو ضمة طويلة أصيلة فى حركيتها ، وما علاقتها بالسكون سوى مجرد اعتبار نحوى متوارث ، لا سند له سوى عدم الرغبة لدى بعضهم فى التخلى عنه .

وكذلك الحال فى ألف الإثنين ، وياء المخاطبة ، فهذه كلها حركات دوال على الفاعل ، فهى فى نظرنا ضمائر حركية ، سواء اعتبرت حروفاً مفردة كما هى فى الواقع ، أم أسماء ذات كيان اعتبارى محض . ويستطيع الدارس أن يتأمل الفرق الصوتى بين نهايتى جزئى الجملة التالية : —

(المسلمون يصلون) — وسيجد أن النهايتين شئ واحد مكون من ضمة طويلة ونون مفتوحة ، هذا من الناحية الصوتية ، ومن الناحية الدلالية ، تدل كلتا الواوين على معنى الجماعة ، سواء فى الإسم أم فى الفعل ، والنون فى كلا الموقعين واحدة ، وإن اختلفت معاملتها نحوياً ما بين موقع وآخر .

بقيت الناحية الاعتبارية ، وهى التى ترى أن الواو الأولى مجرد علامة

تدل على رفع الكلمة ، وأن النون بعدها عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، وترى أن الواو الثانية ضمير ، يمثل ركنا فى الجملة ، وهو مبنى على السكون ، والنون بعده هى علامة الرفع فى الكلمة .

لقد صح تصور النحاة للواو الأولى والنون بعدها ، واتفق تصورهم مع الواقع الصوتى ، ولكنهم فى الواو الثانية غلبهم الجانب الإعتبارى ، ربما لغاية تنظيمية ، وليس ما يمنع من احترام هذا الاعتبار بشرط أن يكون الجانب الوصفى ماثلا للأعين ، واضحاً للأذهان .

فمن هذا النقاش نستخرج نتيجة هامة هى : أن ضمائر الرفع المتصلة نوعان :

١ ــ ضمائر الرفع المتحركة ، وهى : (التاء ، ونا ، ونون النسوة) .

٢ ــ ضمائر الرفع الحركية وهى : (ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة) .

وهى نتيجة ترتبت على التفرقة بين الأصوات المعتلة ، والطويلة ، ولست أعتقد أن القدماء بعد هذا الوضوح التحليلى يرفضون هذا الاستنتاج ، لأنهم كانوا شجعانا فى تبنى ما يرون بعقولهم أنه الحق والصواب .

مشكلة الكتابة العربية

تقتصر الكتابة العربية في إثباتها للرموز الصوتية على (الصوامت) ، وما عومل معاملتها ، وهو الواو والياء ، وكذا سائر الكتابات السامية .

أما الحركات فلا حظ لها في الكتابة العربية بخاصة ، والسامية بوجه عام، فكلمة مثل : كتب — تتكون في الحقيقية من ستة أصوات (Kataba) ، ولكنها تكتب ثلاثة رموز فقط ، اعتماداً على أن الذهن يكمل النقص ، ويبرزه في النطق بحسب السياق .

ولقد كان هذا الوضع مقبولا في عصور الجاهلية ، حين لم تكن الكتابة مهنة أو مهارة يدوية ، أو وسيلة تسجيل للمعارف ، فقد كان الاهتمام بها آنذاك نادراً ، والعارفون بها قليلا في الجزيرة العربية .

أما بعد انتشار الإسلام ، وتكاثر المهتمين بصنعة الكتابة فقد برزت عيوب اقتصار الكتابة على الصوامت ، حين كان يصعب على الأطفال نطق الكلمات صحيحة ، لعجزهم عن إدراك ما يمليه السياق ، وحين كانوا يعجزون عن قراءة القرآن على النهج الفصيح الذى يريده لهم معلموهم وشيوخهم .

ومن ثم حاول أبو الأسود الدؤلى وضع رموز للحركات ، ووضع لها ألقابها على أساس عضوى خالص ، قال لكاتبه : —

إن وجدتنى فتحت شفتىّ فضع نقطة فوق الحرف .

وإن وجدتنى ضممت فمى فضع نقطة بين يدى الحرف .

وإن وجدتنى كسرت فمى فضع نقطة أسفل الحرف .

ولذلك تعتبر ألقاب الحركات من أكثر ألقاب الأصوات توفيقاً .

ولكن بقيت رموز هذه الحركات رموزاً إضافية محضة ، يحرص الكاتب على استعمالها عند اللزوم ، ويستغنى عنها عند الإمكان .

وهذا هو منشأ الجدل الذى ثار بين القدماء ، وأورده ابن جنى فى

كتابه (سر صناعة الإعراب) حول موقع الحركة ، أهو قبل الحرف ؟ ، أم بعده ؟ ، أم معه ؟

وعلى الرغم من أن ابن جنى قد انتهى إلى أن الحركة بعد الحرف ، وهو الواقع ،فقد شاب تصورالقدماء أمران هما سبب كل خلط فى هذا الباب :

الأول : أنهم كانوا يرون أن الحرف يقتضى حركته ، لأنها لازمة له لزوما مطلقاً ، ولاصقة به لصوقا تاما ، فلا حرف بلا حركة ، أى:أنها ليست مستقلة كعنصر من عناصر الكلام ، ولا يمكن النطق بها منفصلة عن الحرف الصامت ، وكذلك الصامت ، غير أنه أصل ، والحركة تابعة له ، فهى ذات قيمة ثانوية . وقد ساعد على ذلك ما جرت عليه الكتابة العربية من وضع الحركات فوق الحروف ؛ فقد استقرت الفتحة والضمة فوق الحرف ، وجاءت الكسرة تحته ، على حين أن أبا الأسود قد خالف بين مواضعها جميعاً .

والثانى : — ماذهبوا إليه فى معاملة الألف والواو والياء المدية ، من أنها غير الحركات القصيرة ، على الرغم من أن رجلا كابن جنى قد قرر (أن الحركات أبعاض حروف المد) ، ولكن هذه الملاحظة لم تؤت أثرها فى مسللك القدماء حيال هذه الأصوات الطويلة وأجزائها ،فالقاف من (قال) والميم من (رمى) — كلا الحرفين متحمل لحركة تسبق الألف ، وهو خلط لا تقبله الدراسة الحديثة ، لأن القاف متحركة بالفتحة الطويلة بعدها ؛ وكذلك الميم .

وإذا كانت الفتحة الطويلة التى أخذت هنا صورة الألف تساوى فتحتين قصيرتين ، فليس بمعقول أن تسبقها فتحة ثالثة ، لأننا ننطق فى الواقع فتحتين اثنتين لا غير .

والدراسات الحديثة تقرر استقلال كل من الصامت والحركة بحيث يمكن أداء أحدهما مستقلا عن الآخر ، على نحو من التجريد الكامل . وعلى ذلك فلا بد من احترام وجود الحركة فى أى نظام للكتابة ، يراد به تصوير الحقيقة العلمية كما هى .

وليس بوسع الرموز المستعملة الآن فى الكتابة العربية أن تفى بهذا الغرض نظراً لتماثل رمزى الفتحة والكسرة على صورة خط صغير (ـَ) ، واتحاد موقع الفتحة والضمة فوق الصامت ، كما مر ، ومع ملاحظة عدم التوازن فى الحجم بين الصامت وحركته . . هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى تستغنى الكتابة العربية عن رموز الحركات فى أكثر الأحيان ، مع التزامها بالكتابة المتشابكة ؛ بحيث يعتبر إفراد الحروف دون ضبط — كتابة لرموز لاتكون كلمات مقروءة .

ومن العيوب البارزة فى الكتابة العربية أن الرموز الإضافية التى وضعت للتعبير عن ظاهرة التنوين لاتصلح للدلالة عليه من الناحية الصوتية .

فمن المعروف أن الحركة غير المنونة يرمز لها بعلاسة واحدة (فتحة أو كسرة أو ضمة) ، وأن الحركة المنونة يرمز لها بعلامتين (فتحتين أو كسرتين أو ضمتين) ، وهذا الوضع الأخير هو الخلط بعينه ، فإن تكرار الرمز لا يعنى سوى تكرار الصوت ، أى أنه حينئذ مضاعف ، فالفتحة القصيرة تصير فتحتين ، أى : فتحة طويلة ، وكذلك الكسرة والضمة ، فأما أن يعنى تكرار الرمز إشارة إلى وجود نون ساكنة بعد الحركة ، هى التنوين ، فذلك ما لا يستقيم أبداً .

وقد كان الأولى ، بدل أن يكتب الاسم المنون هكذا : « رجلٌ — رجلاً — رجلٍ) — أن يكتب على صورة (حركة ونون صغيرة) بجوارها هكذا : رجلُن .. الخ .. ، وفى ذلك من دقة الرمز وصوابه ما كان يجنب الكتابة العربية قصورها فى هذا الباب ، إلى جانب أنه يقرب ما بين صورة التنوين فى المفرد من ناحية ، وصورته فى المثنى وجمع المذكر السالم من ناحية أخرى ، حيث يرسم التنوين فيهما نونا كبيرة ، قيل : إنها عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، وما هى إلا التنوين بكل خصائصه وملامحه ، لا عوض عنه .

وللتنوين فيما نرى أهمية كبيرة فى بناء الكلمة العربية ، نرجو أن تتاح لنا فرصة الكشف عنها فى موضع آخر إن شاء الله .

من أجل هذا تعتمد محاولتنا على الرموز الصوتية الاستشراقية فى كتابة الأمثلة ، وإجراء كل تحليل للصيغ ، تيسيرا للعمل ، وقصدا إلى الإفهام بقدر الإمكان ، وتسجيلا لكل العناصر النطقية ، كما هى فى الواقع .

وهذه هى الرموز المقابلة للرموز العربية : –

أولا : الصوامت

ء	’	ض	ḍ
ب	b	ط	ṭ
ت	t	ظ	ḏ̣
ث	ṯ	ع	‘
ج	J̱	غ	g̱
ح	ḥ	ف	f
خ	ḫ	ق	q
د	d	ك	k
ذ	ḏ	ل	l
ر	r	م	m
ز	z	ن	n
س	s	ه	h
ش	š	و	w
ص	ṣ	ى	y

ثانيا : الحركات

فتحة قصيرة	a	طويلة	aa
كسرة قصيرة	i	طويلة	ii
ضمة قصيرة	u	طويلة	uu

(وقد يستخدم رمز الطول هكذا a :
i :
u :

وبذلك يكون لكل قيمة صوتية رمز مستقل يمنع الالتباس .

المقطـع العـربى

إذا كانت الأصوات التى سبق الحديث عنها – هى العناصر البسيطة التى تتكون منها الكلمة العربية ، فإن بين الصوت المفرد ، والكلمة المركبة من عدة أصوات مرحلة وسيطة هى مرحلة المقطع .

والمقطع كما يجب أن نتصوره هو : « مزيج من صامت وحركة ، يتفق مع طريقة اللغة فى تأليف بنيتها ، ويعتمد على الإيقاع التنفسى » . فكل ضغطة من الحجاب الحاجز على هواء الرئتين يمكن أن تنتج إيقاعا يعبر عنه مقطع مؤلف فى أقل الأحوال من صامت وحركة (ص + ح) .

فكلمة مثل : كتب Ka/ta/ba مكونة من ثلاثة مقاطع من هذا الشكل البسيط .

ص + ح / ص + ح / ص + ح .

ولعلنا نتذكر بهذا التقسيم الطريقة التى تعلمنا بها القراءة فى المدرسة الأولى ، فقد كانت فى الواقع قراءة مقطعية على هذا النحو الفطرى .

من هذا المقطع القصير وحده يمكن أن نجد كلمات لغوية ذات معنى ، أو بالحرى ، ذات وظيفة ، ومن ذلك حروف الجر كالباء ، والكاف ، واللام ، والواو ، وهى كلها ذوات وظائف متعددة تؤديها فى الجملة . فالباء قد تفيد التبعيض ، أو الاستعانة أو الإلصاق ، أو الشمول ، والكاف للتشبيه ، واللام للملك أو الاختصاص ، والواو للعطف ، أو للقسم ، وهذه كلها وظائف ذات أهمية فى تكوين الجملة العربية ، أو فى تأليف الكلام العربى

ولا حظ أننا وصفنا هذا المقطع بأنه قصير : قصير

ونضيف أنه قد يوصف أيضاً بأنه : مفتوح

فهو قصير لأنه مكون من : ص + ح – فقط

وهو مفتوح لأنه قد انتهى بحركة : ح

لكن كلمات اللغة العربية لا تتكون من هذا المقطع وحده ، فهناك أشكال أخرى للمقطع العربى تستوفى عدة إمكانات نطقية ، ومن ذلك مثلا كلمتا : مِنْ min ؛ وبَلْ bal ، وكل منهما تتكون من مقطع واحد مؤلف من : ص – ح – ص .

هذا الشكل المقطعى يختلف عن سابقه بأنه مكون من ثلاثة أصوات ، وبأن الصوت الثالث صامت ، وعلى ذلك يمكن أن يوصف بأنه مقطع طويل مقفل .

وإذا استطردنا فى تتبع الأشكال المقطعية الأخرى وجدنا أمامنا كلمات مثل: ما maa — ها haa ، وكلتاهما مقطع مؤلف من ص — ح — ح ، أى من ثلاثة أصوات ، فهو إذن طويل كسابقه ، ولكنه مفتوح ، لانتهائه بحركة ، كالأولى .

وهذه هى الأشكال المقطعية الثلاثة التى تتكون منها كلمات اللغة فى حالتى الوصل والوقف ، بحيث لا يمكن أن يطرأ من الضرورة ما يخل ببناء واحد منها .

وقد عرفت العربية شكلين آخرين من أشكال المقطع ، يتكون كل منهما من أربعة أصوات على النحو التالى : —

(ص + ح + ح + ص) فى مثل كان Kaan و راح — raaḥ

(ص + ح + ص + ض) فى مثل كرب Krab و فضل -- faḍl

ويطلق على هذا النوع وصف المقطع المديد . وكلاهما مقفل ، من حيث انتهاؤه بصامت .

ولكن وجود أى من هذين المقطعين مرتبط بحالة الوقف ، فإذا اتصل الكلام انقسم الأول إلى مقطعين هكذا : —

كانَ ُهنَا Kaa/na/hunaa

وانقسم الثانى إلى مقطعين أيضاً — هكذا :

كربٌ شديد Kar/bun/šadiid

على أن هناك حالتين استثنائيتين بقى فيهما المقطع المديد ، دون انقسام فى حالة الوصل .

إحداهما : عندما يؤكد المضارع المسند إلى ضمير التثنية الحركى بالنون الثقيلة ، فإن الصيغة تصبح : ينصرَانّ yan/ṣu/raan/ni ، وقد أساغته اللغة خوف الالتباس بحالة توكيد الفعل المسند للمفرد .

والثانية : فى مثل : شابّة — šaab/bah ، فقد بقى المقطع الأول : ص — ح — ح — ص — كما هو فى حالة الوصل ، دون انقسام .

وفى تصغير شابة على شُوَيْبَّة su/wayb/bah ، وكذلك دابة — يبقى المقطع الثانى : ص + ح + ص + ص ، كما هو دون انقسام .

ويكثر وجود هذا الشكل الأخير فى اللغة العربية فى حالة ما سمى بالإدغام الكبير ، فى مثل : بَعْدَ ذَلِكَ ba'd/daa/lik ، وهو قياس نجرت عليه قراءة أبى عمرو بن العلاء ، أخذاً عن نطق قريش ، فيما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم من قوله : نِعْمّا المال الصالح للرجل الصالح .

غير أن هذا الاستثناء لم يفش فى اللسان العربى ، وبقى مقتصراً على حالة التوكيد السالفة ، وحالة (شابة) ، وتصغيرها .

إذن فقد تحصل لدينا للمقطع العربى ثلاثة أشكال أساسية هى : —

١ — المقطع القصير المفتوح ص + ح .
٢ — المقطع الطويل المقفل ص + ح + ص .
٣ — المقطع الطويل المفتوح ص + ح + ح .

وشكلان مرتبطان بالوقف هما :

٤ — المقطع المديد المقفل بصامت : ص + ح + ح + ص .
٥ — المقطع المديد المقفل بصامتين : ص + ح + ص + ص .

إن أهم شىء فى تصريف الكلمة العربية هو إدراك نظامها المقطعى على النحو السابق ، فالواقع أن هذا النظام هو الذى يفرق بين الاسم والفعل فيها .

وحسبك أن تعلم أن مادة الكلمة واحدة فى كل من الاسم والفعل . ولكن الذى يفرق بينهما هو اختلاف الحركات ، الذى يؤدى إلى اختلاف النظام المقطعى .

وكل تغيير يحدث فى الكلمة العربية سوف يكون نتيجة تصادم وضعها الأصلى مع طبيعة النظام المقطعى فى اللغة ؛ فيلزم تعديلها خضوعا لضرورة النظام ، وسنرى ذلك فى أكثر ما نتعرض له من أبواب .

خصائص النظام المقطعي ومحاذيره

يتضح مما سبق أن المقطع العربي لابد أن يبدأ بصامت ، وأن يثنى بحركة ، أى : أنه لابد أن يبدأ بمتحرك : (ص + ح) ، وهو الأساس .

وقد يقتصر فى حجمه على هذا المتحرك ، فهو المقطع القصير المفتوح .

وقد يزيد حجمه بعنصر ثالث صامت : (ص + ح + ص) ، فهو المقطع الطويل المقفل .

أو بعنصر ثالث حركة : (ص + ح + ح) فهو المقطع الطويل المفتوح .

وقد ازداد حجمه فى الشكل الرابع بعنصرين هما (ح + ص) فصار (ص + ح + ح + ص) وفى الشكل الخامس راد حجمه بعنصرين هما (ص + ص) ، فصار : (ص + ح + ص + ص) .

وهكذا نجد أن المتحرك الأول فى المقطع هو نواته الأساسية التى يتكون منها وحدها ، أو منها مع زيادة تعطيه شكلا آخر .

***

وإذن فالمقطع العربى لايبدأ بحركة ، مهما يكن موقعه من الكلمة[1] بعكس المقطع فى الإنجليزية أو الفرنسية حيث يمكن أن يبدأ بحركة فى مثل : in و on .

ولوجازأن يبدأ بحركة فى العربية لوجب أن ينقسم المقطع الرابع المديد إلى مقطعين هكذا : (ص + ح / ح + ص) ، فى حالة الوقف ، وهو ما لا يمكن إلا فى حالة الوصل على ما رأينا .

وكذلك لا يبدأ المقطع العربى بصامتين متواليين : (ص + ص) ، ولا يتكون منهما ، بعكس المقطع الإنجليزية والفرنسية ، فى مثل : bravo -- بل لقد تبدأ الكلمة بثلاثة صوامت ، فى مثل : street ، بل لقد يجتمع

---

(١) قد يستثنى من ذلك علامات الاعراب والتانيث ، وهى لواحق للكلمات تندمج فى بنيتها المقطعية ، ولا تستقل بنفسها .

فى الكلمة أربعة صوامت متجاورة ، فى مثل : monstre ، وهذا كله غير جائز فى العربية .

ومن تطبيقات هذه الخاصة فى المقطع العربى أن أخذ الأمر من المضارع فى مثل يكتب yaktub – يكون بحذف حرف المضارعة ، وحينئذ يبقى الأمر فى صورة ktub ، حيث يتوالى صامتان فى بدء الكلمة ، وهو ما لا يجوز فى العربية ، فإذا جىء بحركة ، قبل الكاف uktub ، وقع محذور آخر ، وهو بدء المقطع بحركة ، فزيدت همزة وصل : اكتب — 'uktub وأصبح الفعل بها مقطعين طويلين مقفلين ، كما نرى . .

لكن هذه الهمزة المساعدة لا تثبت إلا ابتداء ، فهى تسقط فى درج الكلام فى مثل ، قال اكتب qaala-ktub ، وهذا هو شأن همزة الوصل دائماً .

على أن تتابع صامتين فى وسط الكلمة أو آخرها هو مما قبله اللسان العربى ، فنى مثل : yaktub تجاورت الكاف والتاء ، وترجع استساغة هذا التتابع إلى أن أول الصامتين هو نهاية المقطع الأول ، وثانيهما بداية المقطع الثانى ، فلم يقع بذلك محذور فى تأليف مقاطع الكلمة .

وفى حالة المقطع الخامس : (ص + ح + ص + ص) تتابع صامتان فى نهايته ، ولكن ذلك مقتصر على حالة الوقف ، كما علمنا .

ولم تعرف العربية مقطعا يتكون من صوت واحد ، صامت أو حركة وقد عرفت الفرنسية مقطعا مؤلفا من حركة طويلة مثل : où, - au, - à وهو ما لم تعرفه العربية .

وكما تكره العربية تتابع الصوامت على نحو ما سلفت الإشارة إليه فى الإنجليزية والفرنسية فإنها كذلك تكره تتابع الحركات ، وبخاصة الحركات الطويلة ، فإذا توالت ، كما فى بعض حالات الإسناد إلى المعتل فإنها تختصر الحركة الأولى فى أغلب الأحيان ، ومن ذلك إسناد الفعل : سعى sa ʻ aa إلى ضمير الجماعة الحركى ، إذ يصبح عندنا حركتان طويلتان ، هكذا : sa‘aa + uu وحينئذ تختصر الأولى ، ويتم الانزلاق بين فتحة قصيرة وضمة طويلة :

sa‘aa + uu > sa‘a + uu > sa‘aw

بناء الكلمة العربية

تحدثنا فيما مضى عن الصوامت ، والحركات ، ودورهما فى بناء المقطع فى اللغة العربية . وقلنا : إن المقطع قد يؤلف بذاته كلمة مستقلة ، وقد يكون جزءا من كلمة .

والواقع أن نظرتنا إلى بناء الكلمة العربية تدلنا على أن فيها عنصرا ثابتا ، وآخر متغيرا .

فأما الثابت فهو مجموعة الصوامت التى تؤلف هيكل الكلمة ، وأما المتغير فهو مجموعة الحركات التى تحدد صيغتها ، وتمنحها معناها ، وبذلك تزداد فى نظرنا قيمة الحركات باعتبارها العامل الحاسم فى خلق الكلمة العربية.

وحسبنا أن نأخذ ثلاثة صوامت تكون مادة معينة ، ثم نرى ما تفعله الحركات بها ، فالصوامت الثلاثة : ك ت ب : (k t b) تعتبر مادة لمجموعة من الصيغ التى تؤخذ منها ، ولكن هذه الصيغ لا تتحقق إلا بوساطة الحركات :

فالفعل الماضى	k a t a b	مبنيا للمعلوم
والفعل	k u t i b	مبنى للمجهول
والمفرد	k i t a a b	
والجمع	k u t u b	
والوصف	k a a t i b	الخ . . . الخ . .

وهكذا نجد أن الصوامت الثلاثة ثابتة ، وأن استعمال المتكلم للحركات هو الذى يعطى مجموعة الصيغ الممكنة ، وهو ما يطلق عليه عملية (التحول الداخلى) ، ومن الواضح أن الصوامت وحدها لا تكون مقاطع ، وإنما يكونها دخول الحركات عليها ، وارتباطها بها .

هذه الخاصة تتميز بها اللغة العربية على لغات كثيرة ، ولا سيما اللغات الأوربية ، تلك التى تعتمد على إلصاق زوائد الصيغ بأول الأصل الثابت أو بآخره ، دون أن يحدث أى تغيير فى داخله .

ومع ذلك إن العربية لم تجهل طريقة الإلصاق هذه ، فلديها مجموعة من السوابق الخاصة باسم المفعول ، وأسماء الزمان والمكان والمصدر الميمى وغيرها .

ولديها مجموعة من اللواحق الخاصة بالدلالة على المثنى والجمع المذكر والمؤنث ، ولديها مجموعة من الزوائد الوسطية التى تأتى فى بعض صيغ الفعل ، كتاء الافتعال ، وتسمى : الحشو .

وإذا تصورنا الأمر على هذا النحو وجب أن نعتبر هذه المادة من الصوامت هى أصل الاشتقاق ، وهى التى يشتق منها المصدر والفعل بأنواعه، وسائر المشتقات ، بخلاف ما ذهب إليه البصريون من أن المصدر هو أصل المشتقات ، حيث نجد أن هذا المصدر مكون من صوامت ثابتة ، وحركات متغيرة ، ثم إنه قد يزيد فى عدد حروفه عن الفعل المشتق منه ، نحو : سلم سلامة ، وخرج خروجا .

وبخلاف ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل هو أصل المشتقات ، فإن الفعل مركب من حدث وزمن ، والأولى أن يؤخذ المركب من البسيط .

والمادة كما بينا هى أبسط صورة توجد فيها (خامة) الكلمة ، وهى تحتوى بالقوة على جميع الصور الاشتقاقية . وكل صورة ذات نظام مقطعى خاص بها ، على ما سيأتى .

ولعل أفضل ما يصور علاقة الصوامت بالحركات فى بنية الكلمة أن نقول

إن الصوامت وهى مادة الكلمة الثابتة ، تحمل المعنى الأصلى ، الذى تدل عليه بمجموعها ، وإن الحركات تشخص المعنى ، حين تبرزه فى وضع معين ، فهى التى تستقل بتوجيه الدلالة إلى حيث يريد المتكلم ، فإذا أراد وصفا للفاعل استخدم من الحركات ما يؤدى معناه ، وإذا أراد اسم مفعول فإن له حركاته الخاصة ، وهكذا . . .

وهذا هو معنى الاشتقاق الذى حدده القدماء بأنه : أخذ كلمة من أخرى بنوع تغيير مع التناسب فى المعنى .

ونرى نحن أنه : استخدام العنصر المتغير — أساسا — وهو الحركات ، لتشخيص معنى المادة فى صيغة مرادة .

وقد سبق أن قلنا : إن طريقة العربية فى صوغ صيغها لا تقتصر على هذا التحول الداخلى ، بل هناك طريقة الإلصاق . فإلى جانب استخدام الحركات فى صوغ المشتقات ، نجد مجموعة من الزوائد اللازمة لبعض المشتقات ، كاسم المفعول ، واسم التفضيل ، واسمى الزمان والمكان .

وقد تعمد العربية إلى نقص الكلمة كما فى الأمر من (وعد) : (عِدْ) . وهذا التصرف فى الكلمة بالنقص هو أدنى وسائل اللغة أهمية ، بالقياس إلى وسيلتى التحول الداخلى والإلصاق .

والمشتقات هى :

المصدر ، والفعل الماضى ، والمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وفعلا التعجب ، وأفعل التفضيل ، واسما الزمان والمكان ، واسم المرة ، والهيئة ، والمصدر الميمى ، واسم الآلة .

اشكال المـادة ووزنهـا

مادة الـكلمة ، التى هى حروفها الأصلية ؛ لاتـكون فى العربية أقل من ثلاثة أحرف ، ولا أكثر من خمسة .

وقد قرر الصرفيون أن المادة التى يبنى منها الاسم قد تكون ثلاثية ، أو رباعية ، أو خماسية .

ولكن المادة التى يبنى منها الفعل لا تكون إلا ثلاثية أو رباعية .

ولما كان أكثر أحوال المادة فى الأسماء والأفعال ثلاثية فقد اصطلح على وضع ميزان لها تقابل أصواته أصواتها ، واختيرت كلمة (فعل) ، على أساس أن الفاء تقابل أول هذه الأصول الثلاثة ، ويسمى فاء الكلمة ، والعين تقابل ثانى هذه الأصول ، ويسمى عين الكلمة ، واللام تقابل ثالثها ، ويسمى لام الكلمة ، فكلمة : (ضرب) بزنة (فعل) ، على أساس أن الموزون ستة أصوات ، وكذلك الميزان .

فإذا كنا أمام أصل رباعى زدنا لاما فى آخر الميزان ، تقابل رابع هذه الأصول ، فكلمة (دحرج) بزنة (فعلل) : الموزون سبعة أصوات ، وكذلك الميزان .

وإذا كنا أمام أصل خماسى زدنا لا ما ثالثة لتقابل خامس الأصول ، فكلمة (سفرجل) بزنة (فعلل) وتكتب (فعلل)،اختصاراً ، لأن الكتابة العربية تتجنب فى هذه الحالة رسم ثلاثة لامات منطوقة ، ومع ملاحظة أن الموزون عشرة أصوات ، وكذلك الميزان .

على أن الكلمات ذوات الأصول الخمسة قليلة العدد فى العربية ، فأكثر أصول اللغة ثلاثى ، يليه فى الكثرة الرباعى .

ومما تنبغى ملاحظته أن أصول الكلمة لا تتغير من صيغة لأخرى ، لأنها حروف المادة الثابتة ، وإنما الذى يتغير هو الحركات فى أكثر الأحيان ، فكل تغير يحدث فى الموزون من هذا القبيل يحدث نظيره فى الميزان :

فكلمة	ضَرَبَ	بزنة	فَعَلَ
وكلمة	جَمَلْ	بزنة	فَعَلْ
وكلمة	كَبِدْ	بزنة	فَعِلْ وهكذا

وما زيد فى الكلمة يزاد نظيره فى الميزان ، فكلمة : ضَارِب — بزنة : فَاعِل ، وكلمة : أجمال — بزنة : أفعال ، وكلمة أكبُد — بزنة أفعُل .

وما نقص من الموزون ينقص نظيره فى الميزان ، فكلمة : قاض — وزنها : فاع ، وأصلها : قاضِىٌ — على : فاعل .

وكلمة : عِدَة بزنة : عِلَة ، وأصلها من : وعــد .

وكذلك لو طرأ على متحرك العين حذف حركتها فإننا نزنه مع حذف الحركة ، فكلمة : رَجْل — بزنة فَعْل ، وأصلها : رجُل ، أسكن وسطها على لغة تميم ، فوزنت كما نطقت .

وكذلك الفعل : (مَدَّ — شَدَّ) ، بزنة : فَعْلَ ، لأننا ننطقه : شَدْدَ ، بإسكان العين ، كما أننا لو أسكنا فعلا مثل : (عَلِمَ) ، فقلنا : عَلْمَ — كان وزنه : فَعْلَ ، لأن مهمة الوزن تقدير عناصر الكلمة ، على ما هى عليه فى الواقع النطقى ، وتصوير كل تغيير فى أصواتها ، أو فى مواقعها .

وإذا كانت الزيادة بتكرير أصل من أصول الكلمة كررنا ما يقابله فى الميزان ؛ فكلمة : (قَدَّمَ) وزنها : فَعَّلَ . وكذلك توزن (جَلْبَبَ) على : فعلل ، لتكرير اللام ، كما سبق .

وإذا حدث قلب فى الموزون حدث مثله فى الميزان ، ويسوق الصرفيون أمثلة على هذا القلب بكلمات : (ناء ، وحادى ، وجاه) ؛ أصل الأولى : نأى ، وأصل الثانية : واحد ، وأصل الثالثة : وجه .

وإذا تذكرنا هنا ما قلناه بشأن الواو والياء ، من أنهما يتجسدان فى عملية الانزلاق بين الحركات المتخالفة ، وحينئذ يعاملان معاملة الصوامت ، فيكونان فاء ، أو عينا ، أولاما للكلمة ، وإذا لم تتوال حركات متخالفة لم يحدث الانزلاق ، ومن ثم لا تنتج الواو أو الياء =

= إذا تذكرنا هذا ، ثم تاملنا فى ضوئه هذه الكلمات المقلوبة ، لو جدناها على النحو التالى :

الأصل	وزنه	المقلوب	وزنه
نأى — na'aa	فعا — fa'aa	ناء — naa'a	فاع — Faa'a
واحد — waaḥid	فاعل — faa'il	حادى — ḥaadii	عالى — 'aalii
وجه — waJh	فعل fa'l	جاه — Jaah	عال — 'aal

والكلمة الأولى: (ناء) هى عند تحليل أصلها أيضاً: ناءَىَ— na'aya يوزن: فعَلَ ، ولكن الانزلاق سقط ، (وهو الياء) ، نظراً للصعوبة المقطعية ، ففقدت الكلمة بذلك لامها ، وصارت بوزن « فعا » ، كما رأينا . وعلى ذلك قياس بقية الأمثلة وأشباهها ، والمهم أن ننظر فى الكلمة المقلوبة لما حدث فعلا ، ولا نعتمد على ملاحظة انقلاب الميزان . كما يقول الصرفيون .

بقى أن نعرف أنّ رَأْيَنَا أن نزن الكلمة على ما هى عليه فعلا، لاعلى ما كانت عليه أصلا — هذا الرأى ليس بدعة غير مسبوقة، فقد سبق برأى فى هذا الاتجاه الإمام عبد القاهر الجرجانى ، حيث أجاز الوزن على البدل فيقال فى (قال) : فال، وفى : (رمى) : فعا . ولكن ينبغى أن يلاحظ القارىء الفرق بين رأيه ورأينا : فهو يرى أن الألف فى (قال) بدل من الواو فى الأصل : (قول) ، ولذلك رأى جواز الوزن على الأصل . وعلى البدل ، مع أن البدل والمبدل منه كالشىء الواحد ، على ما رأى القدماء .

ونحن لانرى صحة هذا الأساس الذى بنى عليه الجواز ، فلا إبدال فى الكلمة ، ولكنه فى الواقع سقوط عينها أصلا ، فيجب أن توزن على ما تبقى من عناصرها . وهو ما سيتضح فى دراستنا للإعلال والإبدال .

الوزن الصوتى ــ الوزن الايقاعى

ولعل من تتمة القول فى هذا الباب أن نشير إلى ما لاحظناه من أن الصرفيين ينظرون إلى وزن الكلمة باعتبارين :

الأول : اعتبار أصواتها .   **والثانى** : اعتبار إيقاعها .

فأما اعتبار أصوات الكلمة فإن مهمة الوزن أن يقابل بين أصوات الموزون وأصوات الميزان ، فأول أصول الكلمة يقابل بالفاء ، وثانيها يقابل بالعين ، وثالثها باللام .

كما أنه يقابل الحركة بحركة مثلها دون أدنى مخالفة :

كَتَبَ	kataba	بوزن	fa'ala	
كُتِبَ	kutiba	بوزن	fu'ila	
قال	qaala	بوزن	faala	وهكذا .

وهذا يدل على أن أصوات الميزان الصرفى منقسمة إلى مجموعتين : مجموعة الصواست (ف ع ل) ، وهى مادة الوزن ، ومجموعةالحركات ، ويؤتى بها من الموزون ، كيفما كانت .

ووزن الكلمة باعتبار أصواتها يقتضى منتهى الدقة فى محاذاة الأصول بالأصول ، والزوائد بالزوائد ، كما رأينا فى وزن المقلوبات ، وكما هو مذهبنا فى معاملة أقسام الكلمة المعتلة .

وأما اعتبار الإيقاع فهو مرتبط ، بنوع المقطع ، وتوزيعه داخل الصيغة الموزونة ، ولذلك لا ينظر فيه إلى المحاذاة اللازمة فى الوزن الصوتى ، بل إلى محاذاة أخرى ، هى مقابلة المقطع القصير بقصير مثله ، والطويل المقفل بمثيله ، والمفتوح بنظيره فى الميزان ، دون نظر إلى عناصر المقطع الواحد ، من الأصول أو من الزوائد .

ومن الطبيعى أن تشترك عدة أوزان صوتية فى إيقاع واحد ، يضمها فى مجموعة واحدة .

ومن الأمثلة على ذلك صيغ التصغير، فهى للثلاثى المزيد بحرف، أو للرباعى — على وزن (فعَيْعل)، فاذا أردنا وزن المصغر من كلمة: (أحمد): أفعل — قلنا: أُحَيْمد، بوزن: فُعَيْعل، وهو وزن إيقاعى لا ينظر إلى نسق الأصوات. بل إلى نظام المقاطع، وكذلك: (مَسْجِد): مَفْعِل، تصغر على مُسَيْجِد: فُعَيْعِل، لا: مُفَيْعِل.

ولن يمنع هذا الاعتبار أن يتطابق الوزن الصوتى مع الوزن الإيقاعى فى بعض الكلمات، مثل جمع (مسجد): مفعل — على (مساجد)، ووزنها على الاعتبارين: مفاعل.

هذا الوزن الإيقاعى هو الذى يشير إليه الصرفيون أحيانا بعبارة مثل: (الجمع على مثال مفاعل)، وينضوى تحت إيقاع مثال (مفاعل) أوزان صوتية عديدة، مثل: فعالل، وفواعل، وفعاول وفياعل، وفعالى وفعائل، وأفاعل، مضافا إليها الصيغة المثالية (مفاعل)، التى هى عنوان الباب.

امكانات المقطع ، وبنية الكلمة

وضح لنا إذن أن إمكانات المقطع العربى ثلاثة ، وأن هذه الأشكال الثلاثة هى التى قام عليها بناء اللغة كلها ، غير أنه من الضرورى أن نفرق بين بناء استعمل ، وبناء لم يستعمل ، أى : أنه إذا كانت اللغة عرفت كلمات وحيدة المقطع ، فليس كل الأصوات بصالح فى العربية ليستخدم فى بناء هذا النوع من الكلمات . ومثال ذلك : أنه إذا كانت اللغة قد استعملت أص ات (الباء ، والتاء ، والسين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والواو) فى صوغ أدوات مستعملة من مقطع قصير ... فإن هذه الكلمات قليلة العدد ، محدودة بهذه الأحرف . وهى لاتمثل سوى حروف يظهر معناها حين تلتصق بغيرها من الكلمات : فتدخل هذه الكلمات وحيدة المقطع على الأسماء والأفعال ، وحينئذ يظهر معناها .

ومن النادر أن نجد كلمات من ذوات المقطع القصير تعطى معنى فى ذاتها.. اللهم إلا حينما نصوغ فعل أمر من اللفيف ، كما فى الفعل (وفى) مثلا ، فنقول : فِ – fi ، وهى حالة استثنائية استدركتها اللغة بإقفال المقطع بهاء السكت ، فيقال : رفهْ fih ، ليصبح المقطع طويلا مقفلا فى حال الوقف .

أما الشكلان الآخران للمقطع ، وهما شكلا المقطع الطويل ، مفتوحا ومقفلا – فقد صاغت اللغة من كليهما كلمات أكثر عددا ، وأكثر تحملا للمعنى ، ومنهما كانت أدوات كثيرة ، وضمائر شخصية ، إشارية وموصولة ، واستفهامية ، وتعجبية .

ومثل هذه الكلمات ثابتة الصورة ، لا تتغير صوامتها ، ولا حركاتها ، لأنها وحيدة المقطع ، فأى تغيير فى عناصرها الصوتية يلغى معناها الأصلى ، ولا يؤدى معنى جديداً تعرفه اللغة ، ولذلك يقال : إنها جامدة لا تقبل تصرفا ، وغاية ما يجب على المتعلم حيالها أن يحفظها ، ويتقن استعمالاتها المختلفة ، ويتفهم شروط أدائها لمعانيها .

أما أكثر كلمات اللغة، فيتكون من مقطعين على الأقل ، فى حال الوصل ، فإن كان استعماله استعمال الأداة أو الضمير فهو جامد لا يتصرف . وإن كان استعماله ليؤدى معنى مستقلا ، يستفاد منه ، دون حاجة إلى غيره فهو قابل للتصرف . ومن هذا النوع تأتى الأسماء والأفعال .

فالاسم يدل على ذات المسمى . والفعل يدل على حدث مرتبط بزمن . وكلاهما لاتقل أصوله عن ثلاثة أصوات ، أحدها على الأقل صحيح . أى : أن الاسم أو الفعل قد تتكون مادته من ثلاثة أحرف صحاح مثل : (زرع — Zrʿ ، أو من صحيحين وحرف علة ، مثل :(ق ض ى —) qḍy ، أو من صحيح ومعتلين مثل : (و ف ى wfy) . وليس عسيراً تكوين أسماء وأفعال من هذه المواد ، وإجراء تقسيمها المقطعى .

على أن الكلمة قد تكون ثلاثية الأصل ، ثنائية المنطوق ، فى مثل : قال — والأصل : قول ، وفى مثل : يد ، والأصل : يدى ، ودم ، والأصل : دمو .

ومن ثم قرر الصرفيون بحق أن أصول الكلمة العربية ثلاثة (واقعاً أو افتراضاً) .

أما الكلمات غير المتصرفة فمنها أدوات تدخل فى باب الأسماء ، وأدوات تسمى الحروف ، وهذه الأدوات ليست من موضوعات (علم الصرف) ، بل يدرسها(علم النحو) لمعرفة آثارها فى شكل الكلمة،والجملة .

وتبلغ كمية الاسم المجرد ، من الصوامت ، فى أقل الحالات ثلاثة ، تضاف إليها حركاتها ، وتبلغ فى أقصى حالاتها خمسة غير الحركات . وتبلغ كمية الفعل فى أقل حالاته ثلاثة أحرف تضاف إليها حركاتها . وتبلغ فى أقصى الحالات أربعة غير الحركات .

(التكوين المقطعى لأبنية الاسم المجرد)

ا : الثلاثى .—

قرر الصرفيون أن للاسم الثلاثى المجرد عشرة أبنية ، يمكن ضبطها على الوجه التالى :

مفتوح الفاء يأتى : معه مفتوحُ العين مثل ، قَمَر وجَمَل .
ومضمومُ العين مثل : رَجُل وعَضُد .
ومكسورُ العين مثل : كَتِف ,وفَخِذ .
وساكنُ العين مثل : قَلْب وشَمْس .

ومكسورُ الفاء يأتى معه مفتوحُ العين مثل : ضِلَع وعِنَب .
ومكسورُ العين مثل : إِبِل وبِلِز .
وساكنُ العين مثل : حِمْل وجِذْع .

ومضمومُ الفاء يأتى معه مفتوحُ العين مثل : رُطَب وصُرَد .
ومضمومُ العين مثل : عُنُق ، ودُبُر
وساكنُ العين مثل : قُفْل وحُلْو .

ويلاحظ أن مفتوح الفاء جاء معه لإمكانات الأربعة ، أما مكسور الفاء فلم يأت معه ضم العين (فِعُل) ،وكذلك مضموم الفاء لم يأت معه مكسور العين (فُعِل) . وربما شذت عن هذه القاعدة أمثلة ذكرها الصرفيون،ولكن هذا هو الشائع فى أوزان الاسم الثلاثى المجرد .

والواقع أن اللغة تستثقل دائماً أن تتوالى فى النطق ضمة وكسرة ، أو كسرة وضمة ، والسبب فى ذلك واضح من الناحية العضوية . لأن الكسرة هى أضيق الحركات وأكثرها تقدما ، والضمة أضيق الحركات وأكثرها تراجعاً ، والناطق يصعب عليه أن ينقل لسانه من وضع معين إلى نقيضه تماماً ، مع التزام السرعة العادية فى الأداء . ولذلك تجنب العربى أن يعانى هذه الصعوبة فى الأبنية الثابتة ، أما بناء الفعل للمفعول فهو حالة عارضة

تعبر عن وظيفة لغوية يقصد إليها المتكلم ، فهو يعمد إلى التتابع الصعب في هذه الحالة وحدها .

(ب) الرباعي :

وللرباعي المجرد ستة أبنية . هي : —

فَعْلَلٌ مثل : جَعْفَر وثَعْلَب .

فِعْلِل مثل : قِرْمِز وزِبْرِج .

فُعْلُل مثل : بُرْثُن وقُنْفُذ .

فُعْلَل مثل : طُحْلَب وجُخْدَب .

فِعْلَل مثل : دِرْهَم وزِئْبَق .

فِعَلّ مثل : قِمَطْر وهِزَبْر .

(ج) الخماسي :

وللخماسي المجرد أربعة أبنية هي : —

فَعَلَّل مثل : فَرَزْدَق وسَفَرْجَل .

فُعَلِّل مثل : قُذَعْمِل وخُبَعْثِن .

فِعْلَلّ مثل : قِرْطَبّ وجِرْدَحْل .

فَعْلَلِل مثل : جَحْمَرِش وقَهْبَلِس .

(ملاحظات على هذه الأبنية)

١ — يلاحظ أن أوزان هذه الأبنية عشرون ، وهى أوزان صوتية ، تقوم على مقابلة الصامت بالصامت ، والحركة بمثلها .

كذلك يلاحظ أن الثلاثى قد ظفر بنصف هذه الأوزان ، وللرباعى ستة ، وللخماسى أربعة ، ولعل السبب فى ذلك أن أصل الكلمة العربية أن تكون ثلاثية ، ولذلك كثرت أوزان الثلاثى وتنوعت . وجاء الرباعى أقل من الثلاثى ، على حين جاء الخماسى فقير الأوزان ، شحيح الأمثلة ، كما يلاحظ بصفة عامة أن كلمات الرباعى والخماسى قليلة الشيوع ، غريبة على الألسنة .

٢ — ويتفق هذا الاتجاه مع ما أثبتته الإحصاءات اللغوية لجذور مفردات اللغة العربية طبقا لمادة معجم (تاج العروس) . فقد أسفرت عن أن فى العربية :

من الثلاثى	٧٥٩٧	جذرا
ومن الرباعى	٤٠٨١	جذرا
ومن الخماسى	٣٠٠	جذر(١)

٣ — على أن النظرة إلى البنية المقطعية لهذه الأوزان تكشف عن أن اللغة لم تستعمل فى بناء الاسم المجرد سوى شكلين مقطعيين (فى حالة الوصل) هما : المقطع القصير ، والمقطع الطويل المقفل ، دون المقطع الطويل المفتوح ، وأما فى (حالة الوقف) فيضاف إليهما المقطع المديد المقفل بصامتين .

٤ — وإذا تاملنا الوزن الإيقاعى لهذه البنيات المختلفة فسنجد أن الأمر بالعكس ، إذ تقتصر أوزان الثلاثى على وزنين إيقاعيين ، يحتويان الأوزان

---

(١) انظر كتابنا (دراسة احصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر) طبع جامعة الكويت .

الصوتية العشرة : فكل ثلاثى (فى حالة الوصل) لا يخرج عن أن يكون مكونا من :

(أ) مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل : (رجلٌ)

(ب) مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل : (بحرٌ)

وهذان الإيقاعان (فى حالة الوقف) يتحولان إلى :

(أ) مقطع قصير + طويل مقفل : (رجلْ)

(ب) مديد مقفل بصامتين : (بحرْ)

٥ — وكذلك تنحصر أوزان الرباعى الصوتية الستة فى وزنين إيقاعيين (فى الوصل) هما :

(أ) طويل مقفل + قصير + طويل مقفل : (جعفرٌ)

(ب) قصير + طويل مقفل + طويل مقفل : (قمطرٌ) .

وهما يتحولان (فى الوقف) إلى :

(أ) طويل مقفل + طويل مقفل : (جعفرْ) .

(ب) قصير + مديد مقفل بصامتين : (قمطرْ) .

٦ — أما الخماسى فله ثلاثة أوزان إيقاعية (فى حالة الوصل) هى :

(أ) قصير + طويل مقفل + قصير + طويل مقفل : (سفرجلٌ) .

(ب) طويل مقفل + طويل مقفل + طويل مقفل : (جردَحْلٌ)

(ح) طويل مقفل + قصير + قصير + طويل مقفل : (جحمرش)

وتتحول هذه الأوزان (فى الوقف) إلى :

(أ) قصير + طويل مقفل + طويل مقفل : (سفرجلْ)

(ب) طويل مقفل + مديد مقفل بصامتين : (جردحلْ)

(ح) طويل مقفل + قصير + طويل مقفل : (جحمرشْ) .

٧ — وبذلك يتضح أن الأوزان الإيقاعية تختصر كثرة الأوزان الصوتية بصورة واضحة . كما يظهر أن حالة الوقف تغير أحيانا البنية المقطعية ، وبخاصة فى نهاية الكلمة ، وهى تختصر عدد المقاطع فى جميع الحالات ، نتيجة عدم وجود التنوين ، الذى يعتبر ذا تأثير خاص فى التكوين المقطعى للكلمة العربية .

٨ — وأهم هذه الملاحظات ينصبّ على دور المقطع الطويل المفتوح (ص ح ح) ، الذى اختفى تماما من بنية الأسماء المجردة فى جميع أشكالها ، وصلا ووقفا . وهو أمر يدعونا إلى أن نتساءل عن دوره الذى يؤدّيه داخل البنية ؟

وقد انحصر هذا الدور فى أنه يأتى زائدا فى الكلمات المزيدة ، أو فى الصيغ الاشتقاقية ، إلى جانب أنه يأتى فى الكلمة نتيجة إعلال وقع فى بعض أصواتها ، وبذلك يتحدد مجال ظهور هذا المقطع .

٩ — هذه البنية المجردة إنما تأتى فى الكلمات العربية أو المعربة ، التى التزم فى تعريبها أن تكون على وزن عربى ، كما فى (درهم) ، و (سختيت) بوزن (رِعْديد)، وهو الشديد المؤكد .

وقد دخلت اللغة كلمات لم يلتزم فى أكثرها وزن عربى ، بلغت عدتها فى إحصاءات (تاج العروس) تسعا وخمسين كلمة ، ومنها : جوزاهنج . ونوبندجان ، وأسفيذبان ، وفطراساليون . . الخ . . . ولا شك أن قواعد الأصالة والزيادة لا تنطبق على مثل هذه الكلمات الفارسية إلا توهما ، لحملها على بعض الأوزان ، ومهما يكن من أمر فإن عددها محدود ، وهى غير شائعة فى لغتنا المعاصرة .

الأفعـــال

الفعــل باعتبــار الزمن

ينقسم الفعل باعتبار ارتباطه بالزمن إلى ثلاثة أنواع :

ماض ومضارع وأمر

وبرغم أن هذه الألقاب الثلاثة للفعل قد استقرت فى ثقافتنا اللغوية — لا نرى بأسا فى أن نورد هنا اعتراضا منهجيا وجه إلى الأساس الذى وضعت عليه هذه الألقاب .

فلقب (الماضى) يعنى ما دل على حدث وقع فى زمن مضى .

ولقب (المضارع) يعنى ما ضارع فى حركاته وسكناته الاسم .

أى : أن الاعتبار الذى وضع به لقب (الماضى) اعتبار زمنى ، وهو فى المضارع اعتبار شكلى . وهذا خطأ منهجى .

ولقب (الأمر) يعنى الطلب ، وهو لا يكون إلا فى المستقبل ، أى : أن الدلالة الزمنية فى لقب الأمر التزامية ، وليست مطابقية ، كما فى لقب (الماضى) ، ولكنه مقبول على أى حال .

من أجل هذا اقترح بعض الباحثين أن تطلق ألقاب جديدة تلتزم بالاعتبار الزمنى وحده ، وذلك يقتضى العدول عن نسبة الماضى والمضارع لما شابها من خلط ، ويسميان :

الفعل التام : (للماضى) — أى الذى دل على حدث تم وانقضى .

الفعل غير التام : (للمضارع) — أى الذى يدل على حدث لم يتم .

ومع ذلك ، إننا نؤثر عدم الاختلاف فى المصطلح ، وأن تظل ألقاب الفعل فى هذا العمل كما هى : (الماضى والمضارع والأمر) ، حتى لا يزداد غموض الدراسة باختلاف المصطلحات

ومع أن دلالة (الماضى) على وقوع الحدث وتمامه قبل زمن التكلم هى الأصل . فقد نجد ماضيا تتحول دلالته على الزمن إلى المستقبل ، كالماضى

الواقع شرطا فى مثل : (إن جاءنى ضيف فرحت به) ، وهذه الدلالة الزمنية المتحولة ليست نصا فى الماضى ، بل هى نتيجة وقوعه فى أسلوب الشرط ، فالزمن هنا ليس زمن الفعل ، بل زمن الأسلوب الشرطى .

وكذلك المضارع . فهو متصل دائما بالدلالة على عدم تمام الحدث سواء اتصل فيه الحال بالمستقبل . أم كان خالصا فى المستقبل . وهــذا هو الأصل . ولكن وقوعه بعد أداة الجزم (لم) يقلب زمانه إلى المضىّ فى مثل : لم ألعب .

وينبغى أن نذكر هنا أن انقسام الزمن إلى ماضٍ وحال ومستقبل — قد جاء على أساس منطقى . وإن نقض الواقع هذا الأساس .

فالواقع أن ما سمى بالحال ، أو الحاضر—ليس إلا لحظة اعتبارية فاصلة بين الماضى والمستقبل ، بحيث لا نجدها إلا لحظة افتراضها ، ثم تتحول فى اللحظة التالية إلى جزء من الماضى ، فوجود (الحال) هو وجود خاطف .

ولكن العقل الإنسانى كما رأينا يتعامل مع أدق الاعتبارات ، حتى لو قيست بجزء من مليون من الثانية . وبهذا المقياس يكون لدينا زمن ثابت هو الحال ، إلى جانب الزمنين الآخرين .

وقد رأينا أن اللغة تضع الماضى فى المستقبل ، والمستقبل فى الماضى ؛ ولو أننا سرنا مع تكوينات الجملة العربية لاستخرجنا أزمنة أكثر تعقيدا من هذا ، ولكن حسبنا هذه الإشارة الموجزة ، التى تثير فى ذهن القارىء مشكلة الزمن اللغوى . ونحيله إلى ما كتبه الأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائى عن (الفعل والزمن) فى كتابه : (الفعل : زمانه وأبنيته) ص ٢٣ وما بعدها.

الفعل باعتبار التعدى واللزوم

والفعل إما : متعد ، وهو الذى ينصب المفعول به ، واحدا ، مثل : أخذ التلميذُ درجةً عاليةً ، أو متعددا ، مثل : أعطيت التلميذَ قلماً ، وظننت التلميذَ مهملاً ، وأعلمت المدرسَ التلميذَ غائباً .

وإما لازم ، وهو الذى يكتفى بفاعله ، مثل : خرج ، ودخل ، وجاء ، وعلم .

ومبحث التعدى واللزوم متصل بوظيفة الفعل فى التركيب ، فهو مبحث نحوى من هذا الجانب ، ولكنه صرفى إذا ما درسنا وسائل تحويل اللازم إلى متعد ، كزيادة الهمزة فى مثل : كرم وأكرم ، وكالتضعيف فى مثل : قدِم وقدّم . وكالتحويل إلى صيغة المفاعلة، مثل : جلس ، وجالس ، أو صيغة استفعل مثل : خرج واستخرج . . الخ . . الخ ..

وجدير بالذكر أن من الأفعال ما لا يوصف بتعد ولا لزوم ، وهو كان وأخواتها .

وقد يُضمَّن اللازم معنى فعل متعد ، فيتعدى مثله ، وذلك كما فى قوله تعالى : « ولا تعزموا عقدة النكاح » ، فالفعل (عزم) لازم ، ولكنه ضمّن هنا معنى النية ، أى : لا تنووا ، فصار متعديا .

وأخيراً، ينبغى أن نعلم أن التعدى فى الفعل يسرى على جميع مشتقاته، كالمصدر واسم الفاعل ، فاذا قلنا : بهر الضوء النظر — كان اسم الفاعل (باهر) متعدياً أيضاً ، ومن الخطأ حينئذ أن نلجأ إلى الصيغة المزيدة فنقول (مُبهِر) . وهكذا . . . .

الفعل باعتبار الإسناد

فى اللغة العربية ثلاث عشرة حالة إسنادية ، بعدد الضمائر التى يسند إليها الفعل ، ويمكن إيجازها فى الجدول التالى :

إسناد الفعل (كتب)

الضمير	الماضى	المضارع	الأمر
أنا	كتبْتُ	أكتبُ	
نحن	كتبْنَا	نكتبُ	
أنتَ	كتبتَ	تكتبُ	اُكْتُبْ
أنتِ	كتبتِ	تكتبين	اُكتبى
أنتما (مذكر ومؤنث)	كتبتُما	تكتبانِ	اُكتبا
أنتم	كتبتُم	تكتبونَ	اُكتبوا
أنتن	كتبتُنَّ	تكتبْنَ	اُكتبنَ
هو	كتَبَ	يكتبُ	
هى	كتبَتْ	تكتبُ	
هما (مذكر)	كتبا	يكتبانِ	
هما (مؤنث)	كتبتا	تكتبانِ	
هم	كتبُوا	يكتبونَ	
هن	كتبْنَ	يكتبْنَ	

هذا عن إسناد الفعل الصحيح الآخر ، أما إسناد الأفعال المعتلة فسيأتى علاجه فى موضعه إن شاء الله .

الفعل باعتبار علاقة الصوامت بالحركات

صيغ الماضي الثلاثي المجرد :

سبق أن ذكرنا أن الفعل يكون ثلاثيا ورباعيا ، في حال التجرد ، وأنه يبلغ بالزيادة أن يكون خماسيا وسداسيا . ولهذه الكمية في الفعل إمكانة توليد صيغ كثيرة ، فإن اختلاف الحركات يؤدي إلى اختلاف الصيغة ، سواء أخذنا الماضي على حدة ، أم ربطنا بينه وبين مضارعه .

ولبيان ذلك نقول : إن للفعل الماضي الثلاثي من حيث هو ، ثلاث صيغ هي : —

فَعَلَ مثل نصر وضرب
فَعِلَ مثل سمع وعلم
فَعُلَ مثل كرُم وحَسُن

ولكن للماضي باعتبار علاقته بالمضارع أربعين [1] بابا ، هي ماأسفرت عنه طريقتا التحول الداخلي ، والإلصاق ، في حالتي التجرد والزيادة ، وإليك بيانها :

صيغ الماضي مع المضارع : (نتيجة التحول الداخلي) :

وللثلاثي المجرد ستة أبواب : —

الأول : —

فَعَل يَفعُل مثل : نَصَر يَنْصُر ، وَمَرّ يَمُرّ .

الثاني : —

فَعَـل يفعِل ، مثل : جلس يجلس ، وفر يفر ، ووعد يعد ، ويَسَر يَيْسِر .

الثالث : —

فعَل يفعَل ، نحو نهض ينهض ، وفتح يفتح ، ووضع يضع .

---

(١) هي في إحصاء الصرفيين ستة وثلاثون ، وزدنا عليها أربعة أبواب في الإلحاق من ملاحظتنا .

وأكثر مايأتى هذا الباب الثالث أن يكون ثانيه أو ثالثه حرفا حلقيا، لأن حروف الحلق تؤثر الفتح ، للتقارب المخرجى ، واقتصاداً للجهد النطقى ، وحروف الحلق هى : —

الهمزة والهاء ، والعين والحاء ، والغين ، والخاء .

وإن كان قد جاء مع توفر هذا الشرط من أبواب أخرى ، مثل :

وعد يعِد ، ونفخ ينفُخ ، وسمِع يسمَع ، وطلع يطلُع ، ولكن العبرة بالكثرة التى أخذ منها الشرط .

الرابع : —

فعِل يفعَل ، مثل : علم يعلم ، وفرح يفرح ، ووجِل يوجَل ، وعَضّ يَعَضّ .

وقد لوحظ أن الأفعال الدالة على الأحزان والأفراح ، والألوان والعيوب ، والعلل تأتى غالبا من هذا الباب .

الخامس : —

فعُل يفعُل ، وهو للأوصاف الخلقية ، والتى لها مُكث ، مثل حسُن يحسُن ، وكرُم يكرُم . وشرُف يشرُف .

السادس : —

فعِل يفعِل ، وهو قليل ، نحو ، حسِب يحسِب ، وورِث يرِث .

وقد جاءت الأفعال من هذه الأبواب متعدية ولازمة ، عدا الباب الخامس ، فلا يكون إلا لازما .

***

تنبيه : الأصل فى هذا الباب مغايرة حركة العين بين الماضى والمضارع ، وهو ما يتحقق فى الأبواب الأول والثانى والرابع ، ومنها تأتى أكثر الأفعال فى العربية . وإنما تتفق الحركة بالفتح فى باب الحلقى العين أو اللام ، كما مر ، وتتفق بالضم فى الأفعال الخلقية (الباب الخامس) ، وتتفق بالكسر فى الباب السادس ، وهو النادر فى أفعال العربية .

الزيادة على البنية الأصلية

الزيادة لمعنى[1]

يقوم اختلاف صيغ الاسم أو الفعل المجرد على أساس اختلاف الحركات كما سبق أن قلنا ، مع ثبات المادة .

ولكن العربية قد استعملت طريقة غير طريقة (التحول الداخلى) هذه — فى صوغ أبنية أخرى للاسم والفعل ، وتلك هى طريقة الإلصاق أو الزيادة .

وإذا كنا قد قلنا : إن أقصى ما يبلغه الاسم المجرد هو خمسة أصول ، فإن طريقة الإلصاق قد أوجدت أسماء من ستة أحرف ، وأخرى من سبعة ، فى أقصى حالات الزيادة .

ويبلغ الفعل فى تجرده أربعة أحرف ، ولكنه بالإلصاق يصل إلى ستة أحرف فى أقصى أحواله .

ومن الملاحظ أن الكلمات القابلة للزيادة ليست هى التى بلغت أكبر حجم لها فى التجرد ، بل هى أصغر الأحجام ، فى كل من الاسم والفعل . فالثلاثى هو أكثر البنيات تقبلا لازيادة ، حتى يُرْبِيَ على ضعفه فى الأسماء، فيقال : استفهام ، والأصل المجرد : فَهْم ، وحتى يبلغ الضعف فى الأفعال فيقال : استفهم ، والأصل : فَهِم .

وحروف الزيادة عشرة جمعت فى كلمة (سألتمونيها) ، فأى كلمة احتوت حرفا من هذه الحروف المرسومة العشرة ، زائداً على مادتها الأصلية وجب عند وزنها أن يضاف الزائد فى الميزان ، وقد سبق أن ألمحنا إلى ذلك .

فكلمة (استفهم) بوزن : استفعل، لأن الزائد هو الهمزة والسين والتاء .

وكلمة : (استلم) بوزن افتعل، وأصلها: سلم ، فالزائد هو الهمزة والتاء .

وكلمة : تقدَّم بوزن تفعَّل . . . وهكذا .

---

(1) الزيادة قد تكون لمجرد الحاق كلمة بصيغة معينة ، وسيأتى بيانها فى موضعه .

غير أن بعض الأفعال التى تبدأ بصوت مطبق (مفخم) تتغير فيها الزيادة بتأثير المماثلة ، والأصوات المطبقة التى تحدث معها هذه الظاهرة أربعة : (الصادوالضاد والطاء والظاء)، فإذا أريد الإتيان بصيغة الافتعال من الأفعال : صبر وضرب وطلب وظلم — قلنا : اصطبر ، واضطرب ، واطّلب ، واظطلم ، فالتاء تقلب طاء لمجاورتها صوتا مطبقاً بصورة مباشرة، أى : حين لا يفصل بين الصوتين فاصل من حركة ، وتسمى هذه الظاهرة (مماثلة تقدمية) لأن الصوت الأول المطبق أثر فى تاليه غير المطبق (المستفل).

فإذا أريد وزن هذه الأفعال صيغ الوزن بالتاء على أصلها ، لا فى صورتها التى جاءت بها فى النطق والكتابة ، لأن تحولها طاء ليس مطلقاً ، بل هو عارض ، والطاء ليست من حروف الزيادة .

فأما حين تكون فاء الفعل ذالا أو دالا أو زايا ، فإن صيغة الافتعال تتعرض لتغييرين ، لا لتغيير واحد كالسابق . ومثال ذلك : الفعل : ذكر ، فإن صيغة الافتعال فيه هى : اذتكر ، ثم حدثت جملة تأثيرات هى :

جاورت التاء الذال مباشرة ، والذال مجهورة ، والتاء مهموسة فجهرت بفعل قانون المماثلة لتصبح دالا : اذدكر . وهذه (مماثلة تقدمية) كما مر ، لأن الصوت الأول أثر فى الثانى . وهذه مرحلة أولى .

ولكن صوت الذال أصبح مجاوراً لصوت جديد هو الدال ، وهو مجهور مثله ، ولكنه يتميز عليه بموقعه القوى ، فيؤثر فيه ويقلبه دالا أخرى ، وهذه (مماثلة رجعية) ، لأن الثانى أثر فى سابقه ، فأصبح نطق الكلمة : ادّكر ، وهى المرحلة الثانية .

وعلى الرغم من هذا التغير فى صيغة الكلمة فإن وزنها هو : افتعل ، على أصلها . وكذلك الأفعال : ازدرد ، وادّعى ، وازدان . . . . الخ . . . الخ ولسوف نعود إلى معالجة هذه الصيغ فى أبواب الثلاثى المزيد بحرفين ، تأكيداً لفكرة تحليلها الصوتى .

ومما ينبغى أن نعرفه أن الحكم بزيادة حرف معين مشروط بأن يكون للكلمة معنى بدونه، وبشرط أن يكون المعنى بعد التجريد ذا علاقة بالمعنى مع الزيادة ، فكلمة (استفهم) ذات علاقة فى المعنى بكلمة (فهم) ، ولذلك نحكم بزيادة الهمزة والسين والتاء ، ولكن كلمة (استلم) ليس فيها من أحرف الزيادة غير الهمزة والتاء ، لأننا لو حذفنا الهمزة والسين والتاء — لما بقى من الكلمة سوى اللام والميم (لم) ، ولا معنى لهما يناسب المعنى الأول وهو (الاستلام) ، بل لا معنى لهما مطلقاً .

***

أما المعانى التى تتحقق بهذه الزيادة فمنها ماهو شائع ، كالتعدية بالهمزة ، وكالتكرير أو التكثير بالتضعيف ، وكالطلب بالهمزة والسين والتاء ، وكالانفعال أو الافتعال بصيغتهما ، وللسياق دوره الأساسى فى تحديد هذه المعانى أو غيرها من المعانى الخاصة ، ويمكن الرجوع إلى كتب الصرف التقليدى للإلمام بها .

(أبواب الثلاثى الصحيح المزيد بحرف)

وللثلاثى الصحيح المزيد بحرف ثلاثة أبواب : —

الأول : —

أفعلَ . مثل أكرم يُكرِم إكراما ، وَأمَدَّ يمُدّ ، إمداداً .

والأمر منه : (َأفْعِلْ) مثل : أكرِم .

الثانى : —

فَعَّل ، مثل : قدَّم يُقدِّم تقديما ، وفَرَّح يفرِّح تفريحا .

الثالث : —

فَاعَلَ ، مثل : قاتل قِتَالا ، ومُقَاتَلَةً .

ويلاحظ فى الباب الأول أن زيادة (الهمزة) جاءت من خارج المادة، أما فى الثانى والثالث فهى نتيجة تكبير المادة ، بتضعيف العين فى (فعَّل) ، وتطويل حركة الفاء فى (فَاعَلَ) .

ويلاحظ أيضاً أن تضعيف العين إنما يعنى فى التحليل الصوتى تطويل مدة النطق بها من مخرجها ، حتى يمكن أن يقال : إن الصامت المضعف هو صامت طويل .

وكذلك طول الحركة ، فهو يعنى صوتياً مضاعفة زمن النطق بالحركة القصيرة ، لتصبح حركة طويلة ، أو حرف مد .

ويلاحظ كذلك أن الزيادة فى الصيغة المضعفة وقعت فى عين الكلمة ، ولكن الزيادة فى الصيغة الممطولة وقعت فى حركة الفاء .

(أبواب الثلاثى الصحيح المزيد بحرفين)

وللثلاثى الصحيح المزيد بحرفين خمسة أبواب :

الأول : انفعل ، مثل : انكسر ينكسر انكساراً ، وانْشَقَّ يَنْشَقُّ ، انشقاقاً .

الثانى : افتعل ، مثل : اجتمع يجتمع اجتماعا ، واشتق يشتق اشتقاقاً، وادَّكَر يدَّكِر ادِّكارا ، واتصل يتصل اتصالا . وخَصَّمَ يَخَصِّمُ خِصَّاماً ، والأفعال الثلاثة الأخيرة ينطبق عليها قانون المماثلة الذى أشرنا إليه قبل ، ولكن بحساب قد يختلف عما قال به الأقدمون .

فأصل (ادّكر) : اذتكر ، وقد سبق تحليل التحول فى الصيغة حتى صارت إلى ما اشتهرت به فى حديثنا عن الزيادة لمعنى ، وقد سارت فى الخط التالى :

اذتكر > اذدكر > ادّكر

وأصل (اتصل) : أوْتَصَل : يقول الصرفيون : إن الواو أدغمت فى التاء بعدها ، فصارتا تاءين : اتّصَل ، وذلك دون أن يناقشوا العلاقة الصوتية بين الواو والتاء ، ونحن نقرر أن بين الصوتين تباعدا لا يسمح بتأثير أحدهما فى الآخر ، فلا مماثلة بينهما ولا إدغام .

والذى حدث فى رأينا هو : أن الواو وقعت بعد كسرة ، وهو تتابع تكرهه العربية ، لأنه تتابع بين الحركة الأمامية الضيقة (الكسرة) . والخلفية الضيقة (الضمة) ، فكان لابد من التخلص منه ، ولذلك تصرف الناطق بهذه الطريقة التى توحى بأنه أسقط الواو ، وحافظ على إيقاع الكلمة بتضعيف التاء : اتّصل ، تعويضاً موقعياً .

ولذلك يخطىء بعض العوام فى نطق هذه الصيغة فيجعلون مكان التاء الأولى نونا هكذا : انتصل ، لمجرد التعويض الموقعى .

وأصل (خَصَّم) : اختصم ، تجاورت التاء والصاد ، وهما صوتان متقاربان وسقطت الحركة الفاصلة بينهما ، فتأثرت التاء بالصاد ، وقلبت صاداً مثلها هكذا :

اخْتَصَمَ > اخْتْصَمَ > اخْصَّمَ 'iḫṣṣama

ونتج عن ذلك تجاور ثلاثة صوامت بلا فاصل من حركة بينها ، فأسقطت همزة الوصل الأولى وحركت الخاء بالفتحه : اخْصَّمَ > خَصَّمَ .

وقد عرفت العربية تجاوز ثلاثة صوامت ، استثناء ، فى هذه الصيغة ، وجاء من ذلك قراءة أبى عمرو بن العلاء : « وهم يَخْصِّمون » — Yaḫṣṣimuun .

ولكن القراءة المشهورة لحفص : (وهم يَخِصِّمون) تتجنب هذا الاستثناء .

الثالث : افْعَلَّ ، مثل : احمرَّ يحمرُّ احمراراً ، واخضرَّ يخضرُّ اخضراراً وارْعَوَى يرعوِى ارْعِواءً .

الرابع : تفعَّل ، مثل : تعلَّم ، يتعلم ، تعلُّما ، وتقدم يتقدم تقدما ، ومنه : اذَّكَّر ، واطَّهَّر ، وأصلها : تذكر وتَطَهَّر . وليس بعسير تحليل عملية المماثلة فى المثالين فى ضوء ما سبق .

الخامس : تفاعل ، مثل : تباعد يتباعد تباعداً ، وتسارَّ يتسارُّ تَسارّاً ، ومنه : اثَّاقل ، وادَّارك ، وأصلها : تثاقل ، وتدارك ، وينقاس ما حدث فيهما على ما سبق .

(أبواب الثلاثى الصحيح المزيد بثلاثة أحرف)

وللثلاثى الصحيح المزيد بثلاثة أحرف أربعة أبواب : —

الأول : —

استَفْعَلَ ، مثل : استخرج يستخرج استخراجا ، واستفهم يستفهم استفهاما .

الثانى :

افْعَوْعَلَ ، مثل : اعشوشب يعشوشب اعشيشابا ، واحدودب يحدودب احديدابا .

الثالث : —

افعوّل : مثل : اجلوّذ يجلوّذ اجلوّذا ، واعلوّط يعلوط اعلوّاطا .

الرابع : —

افعالّ ، مثل : احمارّ يحمارّ احميرارا ، واسوادّ يسوادّ اسويدادا .

ولعل مما تجدر ملاحظته أن الصيغ المزيدة بحرف أكثر شيوعا من المزيدة بحرفين ، وهذه أكثر شيوعا من المزيدة بثلاثة أحزف ، تلك التى لا تألف الألسنة منها سوى صيغة (استفعل) ؛ ونادرا ما تستعمل الصيغ الأخرى .

ابواب الرباعى

للرباعى المجرد وزن واحد هو : فَعْلَلَ ، كدحرج يدحرج دحرجة ودِحْرَاجاً . وتأتى منه أفعال معرَّبة مولدة ، مثل : مكيج ، ودبلج ، ومنتج وبستر ، كما تأتى أفعال منحوتة مثل : بسمل ، وحمدل ، وحوقل .

ولمزيده بحرف وزن واحد هو : تفعلل ، مثل : تدحرج يتدحرج تدحرجا .

ولمزيده بحرفين وزنان : —

الأول : — افعنْلَلَ ، مثل : احرنجم يحرنجم احرنجاما .

الثانى : — افعلَلَّ ، مثل : اقشعرَّ يقشعِر اقشِعْرَاراً .

* * *

الزيادة للإلحاق بالرباعى

قلنا : إن الزيادة على مادة الكلمة تنحصر فى عشرة حروف ، مجموعة فى عبارة (سألتمونيها) ، ولكن هذه الزيادة كما رأينا ترتبط بمعنى يراد أداؤه بالصيغة .

وهناك نوع من الزيادة وظيفته جعل بعض الكلمات على وزان كلمات أخرى ، وربما كانت الزيادة تكريراً لحرف من حروف المادة الأصلية ، كما فى (جلبب) ، فإن مادتها (جلب) .

وربما كانت إدخالا لحرف آخر مثل : كوثر ، الملحقة بجعفر .

وهذا يدل على أن الزيادة للإلحاق ليست فى حدود حروف الزيادة العشرة ، بل قد يكون الإلحاق بأى حرف من جروف الهجاء يحقق الغرض المطلوب ،

وهذا الإلحاق وسيلة من وسائل اللغة فى صوغ أفعال ذات دلالات متجددة ، ويكون الفعل الملحق عادة ثلاثيا ، فيزاد حرفا ليلحق بالرباعى المجرد ،

أو حرفين ليلحق بالرباعى المزيد بحرف ، أو ثلاثة أحرف ليلحق بالرباعى المزيد بحرفين .

ولا ريب أن لهذه الزيادة فائدة فى توسيع الدلالة ، أو تخصيصها ، أو إحداث دلالة جديدة لم تعرفها اللغة من قبل ، وتستطيع أن ترى ذلك فيما نعرض من أوزان .

الأوزان الملحقة بالرباعى ومزيده :

يلحق بالرباعى المجرد بزنة (فعلل) ثمانية أوزان ، ستة ذكرها الصرفيون، واثنان وقعا لملاحظتنا ، فأما الستة فهى : —

١ — فعلَلَ مثل	جلبب	(والأصل : جلب) .
٢ — فَوْعل مثل	حوقل	(والأصل : حقل) .
٣ — فَعْول مثل	جهور	(والأصل : جهر) .
٤ — فَيْعل مثل	بيطر	(والأصل : بطر) .
٥ — فَعْيل مثل	شريف	(والأصل : شرف) .
٦ — فَعْلى مثل	سلقى	(والأصل : لقى) .

وأما الوزنان الآخران فهما : —

٧ — فَعْلن مثل	علمن	(والأصل : علم) .
	وعملن	(والأصل : عمل) .
	وجمعن	(والأصل : جمع) .

وهى أفعال حاولنا صوغها لضرورة التعبير عن مدلولات جديدة ، فالأول يعنى : جعل الدولة علمانية ، والثانى : جعل الدولة (مثلا) بروليتارية ، أى : خاضعة للطبقة العاملة ، والثالث : جعل الدولة جماعية السلطة .

٨ — مَفعَل مثل معجن الخشب (والأصل : عجن) .

ومذهب (والأصل : ذهب) .

ومعجم (والأصل : عجم) .

ومنطق (والأصل : نطق) .

وله نظائر كثيرة فى الاستعمال القديم ..

وهذه الأوزان ذاتها يمكن أن يزاد عليها تاء فى أولها لتلحق بالرباعى المزيد بحرف ، وبذلك تتكون ثمانية أوزان أخرى ، مثل : تجلبب ، وتحوقل ، وتجهور ، وتبيطر ،وتشريف ، وتسلقى ، وتعلمن ، وتمذهب .

ومعنى ذلك تحول الفعل من متعد إلى لازم بوساطة هذه التاء ، لأنه يصبح حينئذ مطاوعا للفعل الرباعى ، مثل : دحرجته فتدحرج ، وجلببته فتجلبب ، ومذهبته فتمذهب ، وهلم جرا .

ويأتى أخيرا دور الملحق بالرباعى المزيد بحرفين ، وهو **وزنان :**

(افعنلى) مثل : اسلنقى يسلنقى اسلنقاء،واحر نبى الديك يحرنبي احرنباء .

وافْعَنْلَلَ ، مثل : اقعنسس يقعنسس اقعنساسا .

والواقع أن نظرتنا إلى هذه الأوزان الملحقة كلها تدلنا على أن وسيلة الإلحاق لم تخرج عن إحدى اثنتين : —

ا — فقد يستخدم تكرار لام الكلمة للإلحاق ، مثل : جلبب ، واقعنسس ، حيث كررت الباء ، والسين ، وهما لام الفعل .

ب — وقد يزاد بعض الأحرف التالية : (الألف — الواو — الياء — التاء — السن — النون — الميم) — وذلك فى الموقع الذى يجعلها خاضعة لأحد أوزان الإلحاق ، مع ملاحظة أنها جميعاً من أصوات الزيادة .

غير أن أهم حروف الإلحاق فى تقديرنا حرفا (الميم والنون) . ذلك أن الميم تقع فى صدر صيغة قياسية هى المصدر الميمى ، ثم تدخل فى صوغ الفعل الملحق على توهم أصالتها .

والنون صوت ذو دور كبير فى الصوغ القياسى لكثير من الكلمات العربية ، وحسبك أن تجدها يتوصل بها إلى النسب لكثير من الكلمات مثل : ربانى ، وحقانى ، وجوانى ، وبرانى ، وعقلانى ، ونفسانى ، وأنانى....الخ

كما أنها تدخل فى صوغ كثير من المصادر فى العامية مثل : الحرفنة ، والجدعنة ، والفتونة ، فضلا عن الفصحى فى مثل : العلمنة ، والعقلنة .

فمن الممكن إذن اعتبارها وسيلة إلى صوغ المصادر بوزن (الفعللة) من الثلاثى الذى يراد أن يصاغ منه هذا المصدر بمعنى التفعيل ، وهو نظير ما ينتهى من الكلمات الفرنسية باللاحقة (tion) مثل :

prolitarisation, socialisation, normalisation

الفعــل باعتبــار الصحة والاعتلال

ينقسم الفعل باعتبار الصحة والاعتلال إلى قسمين : —

(صحيح) و (معتــل)

فالصحيح ماخلت مادته من أحرف العلة ، والمعتل ما كان أحد أصوله حرف علة .

(أقسام الصحيح)

ينقسم الصحيح إلى ثلاثة أقسام : —

أولها : — السالم ، وهو ما سلمت مادته من الهمز والتضعيف ، وقد مضت أمثلة كثيرة فى دراستنا للفعل باعتبار علاقة الصوامت بالحركات .

وحكمه أنه لا يحذف منه شيء عند اتصال الضمائر ونحوها به ، وكذلك ما تصرف منه لا يحذف منه شيء عند التثنية والجمع .

وثانيها : — ما كان مضعفا من الثلاثى ، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، مثل : مــدّ ، وامتدّ ، واستمدّ .

وما كان مضاعفاً من الرباعى ، وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر ، مثل : زلزل . وإسناد هذا المضاعف كإسناد السالم ، لا إشكال فيه .

فأما المضعف فإن تضعيفه يجب أن يبقى فى حال المضىّ ، إذا لم يكن مسندا ، أو إذا أسند إلى بعض الضمائر الحركية ، (كألف الاثنين ، وواو الجماعة) ، فيقال : مَدّ — مَدّا — مَدّوا .

فإذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، وجب فك التضعيف ، وضمائر الرفع المتحركة هى (التاء — نا : الدالة على الفاعلين — نون النسوة) .
وذلك مثل : مددت — مددنا — مددن .

وأما المضارع فيجب أن يبقى تضعيفه إذا كان مستقلا ، أو أسند إلى الضمائر الحركية ، فإذا دخل عليه جازم جاز الفك والتضعيف ، مثل : لم يَمُدَّ ، ولم يَمْدُدْ .

ويجب فك التضعيف إذا اتصلت به نون النسوة، مثل ، البنات يَمْدُدنَ .

والفعل فى حال الأمر والنهى كالمضارع ، مثل : مُدَّ،وامْدُدْ ، ولا تمدّ ولا تمدُدْ ، وامدُدْن يابنات .

وأما المصدر فيجب إبقاء تضعيفه ما دام اتصال المثلين مباشرا ، أى : بلا حركة بينهما ، فإذا فصلت بين المثلين حركة وجب الفك ، مثل : امتداد ، واستمداد .

وثالثها : — المهموز ، وهو ما كان أحد حروف مادته همزة ، مثل : أخذ — سأل — قرأ .

وهو كالسالم فى الإسناد ، لا يتغير منه شىء ، ولكن الأمر من (أخذ) و (أكل) تحذف همزته مطلقاً ، فيقال : خُذْ وكُلْ ،والأمر من الفعل (أَمَرَ) تحذف همزته فى الابتداء فيقال : مُرْ،ويجوز الحذف وعدمه فى درج الكلام ، فيقال : قلت له : مُرْ ، وقلت له : أُومُرْ .

ويجوز فيما عينه همزة أن تسقط الهمزة فى النهى والأمر بلا تعويض ، فيقال : سل ، ولا تسل ، وقد جاء فى القرآن : (سل بنى إسرائيل) ، وجاء (فاسألوا أهل الذكر) .

وإذا كان قبل الهمزة الساكنة همزة أخرى متحركة فإنها تسقط وجوباً، ويعوض عنها طول فى الحركة قبلها ، فيقال فى : أَأْمَنَ : آمن ،وفى : أُأْمن : أومن ، وفى إِأْمان : إيماناً .

ويجوز إسقاط الهمزة الساكنة المسبوقة بحرف آخر غير همزة ، ويعوض عنها طول فى حركة الحرف السابق ، فيقال فى : استأثر : استاثر ، وفى : يؤثر : يوثر .

فأما إذا كانت الهمزة متحركة وقبلها متحرك غير همزة فإنها تبقى فيقال : سأل ، وسئل .ويستثنى من هذا الحكم : الهمزة المفتوحة وقبلها ضمة فيجوز بقاؤها ،أو تسقط ويعوض موقعها تكوّن المزدوج من الحركتين قبلها وبعدها ، مثل : يُؤَثر ويُوثّر.

وأما الهمزة المفتوحة وقبلها كسرة فيجوز بقاؤها أو سقوطها لتتصل الحركتان ، فتنشأ ياء عن ازدواجهما ، فيقال في قُرِئَ : قُرِيَ .

هذا الذى عرضناه من أحكام الهمزة هو ما قرره الصرفيون ، مع تعديل فى عبارات الأحكام ، وللهمزة تصور آخر سوف نعرضه فى دراستنا لمشكلة الإبدال بينها وبين الحركات وأنصاف الحركات ، فإن قضية الهمز أكبر من هذه السطور ، وما سيق فيها من أحكام .

(كيف يوزن المهموز)

تعتبر الهمزة فى المهموز أصلا من أصول الكلمة ، تقابل فى الميزان الصرفى الفاء — أو العين — أو اللام .

فالكلمات : أخذ وسأل وقرأ ، هى بوزن : فَعَلَ .

ومن القواعد المقررة : أن ما يحدث فى الموزون يحدث نظيره فى الميزان ، فإذا طبقنا هذه القاعدة على أحوال المهموز ، فى ضوء الحقائق الصوتية التى أسلفناها — كان الوزن على النحو التالى : —

١ — سقوط الهمزة بلا تعويض لموقعها فى مثل : خُذْ وسَلْ ، والوزن فيهما : (عُلْ) ، و (فَلْ) ، بإسقاط الفاء فى الأولى ، والعين فى الثانى ..

٢ — سقوط الهمزة مع تعويض موقعها بطول الحركة السابقة ، فى مثل : —

آمن ، وأومن ، وإيمان ، واستاثر ، ويُوثِر —

والوزن فيها جميعاً يكون بتطويل الحركة أيضاً فى موقعها من الميزان فيكون وزن :

آمَنَ : آعَلَ ، وأومِنُ : أوعِلُ ، وإيمان : إيعال ، واستاثر : استاعل ، ويُوثِر : يوعل .

٣ — سقوط الهمزة مع تعويض موقعها بالانزلاق الناشىء عن اتصال الحركتين قبلها وبعدها فى مثل : قُرِيَ ، وأصلها قرئ quri'a ، فحين سقطت الهمزة اتصلت الكسرة بالفتحة فنشأت الياء نتيجة الانزلاق بين الحركتين ، والانزلاق يعتبر بديلاً عن الأصل ، فوزن قُرِيَ : فُعِلَ .

وكذلك : يُوَثِّر — يُفَعِّل ، فحرف العلة هنا يمثل لام الكلمة أو فاءها .

ويلاحظ أننا نزن الكلمة كما هى فى النطق ، لا كما كانت ، ولا كما يمكن أن تكون . حرصا على تحقيق عدالة الميزان !!

أقسام المعتل وأوزانه

يقسم الصرفيون الفعل المعتل إلى أربعة أقسام ، باعتبار موقع حرف العلة من المادة : —

القسم الأول : ما كانت فاؤه حرف علة (واو أو ياء) ويسمى (المثال) ، ومن أمثلته ، وعد ويسر . وحكم الأفعال الأمثلة كحكم الأفعال السالمة ، من حيث الاتصال بالضمائر .

غير أن لفائه معاملة خاصة حين يكون الفعل :

من الباب الثانى : (فَعَلَ يفْعِل) مثل : وَعدَ .

أو من الباب الثالث : (فعَل يفْعَل) مثل : وَضَعَ .

أو من الباب السادس : (فعِلَ يفْعِل) مثل : وَثِقَ — فى هذه الحالات تسقط فاء الفعل عندما يصاغ منه المضارع والأمر والمصدر ، فيقال :

وَعدَ — يعِد عِدْ — عِدَةٌ ، (والاسم منه بالواو : الوعد)

وَضَعَ — يضَع — ضَعْ — ضِعة ، (والاسم منه بالواو : الوضع)

وَثِقَ — يثِق — ثِقْ — ثِقةٌ . (والاسم منه بالواو : الوثوق)

القسم الثانى : ما كانت عينه حرف علة (واوا أو ياء) ، ويسمى (الأجوف) ، وذلك مثل : قال ، باع ، خاف ، الأصل فيها : قَوَلَ ، بَيَعَ ، خَوِفَ .

والقاعدة القديمة تقول فى هذه الأمثلة وأشباهها : «تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت كل منهما ألفا » ، وصارت الكلمات إلى وضعها الذى ننطقه : قال — باع — خاف ، بوزن : فعل .

ومن المؤكد أن موقع العين فى هذه الكلمات هو موقع واو أو ياء ، نتجت كل منهما من توالى الحركات المتخالفة ، وإليك الأمثلة بالكتابة الصوتية . (qa—u—ala) (ba-i-a'a) (ḫa-u-ifa)

فإذا حدث انزلاق من الفتحة الأولى فى كل مثال ، إلى الحركة التالية لها نتجت الواو أو الياء ، التى هى عين الكلمة ، فى الأصل .

ولكن لنعد إلى خصائص المقطع العربى ، ولنذكر أن هذا المقطع لايمكن أن يتكون من حركات فقط ، وهو ما أكدناه من قبل ، فإذا أجرينا تقسيما مقطعيا لهذه الكلمات كان على النحو التالى لثلاثة نماذج : —

١ — qa/ua/la = fa/lʿa/la

٢ — ba/ia/ ʻa = fa/ʿa/la

٣ — ḫa/ui/fa = fa/ʿi/la

فالمقطع الأوسط فيها جميعاً مكون من حركات مزدوجة ، وهو أمر ترفضه اللغة ، ولذلك كان الحل هو إسقاط العنصر الذى يسبب الازدواج وهو الضمة فى الأول ، والكسرة فى الثانى ، فلايبقى فيهما سوى فتحتين قصيرتين ، هما الفتحة الطويلة هكذا : qaa/la—baaʿa

وأما النموذج الثالث فتسقط منه الضمة والكسرة معا ، لأن وجود إحداهما يسبب ازدواجا غير مألوف فى هذه الصيغة من الأفعال ، ثم تطول الفتحة الأولى ، حملا لها على (قال وباع) ، تبعـاً لعـامل القياس الموحد : ḫaa/fa ، أى : طرداً للباب على وتيرة واحدة .

— والآن ما وزن هذه الكلمات فى وضعها الجديد ؟ . .

— إن وزنها لا يصح أن يكون (فعل (faʿa la)) ، لأن هذا الوزن مكون من ستة أصوات أومن ثلاثة مقاطع قصيرة ، وكل من الأمثلة الموزونة مكون من خمسة أصوات فحسب ، أو من مقطعين : طويل مفتوح ، وقصير .

وإذن فالصواب أن يكون وزنها جميعاً : فال ، بإسقاط العين التى هى الانزلاق الساقط بسبب الصعوبة المقطعية ، هكذا : Faala

وبدلا من قاعدة : « تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا »

= وهى لا تعبر عن حقيقة التصرف الصوتى فى عناصر الكلمة ، لأنها تفترض أن للواو وجوداً منفصلا عن الحركة بعدها وقبلها ، وهو خطأ من الناحية الصوتية ، لأنها ليست سوى انزلاق بين هذه الحركات ، متمس فى نصف حركة — أقول : بدلا من هذه الأخطاء المتراكبة يمكن أن يقال : (سقط الازدواج نتيجة الصعوبة المقطعية ، فطال المقطع قبلها على سبيل التعويض) ، وبذلك نخرج بنتيجة فى غاية الأهمية هي : « أن هذه الأفعال ثلاثية الأصل ، ثنائية المنطوق » ، وهى نتيجة نرجو تأكيدها فيما يلى من الدراسة.

* * *

وننتقل الآن إلى حالة إسناد هذا النوع من الأفعال إلى ضمائر الرفع المتحركة ، وقبل أن نناقش طريقة تصريفها نكتب النماذج الثلاثة ، بحسب تأليف حركاتها :

النموذج الأول : (aua) ، ومنه : صَوَمَ — قَوَمَ — قَوَلَ .

النموذج الثانى : (aia) ، ومنه : بَيَعَ — غَيَبَ — بَيَتَ .

النموذج الثالث : (aui) ، ومنه : خَوِفَ — نَوِمَ (وهو قليل الورود) .

فأما عن النموذجين الأولين ، وهما غالب الأفعال الجوفاء فقد جرت اللغة على تغليب عنصر الفتحة فيها عندما يكون الفعل ماضيا غير مسند إلى ضمير ، أو مسنداً إلى ضمائر الرفع الحركية ، أى : فى حالات : (قال — قالا — قالتا — قالوا) .

وفى بقية الحالات يغلب عنصر الضمة فى الأول ، وعنصر الكسرة فى الثانى ، وبقية الحالات هى : —

أولا : عندما يسند الفعل الماضى إلى ضمائر الرفع المتحركة ، مثل : (قلت وبعت ، وقلنا وبعنا ، وقلن ، وبعن) ، والحركة هنا قصيرة ، فوزن الكلمات على التوالى هو : فلت — فلنا — فلن .

ثانيا : عندما يكون الفعل فى صيغة المضارع ، مثل : يقول ويبيع ، والأصل فيهما :

يقوُل	yaqwulu
بوزن يفعل	yafʿulu
ويبيِـع	yabyiʿu
بوزن يفعِل	yafʿilu

وقد أصبح الفعل بعد سقوط الانزلاق ، الذى هو عين الكلمة :

يقول	yaquulu	بزنة يفول	yafuulu
ويبيع	yabiiʿu	بزنة يفيل	yafiilu

ثالثا : عندما يؤخذ منه فعل الأمر ، وفعل الأمر لا يؤخذ إلا من المضارع بإجراءين : —

١ — حذف حرف المضارعة .

٢ — إسكان الآخر .

فهو إذن من (يقول) : قُولْ quul ، ومن يبيع : بِيعْ biiʿ . ولكن ، ما الذى جعل فعل الأمر من هذين الفعلين وأشباههما : قل qul وبِعْ biʿ ؟؟

هنا نتذكر ما سبق أن قلنا بشأن سلوك المقطع المديد المكون من (ص + ح + ح + ص) ، حين أكدنا للدارس أنه مقطع مقبول فى اللغة فى حالة الوقف فقط ، وبشرط أن ينقسم فى حالة الوصل إلى مقطعين : (طويل وقصير) ، وقد كان من الممكن قياسا أن يكون فعل الأمر من هذين الفعلين : قول وبيع ، لولا أن الشكل المقطعى فى هذه الصيغة لا ينقسم فى حالة الوصل ، لأنه مقفل أبدا ، فالسكون فيه ليس عارضا للوقف ، بل هو علامة بناء للجزم .

ولذلك اختصر المقطع المديد ، وقفاً ووصلا ، إلى مقطع طويل مقفل :

فصارت قُلْ : qul = (ص + ح + ص) ، وبع : bi ، = (ص + ح + ص) .

وأما عن النموذج الثالث فقد جرت اللغة على تغليب عنصر الفتحة فيه فى جميع الحالات ، عدا حالة إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة . فإنها تغلب عنصر الكسرة ، وهذه أمثلته على التوالى :

١ — خاف — خافا — خافتا — خافوا . (إسناد إلى الضمائر الحركية) .
٢ — خِفت — خِفنا — خِفن . (إسناد إلى الضمائر المتحركة) .
٣ — يخاف .
٤ — َخَفْ ربك .

وليس بعسير وزن هذه الصيغ فى ضوء ما أسلفنا من تحليل . على أساس سقوط عين الفعل فى كل حال .

القسم الثالث : — ما كانت لامه بحسب الأصل حرف علة (واوا أو ياء) ويسمى بالفعل الناقص ، ومن أمثلته : غزا ، ورمى ، ورَضِى ، وسَرُوَ .

ووجود الياء والواو فى : رضى وسرو — واضح ، ولكنه فى : غزا ورمى — قد تعرض لما سبق أن تعرض له الفعل الأجوف .

فأصل الفعلين : َغزَوَ وَرَمَىَ ، وتقول القاعدة الصرفية : « تحركت الواو والياء ، وانفتح ما قبلهما ، فقلبتا ألفين » . وتقول نحن ما سبق أن قلناه بصدد َقوَلَ َوَبيَعَ : —

فإن التقسيم المقطعى للفعلين يأتى هكذا :

غزو	ga/za/u–a
رمى	ra/ma/i–a

أى : أن المقطع الأخير سوف يكون غريباً عن نسيج اللغة ، **فهو مؤلف من حركات فقط** ، ولذلك أسقطت اللغة العنصرالأصلى فى الازدواج

وهو الضمة (u) — أو الكسرة (i) ، وهو الذى ينشأ عنه الانزلاق ، أى : لام الكلمة ، فاتصلت الفتحتان القصيرتان لتصبحا فتحة طويلة هكذا :

غــزا	ga/z a a
رمى	ra/m a a
وكلاالفعلين بوزن : فعا	fa/ʿ a a

فهو إذن ثلاثى الأصل ، ثنائى المنطوق ، تماما كالأجوف .

ولقد نتساءل : لماذا تخلصت اللغة من الواو والياء فى هذين المثالين ، ولم تتخلص منهما فى (رضى وسرو) ؟

والجواب : أن الواو ، والياء فى غزو ورمى — ضمن حركة ثلاثية ثقيلة ، كما يظهر من التحليل ، على حين أنهما فى (رضى وسرو) نتيجة حركة ثنائية . . . . هذا أمر .

والأمر الآخر : أننا هنا لاننشىء اللغة ، ولكنا ندرس واقعا لغويا ، كما هو ، وهذا الواقع قد روى لنا بعض الأفعال منسوبة إلى أبواب معينة. أبقت على الواو والياء ، وعاملتهما معاملة الصوامت ، كما جاءت الأفعال الأخرى منسوبة إلى أبواب أسقطت الواو والياء .

(إسناد ماضى هذه الأفعال)

هذه الأفعال تشير إذن إلى أن عندنا أربعة نماذج ، هى : —

١ — غزا	والأصل	gazawa
٢ — رمى	والأصل	ramaya
٣ — رضى	وهى على أصلها	raḍiya
٤ — سرو	وهى على أصلها	sarŭwa

فالنموذجان الأول والثانى ، إذا أسندا إلى ضمير رفع متحرك أو إلى ضمير التثنية الحركى (الألف) يرجع كل منهما إلى أصله متى اقتصر على صوامته الثلاثة فيقال : —

غزوت	غزونا	غزون	غَزَوَا .
رميت	رمينا	رمين	رَمَيا .

فإذا زاد الفعل على ثلاثة تحول موقع الألف فى كلا الفعلين إلى ياء فيقال ، غازينا ، ورامينا ، ورامَيا ، واستغزينا واسترمينا ، واسترميا .

وإذا أسند أحد النموذجين إلى ضمير الجماعة الحركى (الواو) فإن الصرفيين يرون أن لامه تحذف ، فيقال : غَزوْا ، ورموْا ، ويرون أن الفتحة على عين الفعل تبقى دلالة على أن لام الفعل المحذوفة ألف .

وقد سبق أن ذكرنا أن الألف ، وهى فتحة طويلة لا تمثل لام الفعل ، وإنما هى حركة العين طالت بعد أن سقط العنصر الثانى من المزدوج، فذهبت بسقوطه اللام ، فليس قبل الألف فتحة على عين الفعل ، كما تراءى للصرفيين .

والذى حدث هو أن الفعل : غزا gazaa ينتهى كما نرى بفتحة طويلة فحين أسند إليه ضمير الجماعة الحركى ، وهو أيضاً ضمة طويلة ، اجتمعت حركتان طويلتان ، وهو ما تكرهه العربية ، فى نسيجها المقطعى (وقد سبقت

إشارة إلى ذلك فى حديثنا عن خصائص المقطع العربى) ، وفى مثل هذه الحالة تختصر الحركة الطويلة الأولى لتصبح فتحة قصيرة ، ويتم الانزلاق بينها وبين ضمير الجماعة الحركى ، فتنشأ فى النطق واو ، نتيجة اجتماع الحركات المختلفة هكذا :

gazaa+uu >gaza+uu >gazaw

وإذن ، فالحركة بعد العين هى نصف الألف ، وليست دلالة على أن المحذوف ألف كما يقال .

وقس على ذلك سائر أمثلة الباب .

ويأتى بعد ذلك دور النموذجين الثالث والرابع : (رضى ، وسرو) والأول بزنة : فعِل ، والثانى بزنة : فعُل ، ويلاحظ أن لام الفعلين هى الانزلاق بين الكسرة والفتحة فى الأول ، وبين الضمة والفتحة فى الثانى هكذا : —

$$\underbrace{u+a}_{w} - \underbrace{i+a}_{y}$$

ويرى الصرفيون أن لام الفعلين فى الماضى تبقى على حالها عند اتصال ضمير الرفع المتحرك بهما ، أو عند اتصال ألف الاثنين ، فيقال :

رضِيت — سَرُوت — رضِينا — سَرُونا .

رَضِين — سَرُون — رَضِيَا — سَرُوَا ، بزنة فعلت . . . الخ . :

وتحذف لام الفعل الماضى عند اتصال واو الجمع بهما ، مع ضم العين لمناسبة الواو ، فيقال :

رَضُوا — وَسَرُوا — بزنة : فَعُوا .

أى : أن لهذا الفعل فى نظرهم حالتين كما رأينا .

والواقع الصوتى يدلنا على أن لهذين الفعلين فى الإسناد ثلاث حالات .

الحالة الأولى : —

حالة بقاء لام الفعل كما هى ، وذلك عند اتصال الفعل بضمير الاثنين الحركى ، فيقال :

رِضَيا وَسَرُوَا — بزنة فَعِلا ، وَفَعُلاَ .

الحالة الثانية : —

حالة سقوط لام الفعل ، وهى الانزلاق ، مع تعويض موقعى بتطويل الحركة الأولى المتبقية من المزدوج ، وذلك عند إسناده لضمير رفع متحرك فيقال : —

رَضِيتُ (فعيت)	سَرُوت (فَعُوت)
رضينا (فعينا)	سَرُونا (فَعُونا)
رَضِينَ (فَعِينَ)	سَرُونَ (فَعُون)

الحالة الثالثة : —

حالة سقوط لام الفعل ، بما فى ذلك المزدوج بجزئيه ، أى : دون أى تعويض ، وحينئذ تتحرك عين الفعل بضمير الجماعة الحركى ، فيقال :

رَضُوا سَرُوا ، بزنة : فَعُوا .

(إسناد المضارع والأمر من هذه الأفعال)

يرى الصرفيون أن النماذج الأربعة تسلك فى حالة المضارع والأمر مسلكا واحداً ، عند إسنادها إلى الضمائر المختلفة .

فمع ألف الاثنين لا تحذف اللام ، فيقال : —

يغزُوَان — يرمِيَان — يرضَيَان — يسرُوَان .

وينضم إليها نموذج خامس ، ينتهى بالألف فى الماضى والمضارع ، وهو نموذج (سعى يسعى) ، فيقال فى إسناده إلى ألف الاثنين : يسعيان . طرداً للباب على وتيرة واحدة .

وكل هذه الأفعال بوزن : يفْعَلاَن .

أما عند الإسناد إلى واو الجماعة فإن اللام تحذف مطلقاً فى الأفعال المنتهية بياء أو واو ، ويضم ما قبلها لمناسبة واو الجماعة فيقال : —

يغزُون — يرمُون — يسرُون — واغزُوا — ارمُوا — اسرُوا .

وفى الأفعال المنتهية بألف ، تحذف الألف وهى لام الفعل ، وتبقى الفتحة قبلها دليلا عليها ، فيقال : —

يرَضوْن ، ويسعوْن — ارَضوْا ، واسعوا .

ونفس السلوك مع ياء المخاطبة ، فالأفعال المنتهية بياء أو واو تحذف لامها ويكسر ما قبلها لمناسبة الياء فيقال : —

تغزِين — ترمِين — تسرِين ، بزنة تفعين .

اغزى — ارمى — اسرى ، بزنة افعى .

والأفعال المنتهية بألف تحذف ألفها ، وتبقى الفتحة قبل ياء المخاطبة دليلا عليها فيقال :

ترَضَيْنَ — تسَعَيْنَ — ارضَىْ — اسَعىْ .

المضارع بزنة : تفعَيْنَ — والأمر بزنة : افْعَىْ .

وفيما يتعلق بسقوط اللام فى هذه الأحوال الإسنادية كلها فهو واقع صوتى مؤكد ، كما قرره الصرفيون ، وقد سقطت اللام مع المزدوج بعنصريه ، وقد كان الموجود قبل الإسناد هو العنصر الأول من المزدوج ، أى : أن الفعل بلا لام حتى قبل الإسناد . ولكن عين الفعل أصبحت حركتها هى نفس الضمير الحركى : (واو الجماعة أوياء المخاطبة) ، فيما لامه ياء أو واو .

وأما الأفعال المنتهية بألف مثل : يرضى ويسعى ، فقد احتفظت بحركتها ، ولكنها قصرت بعد أن كانت طويلة ، هكذا : —

yarḍaa + uuna > yarḍa + uuna > yarḍa + wna

ومع ملاحظة أن الألف لا تمثل لام الكلمة ، كما قلناه مرارا ، بل هى أحد عنصرى المزدوج ، الذى ينتجْ عن وجود انزلاق الواو أو الياء ، أعنى : لام الكلمة .

فوزن	يسعى	ويرضى	يفعى .
ووزن	يَسْعَوْن	ويرضَوْنَ :	يَفعَوْن
ووزن	اْسَعَىْ	وارْضَىْ	افعَىْ .

القسم الرابع : — من المعتل هو ما اجتمع فى مادته حرفا علة ، ويسمى هذا القسم من الأفعال : (اللفيف) ، وهو بحسب توزيع مادته المعتلة نوعان :

الأول : — أن تكون فاؤه ولامه من حروف العلة ، ويسمى (اللفيف المفروق) ، لأن حرفى العلة يفرق بينهما صوت صامت ، مثل : وَقَىَ ، ووَفَىَ ، وهو على الأصل فيه ، بوزن : فَعَلَ ، ثم يصير إلى وَقَى — وَفَى ، بسقوط اللام مع المزدوج ، على ما ألفته اللغة ، بوزن : فَعَىَ .

وحكمه ، أنه باعتبار أوله كالمثال ، وباعتبار آخره كالناقص . ولن يصعب عليك إسناده إلى الضمائر المختلفة ، غاية ما هناك أن الأمر من هذا الفعل يعرضه لسقوط فائه ولامه ؛ أما سقوط الفاء فلأنها تسقط فى المضارع ،

والأمر من المضارع ، وأما سقوط اللام فلأنه يبنى على حذف حرف العلة ، وعليه لا يبقى للأمر منه سوى عين الكلمة : (قِ — فِ) ؛ فلجأت اللغة إلى تعويض هذا الحذف المجحف بالكلمة ، بأن أضافت إليها هاء السكت فى حالة الوقف ، فيقال : قِه ، وِفِه ، أما عند الوصل فتحذف هذه الهاء أيضاً ، وتبقى الكلمة على مقطع واحد قصير مفتوح : ِق = ص ح .

الثانى : — أن تكون عينه ولامه من حروف العلة ، ويسمى (اللفيف المقرون) ، أى : الذى اقترن فيه حرفا العلة ، وهو كالناقص فى كل ما مضى من أحكام .

(ملاحظات على إسناد بعض الأفعال)

يجدر بنا أن نشير إلى أن الفعل المنتهى بضمة طويلة ، مثل : يدعو — تتحد صورته فى حالتى الإسناد إلى واو الجماعة ونون النسوة ، فيقال :

الرجال يَدْعُون — النساء يَدْعُون

وربما خفى فى الظاهر الفرق بين الصيغتين ، ولكنه يظهر عند التأمل .

فالضمة الطويلة فى الجملة الأولى هى ضمير الجماعة الحركى ، وهى بمثابة اسم ، مسند إليه فى الجملة الخبرية ، والنون بعدها علامة رفع الفعل ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب .

وأما الضمة الطويلة فى الجملة الثانية فهى حركة عين الفعل ، وهى إذن حرف من بنية الفعل ، ثم يتصل الفعل بنون النسوة ، ونون النسوة ضمير ، كما نعلم ، وهى المسند إليه فى الجملة الخبرية .

وبذلك يتضح الفرق بين الصغتين رغم اتحاد صورتهما ، ووزنهما واحد (يفعون) على المنهج الصوتى الذى نلتزمه . وهو خلاف ماذهب إليه الصرفيون من أن وزن المسند إلى واو الجماعة : (يفعون) ، ووزن المسند إلى نون النسوة : (يفعلن) ، وهو مذهب يخضع لتأثير الكتابة ، وخداعها البصرى ، مع أن الصرف قضية الأصوات لا غير .

بناء الفعل للمفعول

يعتبر بناء الفعل للمفعول من الحالات التى تتجلى فيها ظاهرة التحول الداخلى فى الحركات داخل مادة الكلمة ، فكأن بعض الحركات يوحى فى اللغة بالوضوح ، وبعضها يوحى بالغموض ، وحسبك أن تعلم أن أوزان الكلمة الثلاثية العشرة قد تجنبت تتابعا ثقيلا هو : الضمة والكسرة فى مقطعين متوالين : iu – ui ، كما سبق بيانه .

وقد أفادت اللغة من هذه الخاصة فى التركيب الحركى ، فلجأت إلى استخدام تتابع الضمة والكسرة فى بناء الفعل الماضى الثلاثى للمفعول ، فكلمة : كَتَبَ kataba تصير كُتِب kutiba ، وعلى ذلك بناء الأفعال : سُعِىَ ورُضِىَ ، ومُدَّ ، وزُلْزِل ، وقُدِّم ، وضُورِب ، وهو ما يعبر عنه الصرفيون . بضم أول الماضى وكسر ما قبل آخره .

وفى بناء الفعل المضارع الثلاثى للمفعول تستخدم الحركتان : الضمة والفتحة (u + a) على النحو التالى :

يَكْتُب yaktubu تصير : يُكْتَب Yuktabu

وهو ما يعبر عنه الصرفيون بضم أول المضارع وفتح ما قبل آخره .

ولا فرق فى الماضى بين الفعل الصحيح والمعتل ، غير أن الفعل الأجوف مثل : قال وباع ، يبقى كما هو ، ثنائى المنطوق ، وإن كان ثلاثى الأصل ، فتتحول فتحته الطويلة إلى كسرة طويلة عند بنائه للمفعول ، فيقال : قيل وبيع ، بزنة : فيل —الفعلن ، وأصلهما : قُوِلَ وبُيِعَ ، بزنة : فُعِلَ ، تحولت الكلمة الثلاثية البنية إلى ثنائية ، تجنبا للمقطع الحركى المكروه فى اللغة ، وعوض عن ذلك طول فى المقطع الأول : —

qu / wi / la > qii / la

bu / yi /ʻa > bii / ʻa

جرى عليه الناطقون بها من الفصحاء ، وإن جاءت روايات لهجية تغلب الضمة على الكسرة ، فتقول : بوع وفول :

وإذا كان الماضى مبدوءاً بتاء زائدة مثل: تَقدَّم وتَنَافَس، ضم أوله وثانيه ،وكسر ما قبل الآخرفقيل : تُقُدِّم ، وتُنوفِس ، ويضم أوله وثالثه إذا كان مبدوءاً بهمزة وصل مثل : اُستُفهِم ، واُصطُلِح .

بقيت أخيرا مسألة المضارع من الفعل الناقص ، مثل : يسعى ، ويرمى ويدعو ، وهى أفعال سقطت لامها ، فأصبحت ثنائية المنطوق ، وإن كانت ثلاثية الأصل .

وبناء هذه الأفعال للمفعول يكون بضم الأول ، وفتح الآخر ، فيقال : يُسعىَ—يُرمى ، يُدعىَ، بزنة: يُفعىَ، وفيما سبق بيان واف لهذه التصرفات .

توكيد الفعل بالنون

أسلوب توكيد الفعل بالنون المشددة هو نمط خاص بالعربية . لم تعرفه أية لغة من اللغات السامية الموجودة ، وإن عرف بعضها أنماطا أخرى .

والأفعال بالنسبة إلى التوكيد بالنون ثلاثة أنواع : —

١ — نوع لا يؤكد مطلقاً ، وهو الماضي ، وما ورد منه مؤكدا بالنون فهو مؤول ، أو ضرورة .

٢ — نوع يجوز أن يؤكد بالنون مطلقاً ، وهو فعل الأمر . وذلك أن من خصائص نونى التوكيد اتصالها بمعنى المستقبل ، والأمر مستقبل دائما ، ولذلك يجوز تأكيده بهما مطلقاً .

٣ — وأما المضارع ففى تأكيده بهما تفصيل ، لأن دلالته تتراوح بين الماضى والحال والمستقبل ، فإن اتصل به ما يمحّضه للمضى لم يجز تأكيده ، كما إذا دخلت عليه (لم) وهى حرف قلب ، أى : أنها تقلب زمن الفعل إلى المضى ، بعد أن كان محتملا الحال والاستقبال . وإذا كان المضارع مثبتا مستقبلا ، جوابا لقسم ، غير مفصول من لامه بفاصل — وجب تأكيده ، كقوله تعالى : « وتالله لأكيدَنَّ أصنامكم » .

ويكون توكيده قريباً من الواجب إذا كان المضارع شرطاً لإن المؤكدة بما ، مثل قوله تعالى : « وإما تخافَنَّ » ، أو وقع بعد أداة طلب نحو قوله : « ولا تحسبَنَّ الله غافلا » .

ولكن يمتنع تأكيده إذا كان منفيا ، كقوله : « تالله تَفْتَؤُ تذكرُ يوسفَ » ، والمراد : « لا تفتؤ » — أو إذا كان مفصولا من اللام بفاصل نحو قوله : « لَإلى الله تُحشرون » .

وتنحصر حالات اتّصال المضارع بنون التوكيد فى خمس حالات ، فصلتها كتب الصرف ، وحددت قواعدها فى حدود تصور القدماء الذى مضت منه نماذج ، وإليك ما قالوه : .

١ — إذا دخلت نون التوكيد على الفعل ، وكان مسندا إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير الواحد المذكر ، فُتِح آخره لمباشرة النون له ، سواء كان

صحيحاً أو معتلا ، نحو : لينصرَنّ زيد ، وليقضَيَن ، وليدعوَن ، وليسعَين .

٢ — فإذا كان مسنداً إلى ضمير الاثنين حذفت نون الرفع فقط ، وكسرت نون التوكيد ، نحو : لتنصرانّ ، ولتقضيانّ .

٣ — وإذا كان مسندا إلى واو الجمع ، فإن كان صحيحاً حذفت واو الجمع مع نون الرفع ، نحو : لتنصرُنّ ، بضم ما قبل النون .

وإن كان ناقصاً ، وكان ما قبل حرف العلة مضموما أو مكسورا — حذفت لام الفعل نحو : لتدعُن ، ولتقضُن ، بضم ما قبل النون .

وإن كان ما قبلها مفتوحا حذفت لام الفعل ، وبقى فتح ما قبلها ، وحركت واو الجمع بالضمة ، نحو : لتسعَوُنّ ، ولتبلون .

٤ — وإن كان مسندا إلى ياء المخاطبة حذفت الياء والنون ، نحو : لتنصرِنّ يا هند ، ولتغزِنّ ، ولترمِنّ ، بكسر ما قبل النون ، إلا إذا كان الفعل ناقصاً ، وكانت لامه مفتوحة ، فتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر ، مع فتح ما قبلها ، نحو : لتسعَيِنّ ، ولتُبلَيِنّ يا هند .

٥ — وإن كان مسندا إلى نون النسوة زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد ، وكسرت نون التوكيد ، نحو : لتنصرْنانّ يانسوة ، ولتسعَيْنانّ ، ولتغزونان ، ولترمينان .

هذه هى الحالات الخاصة بتوكيد الفعل على اختلاف نهاياته وأحوال إسناده .

(رأينا فى نون التوكيد)

بيد أن نون التوكيد تثير مشكلة كان ينبغى أن تتناولها بحوث الصرفيين أولا وقبل كل شيء ، وهى مشكلة بنيتها كأداة من أدوات العربية ، ولكن القدماء معذورون فى عدم التفاتهم لهذه المشكلة ، إذ كان درسهم منصبا على تصريف الكلمة المكتوبة ، لا المنطوقة ، ولقد صرفتهم خصائص الكتابة عن كثير مما يثيره الدرس الصوتى ، والعمليات النطقية المتفاعلة . وهو أمر خفى كذلك عن ملاحظة كثيرة من المحدثين .

والواقع أن العربية لم تعرف اسما أو فعلا أو حرفا جرى فى نسجه المقطعى على هذا النحو الغريب المتمثل فى نون التوكيد الثقيلة : (ص — ص — ح) فهذا شكل مرفوض أساساً فى اللغة ، وكذلك لم تعرف اللغة أداة تتكون من حرف واحد (ص) ، كما فى النون الخفيفة .

وإذا أردنا أن نتصور تكوينها فيجب أن يكون على الأساس الذى عرفته اللغة ، والذى سبق أن شرحناه فى حالة أخذ فعل الأمر من المضارع ، حين احتجنا إلى همزة وصل ، تيسر النطق بالساكن ، فإذا كانت نون التوكيد على هذا النسق فيجب أن تكتب عناصرها هكذا : ('anna) ، فهى (أنّ) الناسخة : أخت إن ('inna) ، مع فارق مهم هو أن همزة الناسخة حين تتعامل مع الأسماء فى الجملة — همزة قطع ، وهمزة هذه حين تلحق الفعل — وصل .

ومع فارق آخر ، بينها وبين كل همزة وصل عرفتها اللغة العربية هو : أن همزة نون التوكيد لاتظهر مطلقاً ، لأنهر مدرجة فى الكلام دائماً ، لا يبدأ بها أبدا .

وإذن فالتعامل مع نون التوكيد هو تعامل مع التركيب المقطعى : ('anna) فى غالب الأحوال ، أى مع مقطعين ، أحدهما : طويل مقفل 'an (ص + ح + ص) يتحول إلى (ح + ص) فى الاستعمال ، والآخر قصير مفتوح : (ص + ح) ، على حين تكون النون الخفيفة مقطعاً واحداً : أنْ — 'an .

وعلى هذا الأساس نبدأ فى تحليل علاقات هذا التركيب المقطعى بما يتصل به من نهايات الأفعال المختلفة ، ولسوف نعود لمناقشة هذا الموضوع فى باب المصدر الصناعى .

الحالة الأولى : —

حالة تأكيد الفعل المسند إلى اسم ظاهر أو ضمير الواحد المذكر ، وحينئذ سوف يكون اتصال الفعل بالنون مباشراً . بعد سقوط حركته الإعرابية نتيجة بنائه ، هكذا :

ينصر + "أنّ" = ينصرَنّ

yanṣuru + ’anna > yanṣuranna

وهنا تتجلى لأعيننا حقيقة هى : أن الفعل قد فقد حركته الإعرابية ، وأصبحت نهايته (وهى الراء) متحركة بحركة الوصل (وهى الفتحة) فلهذا قيل : إن الفعل مع نون التوكيد يبنى على الفتح ، حين ظن النحاة أن الفتحة فتحة بناء مجتلبة خاصة بالفعل ، وهى فيما كشف عنه تحليلنا هذا جزء من أداة التوكيد ، ظهر فى هذه الحالة المباشرة ، واختفى فى الحالات غير المباشرة حين ووجه بحركات ذات وظيفة أساسية ، وهى الضمائر الحركية المسند إليها ، فغطى وجودها على وجود حركة الوصل .

فإذا أكدنا أفعالا معتلة ظهرت لنا صورة أخرى ، فنحن نعلم أن الأفعال (يسعى ويرمى ويدعو) ، قد فقدت لامها حين سقط الانزلاق من النطق ، واقتصر على العنصر الأول من المزدوج . وعلى ذلك فوزنها على التوالى : يفعَى ويفعى ويفعو .

فإذا اتصلت نون التوكيد بآخر الفعل وجدنا أن العنصر الثانى من المزدوج قد عاد فى صورة حركة الوصل الخاصة بالنون ، وحينئذ يسترد الفعل لامه هكذا : —

yad‘uu + ’anna > yad‘u + anna = yad‘uwanna = يدعُوَنّ

yarmii + ’anna > yrami + anna = yarmiyanna = يرمينّ

ولما كانت حالة (يسعى) لا يتأتى معها انزلاق لتماثل الحركات ، فقد عوملت على أصلها توحيداً للنموذج ، وأصبحت كل الأفعال بزنة الفعل الصحيح : يَفعَلَنّ .

الحالة الثانية : —

حالة تأكيد الفعل المسند إلى ضمير التثنية الحركى ، ومعنى ذلك أن نهاية الفعل لن تتصل بالنون ، لوجود فاصل هو حركة التثنية ، وهى — كما نعلم — فتحة طويلة فى مثل : —

ينصران — يسعيان — يرميان — يدعوان .

فإذا أضيفت نون التوكيد إلى هذه الصيغ أصبحت على نحو : ينصران ِ نّ وقد رأى الصرفيون أن إجراءين قد حدثا لهذه الصيغة هما : —

١ — حذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، لأن لدينا ثلاث نونات .

٢ — كسر نون التوكيد المفتوحة .

ولكن من الضرورى ملاحظة ما سبق أن قلناه فى دراستنا عن المقطع من أن صيغة مثل (ينصرانّ) (yan/ṣu/raan/ni) ينتج فيها مقطع مديد من نوع (ص + ح + ح + ص) ، وهو مقبول فى هذه الصيغة بخاصة . مخافة الالتباس بتأكيد الفعل المسند إلى المفرد .

ذلك أن المألوف فى مثل هذه الحالة عند أمن اللبس أن تختصر الفتحة الطويلة ، وهى ضمير التثنية الحركى ، كما اختصرت الضمة الطويلة ، ضمير الجماعة الحركى ، فى الحالة التالية ، فالصيغة بعد حذف نون الرفع تصير : —

ينصرانّ (yanṣuraa + nna)

وتصبح بعد الاختصار : — ينصرَنّ Yanṣuranna

وهذه هى بذاتها صيغة تأكيد الفعل المسند للمفرد (ينصرَنّ) ، ولذلك أبقت اللغة على المقطع المديد فى هذه الحالة خوف اللبس ، واحتفظ للفعل بكسر آخره كما كان قبل التوكيد ، على إرادة المخالفة ، حتى لا تتوالى ثلاث فتحات فى نهاية كلمة واحدة .

وعلى ذلك قياس بقية الأفعال .

الحالة الثالثة : —

حالة تأكيد الفعل المسند إلى ضمير الجماعة الحركى ، فى مثل : (ينصرون) . فيصير الفعل مع النون : ينصرونَنّ . حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ، فصار الفعل بعد حذفها : ينصرونّ — بنون مشددة ، (yan/ṣu/ruun/na) ، فقد وجد فى الكلمة مقطع مديد من نوع (ص + ح + ح + ص) ، فى حالة الوصل ، وهى صعوبة تتجنبها اللغة عند أمن اللبس كما مضى ، فاختصر هذا المقطع إلى مقطع طويل مقفل : (ص + ح + ص) ، وصارت الصيغة : ينصرُنّ (yan/ṣu/run/na) .

والملاحظ أن ضمير الجماعة الحركى هو الذى تعرض للاختصار ، فضاع نصفه ، وبقى نصفه فى صورة الضمة القصيرة ، أى : أن المسند إليه فى الجملة ما زال باقيا ، بعكس ما يقوله الصرفيون من أن واو الجماعة حذفت ، وضم ما قبل النون دلالة عليها ، فهذه الضمة هى فى الواقع ركن الإسناد ، فيما نرى . فإذا حللنا مثالى : (تدعُنّ ، وتقضُنّ) لم نجد فرقا بينهما وبين الحالة السابقة ، لأن لام الفعل قد سقطت عند الإسناد إلى ضمير الجماعة الحركى ، والتعامل فى حالتنا هذه مع هذا الضمير ، لا مع لام الفعل .

وكذلك لا نجد فى حالة تأكيد : تَسعَوْنَ وتُبلَوْنَ ، سوى تزويد ضمير الجماعة الحركى بالضمة ، وهى حركة من جنسه ، فيقال : تسعوُنّ ، وتبلوُنّ ، وهى نفس حركة الراء فى : (تنصرُنّ) .

الحالة الرابعة : —

حالة تأكيد الفعل المسند إلى ضمير المخاطبة الحركى ، فى مثل : —

تنصرين ، فيقال : تنصرِنَّ ، بثلاث نونات ، تحذف الأولى ، وهى نون الرفع لتوالى الأمثال ، فيحدث مقطع مديد من نوع : —

(ص + ح + ح + ص) فى حالة الوصل : (tan/ṣu/riin/na) .

فيختصر المقطع المديد إلى مقطع طويل مقفل (ص + ح + ص)

(tan/ṣu/rin/na)

وكذلك الحال فى تَدْعِنَّ ، وتقضِنَّ ، وتسعَينَّ .

وتزود ياء الأخير بالكسرة من جنسها ، وهى نفس حركة الراء فى (تنصرِنَّ) .

وما حدث فى ضمير الجماعة الحركى من اختصاره ، حدث هنا أيضاً للضرورة المقطعية ، المشار إليها ، فقد اختصر ضمير المخاطبة الحركى ، وهو الكسرة الطويلة إلى كسرة قصيرة ، ما زالت هى فى رأينا ركن الإسناد .

الحالة الخامسة : —

حالة تأكيد الفعل المسند إلى نون النسوة ، فى مثل : أنتن تنصرْنَ ، وقد أبقت اللغة على الصيغة كما هى ، لأنها لا مشكلة معها عند اتصالها بالنون سوى توالى أمثال ، لكل منها فى التركيب قيمة خاصة ، ففى الصيغة (تنصرنَنَّ) النون الأولى ركن الجملة ، مسند إليه ، والثانية والثالثة جىء بهما لعرض التوكيد ، فوجب الحرص على كل منها ، واقتضى الإبقاء عليها تطويل فتحة نون النسوة ، لتفرق بينها وبين نونى التوكيد ، ثم تكسر الأخيرة هكذا :

تنصرنانِّ ، على قياس صيغة التثنية .

وعلى ذلك قياس : تدعونانِّ — ترمينانِّ — تسعَيْنانِّ .

(نون التوكيد الخفيفة)

وهى نون ساكنة أشبه بنون التنوين ، غير أنها تفيدنا تأكيد وقوع الحدث ، وقد جاءت هى والثقيلة فى قوله تعالى: « ليسجنَنَّ وليكونَنْ من الصاغرين) ، وهى ترسم ألفا ، على هذا النحو : (ليكوناً) ، وسميت « خفيفة » لأنها ساكنة دائما ، لا يصح تحريكها ، وأصلها كما سبق : أنْ — ʼan .

وهذه النون الخفيفة يجوز أن يؤكد بها كل فعل يؤكد بالنون الثقيلة أى : أنهما يتبادلان المواقع ، ماعدا حالات لا يصح أن تستعمل فيها الخفيفة ، وهى : —

١ — أن يجىء بعد فتحة طويلة (ألف) ، وذلك كالفعل المسند إلى ضمير الاثنين الحركى (ألف الاثنين) فى مثل : اقعدا ، ولا تلعبا ، وأيضاً الفعل المسند إلى نون النسوة ، حيث تزاد ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد ، فى مثل : اقعدَنْ ، ولَتُصَلِّنْ .

والسر فى ذلك أن هاتين الحالتين ينشأ فيهما المقطع المديد المقفل ، بصامت واحد : —

(ص — ح — ح — ص) — وصلا ووقفا : — اقعدانْ — اقعدنانْ ، ولا يمكن فيهما اختصاره ، كما سبق فى الأمر من الفعل الأجوف .

٢ — فإذا وقعت فى سياق يفرض تحريكها حذفت ، وذلك كقول الشاعر .

لا تُهينَ الفقيرَ علَّك أنْ تركعَ يوما والدهرُ قد رَفعَهْ

أصله : (لا تُهِينَنْ الفقير) ، فلما التقت النون الخفيفة (الساكنة) باللام الساكنة حذفت ، لأن تحريكها غير جائز .

٣ — وتعطى هذه النون فى الوقف حكم التنوين ، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفا ، فيقال فى (اقعدَنْ) : اقعدا ، وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ، ويجب حينئذ أن يرد ماحذف فى الوصل لأجلها ، فى مثل حالة الإسناد إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، فيقال فى :

اضرِبُنْ : اضربوا ، وفى اضرِبِنْ : اضرِبِى .

الأســماء

الاسم باعتبار الجمود والاشتقاق

يشيع فى الدراسات الصرفية مصطلحا الجمود والاشتقاق ، ويرى الصرفيون أن الجامد هو : ما لم يؤخذ من غيره ، وأن المشتق هو : ما أخذ من غيره .

وإذا تذكرنا ما سبق أن قلناه من أن أساس الكلمة العربية الذى تؤخذ منه كل صورها هو (المادة) ، التى هى عبارة عن الصوامت المجردة من الحركات ، دون مازيادة — أدركنا أن كل كلمة فى اللغة (مأخوذة) من هذه المادة ، سواء أكانت جامدة أم مشتقة بمقياس الصرفيين .

وهذا يحتم ضرورة وضع تعريف آخر للجامد ، على أنه : (مايؤخذ من مادته على غير قياس) .

والمشتق : « ما يؤخذ من مادته على قياس » .

فنى اللغة مادة غير قياسية الصور ، أى : لا تتحقق لغويا إلا فى صورة كلمات قليلة ، وذلك كمادة (ر ج ل) التى لا يؤخذ منها سوى كلمتى (رُجل ورِجْل) ، فهى إذن مادة غير مخصبة ، أو هى عقيمة جامدة .

وكذلك لو نظرنا فى مادة (ل ى س) ، فقد أخذ منها الفعل : (ليس) على غير قياس ، لأن قياس الفعل الماضى أن تتحرك عينه ، من ناحية ، وأن يكون له مضارع وأمر من ناحية أخرى ، وهو ما لم يتحقق فيما أخذ من هذه المادة ، فهو إذن كلمة جامدة أخذت من مادة غير مخصبة .

وفى اللغة مادة قياسية الصورة ، ومثالها مادة : (ك ت ب) ، التى يمكن أن تؤخذ منها صور كثيرة قياسية مثل : كتَب — يكتُب — كتابة — تكاتب — مكاتبة — تكاتباً — كاتب — مكتوب — كتاب — كتُب . . . الخ فهى إذن مادة مخصبة ، لأن لكل صورة من هذه الصور قاعدة تصاغ على أساسها ، سواء أكان ذلك على أساس تغيير الحركات داخل المادة ، أم كان على أساس إلصاق زوائد خاصة بالصيغة المراد اشتقاقها ، أم كان على الأساسين كليهما .

وبذلك يعتبر الفعل والمصدر مثل باقى المشتقات التى تنسل من المادة المخصبة ، لأن كلا منهما نتيجة إقحام الحركات بين صوامت المادة ، وكل منهما ذو صور مختلفة ، ومردهما جميعاً إلى هذه المادة التى لا يختلف الحكم عليها مهما اختلف تكوينها .

ويشتق من المادة المخصبة فى العربية مجموعة من الأسماء المشتقة ، وهى : المصدر — اسم المرة واسم الهيئة — المصدر الصناعى — اسم الفاعل — صيغ المبالغة — اسم المفعول — الصفة المشبهة — اسم التفضيل — أفعل التعجب — اسما الزمان والمكان — المصدر الميمى — اسم الآلة .

كما يشتق من هذه المادة صيغ الأفعال الثلاثة : —

الماضى والمضارع والأمر

وقد تقدم الحديث عن اشتقاق الأفعال ، وبقي الحديث عن مشتقات الأسماء .

أولا — المصدر

والمصدر هو اسم الحدث الذى تحمله مادة الكلمة فى أصولها الصامتة، وهو لا يأتى إلا من مادة مخصبة يمكن أخذ المشتقات منها قياسا ، وليس للمصدر أوزان محددة ، فكل أوزانه سماعية فى الحقيقة ، حتى ما كان منها كثير الوقوع . وهو من حيث البنية المقطعية يعتمد فى بدايته على أحد المقطعين : (القصير ، أو الطويل المقفل) ، وقد تجنبت اللغة أن تبدأ أحد مصادرها بالمقطع الطويل المفتوح ، وهو فى ذلك يؤيد ملاحظتنا عن بنية المجردات .

وقد جرى الاستعمال اللغوى على ربط المصدر بفعله ، بحيث لا يسهل استخراج المصدر إلا إذا عرفت صيغة الفعل ، فمصدر الثلاثى يختلف عن مصدر الرباعى ، أو الخماسى ، أو السداسى . ومن اليسير أن يتأكد فى ذوق المتكلم خاصة استخراج المصدر نتيجة كثرة الاستعمال ، وتكرار الملاحظة ، أى : أن السماع هو الأساس فى معرفة مصدر الفعل ، ولكن مصدر الفعل الثلاثى أقل قياسية من مصادر الأوزان الأخرى .

وقد سبق لنا فى دراسة أوزان الفعل المزيد أن قرنّا كل فعل مزيد بمصدره ، وهنا نذكر أوزان مصدر الفعل الثلاثى .

ولهذا المصدر ستة أوزان تتوزع بالتساوى على صيغ الفعل الثلاثى .

فَعِــل — فَعِــل — فَعُــل .

فلكل صيغة وزنان ، أحدهما إذا كان الفعل متعديا ، والآخر إذا كان لازما .

فقياس مصدر (فَعَل) ، بأية حركة تحركت عين مضارعه ، إذا كان متعديا ، هو : فَعْل ، مثل : قتل قتْلا ، وضرب ضرْباً ، ورد رداً .

وقياس مصدره إذا كان لازما هو : فُعُول ، مثل : جلس جلوساً وخرج خروجاً ، وقعد قعوداً .

وشرط اطراد وزن هذا المصدر الأخير ألا يدل فعله على حرفة ، أو صوت ، أو تقلب .

وإلا ، فإن قياس ما دل على حرفة : فِعَالة : حلق حِلاقة ، وخرط خِراطة .

وقياس ما دل على صوت فُعَال : صرخ صُراخاً ، أو فعيل ، كنهق نهيقاً .

وقياس ما دل على تقلب فَعَلان : غلى غلياناً .

وأما مصدر فَعَل (ومضارعه يفعَل) فيأتى للمتعدى منه على وزن فَعْل ، مثل : حمد يحمد حمداً ، وفهم يفهم فَهْما .

وقياس مصدر اللازم منه فَعَلٌ ، مثل : تعب يتعب تعباً ، وفرح يفرح فَرَحاً .

وأخيراً يأتى مصدر فَعُلَ ، وهو لازم دائماً ، وقياسه أن يكون على وزن فَعَالة ، أو فُعُولة ، مثل : ظرُف ظَرَافة ، وصعب صُعوبة .

فهذا عن الأوزان القياسية . أما عن الأوزان السماعية لمصادر الثلاثى فهى كثيرة : —

ومن مصادر فَعَل : طلب طلباً ، ونبت نباتاً ، وكتب كتاباً ، وحرس حراسة ، وحَسَب حُسباناً ، وشكر شكراً ، وذكر ذِكراً ، وكتم اكتماناً . وكذب كَذِباً ، وغلب غلبة ، وحمى حماية ، وغفر غُفْراناً ، وعصى عصياناً ، وقضى قضاء ، وهدى هداية ، ورأى رؤية .

ومن مصادر فَعِل يفعَل : لعب لَعِباً ، ونضج نُضجاً ، وكره كراهية : وسمن سِمَناً ، وقوى قوة ، وصعد صعوداً ، وقبل قَبُولا ، ورحم رحمة .

ومن مصادر فَعُل : كرم كَرَما ، وعظم عِظَما ، ومجد مَجْداً . وحسن حُسْناً ، وحلم حِلْماً ، وجمل جمالا .

ثانيا — المصدر الدال على المرة والهيئة

وقد عرفت العربية نوعا من المصادر يدل على المرة أو الهيئة ، وهو من الثلاثى على وزن (فَعْلة) لما دل على المرة ، كجلس جَلْسة ، وقعد قعْدة ، ووقف وَقْفة . إلا إذا كان المصدر على وزن (فَعلة) فيدل على المرة بالوصف : دعوة واحدة .

وعلى وزن (فِعْلة) لما دل على الهيئة ، كجِلْسة وقِعْدة ، ووِقْفة . فإذا كان المصدر على (فِعْلة) دُل على الهيئة بالوصف : نِشدة عظيمة ، أو بالإضافة : نِشدة الملهوف .

أما من غير الثلاثى ، فيدل عليهما بالمصدر القياسى مختوما بالتاء ابتسم ابتسامة ، ويفرق بين المرة والهيئة بالوصف ، فيقال فى المرة : ابتسامة واحدة ، وفى الهيئة : ابتسامة هادئة .

ثالثا — المصدر الصناعى

ومن أنواع المصادر ما سمى بالمصدر الصناعى ، وهى تسمية محدثة أطلقت على عملية صوغ اسم الحـدث من الكلمات الجامدة ، بواسطة اللاحقة (ـيّة) — أى : الياء المشددة والتاء ، كالإنسانية ، والبشرية ، والنفسية ، والعقلية .

وأكثر ما يأتى هذا المصدر فى ترجمة الكلمات المختومة فى الإنجليزية بالأحرف (ism) مثل : humanism ، وقد اعتمد هذه القاعدة المجمع اللغوى منذ بعيد ، وشاع استعمالها فى الأساليب الفصحى . وقد رويت له أمثلة قديمة ، كالجاهلية ، واليهودية ، والنصرانية ، وورد بعض ذلك فى القرآن الكريم .

غير أن هذه اللاحقة (ـيّة) تثير أمامنا نفس المشكلة التى أثارتها نون التوكيد من قبل ، وهى أنها بوضعها الذى يتصوره الصرفيون تخرج على نظام المقطع العربى ، حيث تتكون من صامتين + حركة + صامت (yyat)

وهذا البناء المقطعى غير جائز ولا مقبول فى العربية ، فهو نمط معروف فى اللغات الأوربية .

ويشترك فى نفس الملاحظة ياء النسب المشددة ، تلك التى لا يمكن تصورها فى هيئة ياءين مكررتين هكذا : (yy) فى حالة الوقف ، أى : حين لا تلحقها علامة إعراب . وليس فى العربية مقطع بهذه البنية . كما نفينا من قبل أن يكون فى العربية مقطع فى صورة صامت واحد هو نون التوكيد الخفيفة (n) ، وكان هنالك حل نراه صحيحاً من وجهة نظرنا .

ولاشك أن لاحقة النسب هذه هى نفسها لاحقة المصدر الصناعى فى حالة التأنيث ، فلا فرق بين وقوع اللاحقة فى (مصرية) و (إنسانية) ، سوى أن معنى الكلمة الأولى على النسب ، والثانية على المصدرية الصناعية .

وإذن فالحل الذى يتصور لهذه المشكلة بشقيها واحد قطعا .

وأبادر إلى القول بأن أحداً لم يتصور هذه المشكلة من قبل ، ولم يطرح عنها سؤال ما — على مدى تاريخ الثقافة العربية كله .

والذى أراه فى هذه المسألة هو أن أصل هاتين الأداتين — فيما أزعم — هو : (أىّ وأية) ، أو هو (أىّ) وحدها ، إذا اعتبرنا أن التاء فى النسب لتأنيث الصفة ، وهى فى المصدر للنقل من الوصفية إلى الاسمية .

ولقد نستأنس هنا بما جاء فى كليات أبى البقاء من قوله : « والكيفية اسم لما يجاب به عن السؤال بكيف ، أخذ من كيف بإلحاق ياء النسبة ، وتاء النقل من الوصفية إلى الاسمية بها ، كما أن الكمية اسم يجاب به عن السؤال بكم ، بإلحاق ذلك أيضاً » .

والمعروف أن الأدوات فى العربية تسبق ما تتعامل معه من الأسماء والأفعال ،لا يستثنى من ذلك سوى حالات قليلة ،منها حالات التوكيد و النسب والمصدرية — التى نحن بصددها ، فإنها تتعامل مع أواخرها ، ولذلك كان لها وضع خاص تحولت فيه همزة القطع إلى همزة وصل ، سقطت عند اتصال الأداة بالاسم ، فى مثل : مصر + أى = مِصْرَىّ > مصرِىّ ، وذلك مع كسر آخر الاسم لمناسبة الياء .

وكذلك الحال فى المصدر الصناعى فى مثل : إنسان + أية = إنسانية .

وربما تساءلنا عن التناسب بين معنى الأداة قبل الإلحاق وبعده ؟؟

ونحن نختار أنها (أىّ) الموصولة بمعنى (كل) ، وهى تفيد الشيوع والاستقصاء ، فى مثل قولنا : أىُّ بشر ، أو أىّ رجل من مصر . فالوصف بها حين تلحق بالاسم فى (مصرىّ) صادق على كل من يحمل هذه الجنسية ، فهو وصف شائع شامل .

ولا بأس بأن نفترض أن معنى التجريد فى المصدر الصناعى ، وهو المعنى المستفاد من إلحاق (أيّة) بما يسبقها - هذا المعنى لا يبعد كثيراً عن معنى الكلية الذى للأداة (أىّ) ، مع ملاحظة أن من الممكن أن يكون معنى المصدرية الصناعية تطورا جديداً نسبيا فى استخدام الأداة .

هذه على أية حال محاولة للتفسير بناء على افتراض نطرحه للدارسين .

رابعـا : اسم الفـاعل (١)

وهو وصف يؤخذ من مضارع مبنى للفاعل ، للدلالة على من أحدث الفعل ، أو قام به الفعل .

وإنما قيل : إنه يؤخذ من المضارع لأنه وصف يدل على حدث وزمن ، ودلالته على الزمن ترتبط بالحال وبالمستقبل ، وهذا هو زمن المضارع ، فكلاهما يدل على الاستمرار ، وكون المضارع مبنيا للفاعل ، لأن المأخوذ منه يكون وصفا للفاعل أيضاً .

واسم الفاعل من الثلاثى على وزن (فاعل) ، مثل : كاتب ، وواعد ، ورادّ ، وداعٍ ، وواقٍ ، وراوٍ . مع ملاحظة أن الأمثلة الثلاثة الأخيرة قد فقدت لامها ، فوزنها : فاعٍ ، لا فاعل .

وأما اسم الفاعل من الفعل الأجوف فيتعرض للهمز ، نتيجة صعوبة مقطعية فى بنيته :

ومثال ذلك : اسم الفاعل من (قال وباع)، فهذان فعلان فقد كل منهما عينه نتيجة توالى الحركات فى أصلهما : قَوَلَ qawala وبَيَعَ baya'a ، ولما كان كل من الواو والياء هو فى الحقيقة انزلاق بين الحركات المتوالية ، وهو انزلاق لم يسغه الناطق العربى ، فقد أسقطه فى استعماله الفعلى ، واتصلت الفتحتان : baa'a – qaala ، بوزن فال ، واعتبار القدماء أنهما بوزن (فَعَل) هو نتيجة اعتمادهم على الكتابة ، لا على الأصوات ، وقد سبق هذا التحليل .

فإذا أريد صوغ اسم فاعل من هذين الفعلين فإن عين الفعل تعود لتقع بعد ألف الصيغة : قاول qaa-u-il ، وبايع baa-i/i' ، وفى ذلك من توالى الحركات الكثيرة ما لا يسيغه الناطق العربى أيضاً، وبخاصة فى موقع النبر فى الصيغة ، ولذلك عمد إلى إسقاط الانزلاق الذى هو الواو

(١) لاحظ فى انواع المشتقات المختلفة وجود المقطع الطويل المفتوح (ص ح ح) ، على حين قد خلت منه الأسماء المجردة ، واغلب المصـادر ، وهذا فى رأينا دليل على ان له وظيفة اشتقاقية تحتاج الى دراسة خاصة .

والياء ، وأحل صوت الهمزة ، وهو فى الحقيقة فاصل حنجرى نبرى ، بين الحركات المتعاقبة ، فصارت الكلمتان : قائل qaa'il وبائع baa'i' .

وليس فى هذه الصيغة قلب للياء أو الواو همزة ، لأنه لا قرابة صوتية بينهما ، كما سيتأكد ذلك فى باب الإبدال .

ويصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثى بوزن المضارع ، مع إلصاق ميم مضمومة فى أوله ، فى موقع حرف المضارعة ، وكسر عينه ، سواء فى ذلك الفعل الصحيح الآخر ، مثل : مُقْدِم ، ومُقدِّر ، ومستفهم — والفعل المعتل الآخر مثل : مستدعى ، التى تصير بالإعلال : مستدعٍ ، بوزن : مستفعٍ .

ومن الأفعال غير الثلاثية ما جاء أصلا على وزن : افتعل يفتعل ، وهو معتل العين : مثل : اختار يختار ، وامتاز يمتاز ، فقد سقطت عين الفعل ، وهى الياء ، والأصل : اختَيَرَ يختَيِر ، فلما سقطت الياء نتيجة الإعلال أصبح وزن الفعل : افتال يفتال ، واسم الفاعل من هذا الفعل هو : مختار وممتاز ، وهى فى الوقت نفسه صيغة اسم المفعول ، والأصل فى اسم الفاعل ، مختيِر ، وفى اسم المفعول ، مختيَر ، ولكن وزن الكلمة فى الحالتين بإسقاط عينها ، وهى الياء ، فتصبح : مفتال ، ويميز بين اسم الفاعل واسم المفعول بوساطة السياق .

خامسا : صيغ المبالغة

وهناك صيغ ملحقة بصيغة اسم الفاعل ، تدل على الوصف بإيقاع الحدث ، ولكنها تفيد المبالغة فى الوصف والكثرة ، وهى خمس : —

فَعَّال	مثل	أَكّال	وشرّاب
مِفْعال	مثل	مِنْحار	ومِفْضال
فَعُول	مثل	صبور	وشكور
فَعِيل	مثل	عليم	وسميع
فَعِل	مثل	حَذِر	وفَرِح

سادساً : اسم المفعول

وهو وصف يؤخذ من مضارع مبنى للمفعول ، للدلالة على ما وقع عليه الفعل .

وهو من الفعل الثلاثى الصحيح الآخر سهل الصياغة ،لأنه بزنه (مفعول) وهى زنة تتحقق بإجراءين : —

١ — زيادة ميم مفتوحة قبل فاء الكلمة ، فى موقع حرف المضارعة .

٢ — جعل فتحة العين ضمة طويلة .

فى كلمة (يُكتَب) ، يحذف حرف المضارعة ، ويوضع فى موقعه ميم مفتوحة : مَكتب . ثم تجعل فتحة العين ضمة طويلة : مكتوب .

ولكن صياغة اسم المفعول من الفعل الثلاثى الأجوف أو الناقص تواجه بعض التغييرات نتيجة تتابع الحركات المركبة ، ونحن نكتفى هنا بالإشارة إلى بعض الأمثلة ، مع إرجاء تحليلها إلى ما خصص له فى باب الإبدال :

فاسم المفعول	من	قيلَ	مقول	بزنة	مفول
	ومن	بِيع	مبيع	بزنة	مفيل
	ومن	رُمىَ	مرمىّ	بزنة	مفعول على الأصل
	ومن	طُوِىَ	مطوىّ	بزنة	مفعول على الأصل
	ومن	وُقِىَ	موقىّ	بزنة	مفعول على الأصل

ويصاغ اسم المفعول من الفعل غير الثلاثى ، من المضارع ، مع استعمال ميم مضمومة فى موقع حرف المضارعة ، وفتح ما قبل الآخر ، وهو عين الفعل ، مثل : مُكرَم ، ومستعان ، ومنطلَق به ، ومُستدّعى .

وقد سبق أن أشرنا إلى صياغة اسم المفعول من مثل : اختار وامتاز .

ويأتى اسم المفعول أحيانا من الثلاثى على زنة فعيل ، ولكن معناه يظل بمعنى مفعول ، مثل : قتيل ، بمعنى مقتول ، وجريح ، بمعنى مجروح .

سابعـا : الصفة المشبهـة

وهى وصف يؤخذ من فعل لازم للدلالة على الثبوت . وهى صفة مشبهة باسم الفاعل ؛ غير أن الفرق بينهما هوأن الصفة تفيد ثبوت معناها لمن اتصف به ، واسم الفاعل يفيد الحدوث والتجدد .

ولها اثنا عشر وزنا يغلب ورودها فى اللغة : —

وزنان من باب عَلِم ، مثل : حَمِر فهو أحمر — أَفْعل
وَعَطِش فهو عَطْشان — فَعْلان

وأربعة من باب حَسُن مثل حَسُن فهو حَسَن — فَعَل
وَجَنُب فهو جُنُب — فُعُل
وَشَجُع فهو شُجاع — فُعال
جَبُن فهو جَبان — فَعال

وستة مشتركة بين البابين مثل سَبِط فهو سَبْط — فَعْل
وَضَخُم فهو ضَخْم — فَعْل
وَصَفِر فهو صِفْر — فِعْل
وَمَلُح فهو مِلْح — فِعْل
وَحَرّ (حَرِر) فهو حُرّ — فُعْل
وَصَلُب فهو صُلْب — فُعْل
وَفَرِح فهو فَرِح — فَعِل
وَنَجُس فهو نَجِس — فَعِل
وَصَحِب فهو صاحب — فاعل
وَطَهُر فهو طاهر — فاعل
وَبَخِل فهو بخيل — فعيل
وَكَرُم فهو كريم — فعيل

وتأملنا لبعض الأمثلة الواردة قد يثير بعض الأسئلة حول مدلولها ، فكلمتا : صاحب وطاهر ، هما بوزن فاعل ، وهذا هو وزن اسم الفاعل بذاته ، ويرجع اعتبار الكلمة فى هذه الحالة صفة مشبهة ، أو اسم فاعل إلى ما يفيده السياق من معنى ثبوت الصفة أو تجددها . وكذلك ما جاء على وزن فَعِل ، مثل فرح ، وهو وزن يفيد المبالغة ، إلى جانب استخدامه صفة مشبهة ، والسياق أيضاً هو الحكم عند حدوث هذا التداخل :

وقد مر بنا أن اسم المفعول يأتى على وزن فعيل بمعنى فعول ، وها نحن أولاء نرى أمثلة على فعيل بمعنى فاعل ، مثل : بخيل بمعنى باخل ، وكريم بمعنى كارم ، ولكن هذه الصفات كما نرى تفيد الثبوت ، إذ الكرم والبخل من السجايا التى يتصف بها الفرد ، وهى جزء من مكونات شخصية ، والمهم فى كل ذلك هو السياق .

ثامنا : صيغة التفضيل ، وصيغتا التعجب

يصاغ اسم التفضيل على وزن أفعل ، ويراد به الوصف بالزيادة ، نحو : أكرم ، وأجمل . وهذه هى الصيغة القياسية .

وللتعجب صيغتان هما : ما أفعله ، وأَفْعِلْ به ، فى مثل : ما أكرم محمداً ، وأكرِمْ بمحمد .

وبين التعجب والتفضيل وحدة فى المعنى واللفظ أوجبت اشتراكهما فى شروط الصوغ ، وليس أحدهما فى ذلك مقيساً على الآخر .

وشروط صوغهما أربعة ، كما انتهى إليها المجمع اللغوى :

١ — أن يكونا من فعل ثلاثى الأصول ، مجرداً أو مزيداً ، سواء أكان الفعل مسموعا ، أم صيغ بمقتضى قرار المجمع فى تكملة مادة لغوية ، وفى الاشتقاق من أسماء الأعيان .

٢ — أن يقبل التفاضل .

٣ — أن يكون مثبتاً .

٤ — أن يكون متصرفا .

فلا يصاغ اسم التفضيل أو صيغة التعجب من ثلاثى غير متصرف مثل : عسى وليس .

ولا يصاغ أحدهما من فعل منفى . مثل : لم يزرع الفلاح حقله .

ولا يصاغ كذلك من فعل لا يقبل التفاضل فى المعنى المقصود من الاستعمال . فالفعل (مات) إذا كان يراد به الموت الحقيقى لا يصلح لهذا الصوغ ، ولكن إذا أريد به الوصف بالبخل أو البطء جاز استعماله فى هذا الغرض .

وعند إرادة التفضيل أو التعجب من الأفعال التى لم تستوف الشروط المذكورة يؤتى بصيغة من فعل مستوف لها ، ثم يؤتى بمصدر الفعل غير المستوفى للشروط ليكون تمييزاً لاسم التفضيل ، مثل : محمد أعظم تقدما ، أو ليكون مفعولا به لفعل التعجب مثل : ما أعظم تقدّمه . وأعظِمْ بتقدمه ، (مع ملاحظة أن الباء فى المثال الأخير زائدة للتعدية ، والكلمة مفعول به لفعل التعجب الذى جاء على صيغة الأمر) .

وإذا كان الفعل منفياً مثل : لم يتأخر محمد ، قيل : ما أعظمَ عدمَ تأخرِه .

أما بقية الشروط الشائعة فى كتب الصرف فلا لزوم لها ، لورود صيغ كثيرة منها عن العرب أنفسهم[1] .

---

(١) انظر فى هذا بحث الأستاذ أمين الخولى عن أفعل التفضيل (كتاب فى أصول اللغة) ص ١٢٢ وما بعدها ، من منشورات مجمع اللغة العربية القاهرة .

تاسعـــا : اسما الزمان والمكان

واسما الزمان والمكان يدل أولهما على زمان وقوع الفعل ، ويدل ثانيهما على مكان وقوعه .

فإذا قيل : هنا مربط الفرس ، كان المعنى : هذا أو أن ربطه . ولكن إذا قيل : الآن مربط الفرس ، كان المعنى هذا أوان ربطه ، أى : زمانه، ويفرق بينهما السياق .

ويصاغ كلاهما من الفعل الثلاثى على وزن مَفْعَل ، إذا كان المضارع مفتوح العين أو مضمومها ، نحو ، مَنْصَر من ينصُر ، ومَسْمَع من يسمَع .أو كان المضارع معتل اللام نحو : مسعًى من يسعَى ، ومَرمًى من يَرمِى ، ومَوْقًى من يَقِى ، ومطوًى من يطوى . ويصاغ كلاهما من الفعل الثلاثى علىوزن مَفعِل:إذا كان مضارعه مكسور العين مثل:مَجلِس من يجلِس ، أو كان مثالا مثل : مَوعِد من وَعَد ، ومَيسِر من يَسَر .

ويصاغ اسما الزمان والمكان من الفعل غير الثلاثى بزنة اسم المفعول ، مثل : مُنطَلَق ، ومُستدعًى ، وقد ورد مثل ذلك فى قوله تعالى : « وقل رب أدخلنى مُدْخَلَ صدق ، وأخرجنى مُخْرَجَ صدق » .

وقد وردت أسماء زمان ومكان بالكسر وقياسها الفتح ، كالمسجِد والمنسِك ، والمنبِت ، والمشرِق ، والمغرِب ، ولعل هذه الألفاظ وما أشبهها إنما جاءت مخالفة للقاعدة لأنها لم يقصد بها التعبير عن اسم الزمان أو المكان ، بالمعنى النحوى ، بل هى أسماء لأماكن معينة ، فهى إطلاقات خاصة ، لا تندرج تحت شروط الصيغة .

عاشرا : المصــدر الميمى

المصدر الميمى ، وهو بزنة "مَفْعَل" ، بالفتح دائماً ، إلا من المثال الواوى مثل : وعد ، فحينئذ يأتى بالكسر فيقال : مَوْعِد .

وعلى أى حال فإن السياق هو الذى يعول عليه فى كل استعمال لهذه الصيغ المتشابهة .

حادى عشر : اسم الآلة

ولا يصاغ إلا من الفعل الثلاثى للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته ، وأوزانه القياسية ثلاثة عند القدماء :

مِفْعَال	مثل	مفتاح	ومنشار	ومسمار
مِفْعَل	مثل	مِحلَب	ومِبرَد	ومِفَك
مِفْعَلة	مثل	مِكنسة	ومِلعقة	ومِيضأة

وقد أضاف المجمع اللغوى أربع صيغ أخرى هى :

فَعَّالة	مثل :	ولاعة ، وكَنَّاشة
فِعَال	مثل :	إرَاث (وهى التى قال بعض القدماء بقياسها)
فاعلة	مثل :	ساقية .
فاعول	مثل :	ساطور

وقد جاء بعض أسماء الآلة على وزن (مُفعُل) مثل : مُدهن ، ومُنخُل ، وعلى وزن (مُفعُلة) مثل : مُكحُلة ، كما جاء مطلقاً بلا وزن قياسى ، مثل : شَوكة ، وفأس ، وسكين .

الاسم باعتبـــار التذكير والتـــانيث

الأصل فى كلمات اللغة أن تكون مذكرة ، مثل : تلميذ وعامل ، ودون أية علامة للتذكير ، فإذا أريد تأنيثها ألحقت بها علامة التأنيث المعروفة وهى التاء ، فقيل : تلميذة ، وعاملة ، وكذلك الفعل : قام — مذكر ، وقامت — مؤنث . مع فارق فى رسم التاء ، ونطقها فى الوقف .

ولكن مشكلة التذكير والتأنيث فى اللغة أوسع من هذا الإجراء النحوى الذى يتفق مع الاعتبار النوعى ، ففى الكلمتين اللتين سقناهما ينطبق المذكر النحوى مع النوع ، لأن التلميذة أو العاملة (أنثى) فعلا . وهذا التطابق بين الإجراء النحوى والنوع ليس مطرداً دائماً ، كما أن الأداة النحوية للتأنيث ليست واحدة ، بل هى عدة أدوات .

ا — التأنيث النحوى ، والمؤنث النوعى

قد يتفق التأنيث النحوى مع المؤنث النوعى كما سبق ، ولكن قد يكون الاسم مؤنثا بلا علامة تأنيث ، وقد يكون مذكرا ومعه علامة تأنيث ، فأما المؤنث المجرد من علامة التأنيث فمثل : سعاد وزينب وهند .

وأما المذكر ذو العلامة فمثل : حمزة ، وطلحة .

وقد جرت اللغة فى هذه الحالات التى لا يتطابق النوع مع النحو فيها — أن تعاملها باعتبارين : —

١ — اعتبار الشكل ، حيث تطلق وصف (المؤنث اللفظى) على المذكر ذى العلامة ، و (المؤنث المعنوى) على المجرد منها ، وهو مؤنث المدلول .

٢ — أن تنظر إلى حقيقة المسمى ، فإن كان ذكرا (نوعا) عاملته معاملة المذكر ، من حيث تذكير فعله ، وتذكير العائد عليه من الضمائر .

وإن كان أنثى (نوعا) — أى باشتماله على عضو التأنيث — عومل معاملة المؤنث .

وأما الأسماء التى لا يفرق بين مسمياتها على أساس عضوى فإن أساس معاملتها هو شكلها فقط ، فما كانت فيه علامة التأنيث عومل معاملة المؤنث ، وما لم تكن فيه العلامة اعتبر مذكرا .

ومن أمثلة ذلك : نملة ، وبعوضة ، وشجرة ، فهى مؤنثة من حيث الشكل ، فتعامل معاملة المؤنث ، وإن لم تكن أنثى حقيقة .

وكلمات مثل : ثعبان ، وصرصور ، وغصن — هى مذكرة شكلا ، فتعامل معاملة المذكر .

على أن العربية قد عرفت كلمات خرجت عن هذه القاعدة مثل : عين ، وأذن ، ونار ، ودار ، وشمس ، ويد ، ورجل ، فهى قد خلت من علامة التأنيث ، ومع ذلك غلب اعتبارها مؤنثة .

ومن النحاة لمن طرد القاعدة فى كل ما لا يعقل من المسميات ، فأجاز فيه التذكير والتأنيث . ومع ذلك فنحن مقيدون بما جاء به السماع ، وما شاع فى الاستعمال الفصيح .

وقد يكون من المفيد أن نعرف فى هذا الصدد أن فى العربية كلمات يستوى فيها المذكر والمؤنث ، مثل : قتيل وجريح ، وصبور ، وعجوز ، وزوج ، فيقال : رجل قتيل ، وامرأة قتيل . . . . الخ .

وفى العربية كلمات لا تدل إلا على المؤنث ، مع أنها لا تلحقها علامة التأنيث مطلقاً ، مثل : حائض ، وطالق ، وثيب ، ومرضع .

وفى العربية كلمات تدل على المذكر إن لحقتها التاء ، وعلى المؤنث إن خلت من التاء ، وهى الأعداد من ٣ — ١٠ — فيقال فى المذكر : —

ثلاثة — أربعة — خمسة — عشرة .

ويقال فى المؤنث .

ثلاث — أربع — خمس — عشر .

وفى العربية كلمات مذكرة لاتجد مؤنثها إلا فى كلمات أخرى مختلفة عنها ، مثل : حمار وديك وحصان ، فمؤنثها : أتان ، ودجاجة ، وفرس .

ب — علامات التانيث :

تعتبر التاء أشهر علامات التأنيث ، وإن لم تكن أصلها ، وهى العلامة القياسية ، ولكن اللغة قد عرفت علامتين أخريين ، هما : —

١ — الألف المقصورة ، أو هى الفتحة الطويلة ، كما فى الكلمات : ليلى — كبرى — ذكرى ، وقد تكون هذه الألف هى العلامة الأصلية للتأنيث ، ثم لحقتها هاء فى الوقف ، تحولت إلى التاء فى الوصل .

٢ — الألف الممدودة ، أو هى الفتحة الطويلة بعدها همزة مثل : حمراء — وعاشوراء . وقد تكون ناشئة عن المقصورة ، فمن المعلوم أن كل ممدود يجوز قصره قياسا ، وكل مقصور لايقصر غالبا إلا سماعا ، فالحركة بين الطرفين مستمرة فى الاستعمال اللغوى .

وهاتان العلامتان يرد استعمالها غالباً من طريق السماع .

الاسم باعتبـار الصحة والاعتـلال

سبقت إشارة إلى معنى الصحة والاعتلال فيما يتعلق بالفعل .

ومن الأسماء ما هو صحيح الآخر مثلْ : محمد ، ورجل ، وفاطمة ، وامرأة ، ومنها ما هو معتل ، ويصدق على نوعين : —

١ — نوع ينتهى بألف مقصورة ، أو هى الفتحة الطويلة ، وهى لام الكلمة ، مثل : الهدى ، والرحى ، والفتى ، والمصطفى .

٢ — ونوع ينتهى بياء مدية ، أو هى الكسرة الطويلة ، وهى لام الكلمة ، مثل : القاضى ، والمستدعى ، والمنادى .

ولا صعوبة فى معاملة الصحيح ، حيث تتوارد على آخره حركات الإعراب ، دون أى تغير .

أما المقصور فإن له حالتين : —

أ — حالة التنكير ، وفيها ينون آخره ، فيقال : فتىً ، ومصطفىً ، بإسقاط الألف نطقاً ، أو هو فى الحقيقة اختصار للفتحة الطويلة مع إقفال المقطع بنون ساكنة ، هى التنوين . fataa > fatan

ب — حالة التعريف ، وفيها يثبت آخر المقصور على حالة واحدة ، هى الفتحة الطويلة .

ولا حاجة للتنبيه إلى أن لام هذه الكلمات هى الانزلاق الذى يظهر أحيانا ، ويختفى أحيانا أخرى ، فهو يختفى فى : الفتى ، ويظهر فى : فتيان . وهو أمر أكدته دراستنا التحليلية للفعل المعتل .

وأما المنقوص ، فإن له حالتين أيضاً : —

ا — حالة التعريف ، وفيها يلزم آخره صوت الكسرة الطويلة مثل : القاضى ، والمنادى .

ب– حالة التنكير ، وفيها تستبدل الكسرة الطويلة (ياء المد) بكسرة قصيرة ونون ساكنة (هى التنوين) ، وذلك فى حالتى الرفع والجر ، فيقال : قاضٍ – ومنادٍ . qaaḍii > qaaḍin ... الخ .

وترجع للكلمة لامها ، وهى الانزلاق اليائى ، فى حالة النصب فيقال : قاضياً .

* * *

الاسم باعتبــار العــدد

للاسم باعتبار العدد ثلاث حالات : –

١ – الإفراد .

٢ – التثنية .

٣ – الجمع .

وليس فى الإفراد مشكلة ، أكثر مما سبق ذكره بصدد الصحيح والمقصور والمنقوص .

ويبقى أمامنا حالتا التثنية والجمع .

***

(تثنية الاسم)

ويراد بالتثنية أن يدل الاسم على اثنين ، أو اثنتين ، بإلحاق فتحة طويلة (ألف) ونون فى حالة الرفع ، وياء ونون فى حالتى النصب والجر . وذلك مثل : رجلان ورُجَلَيْن ، وامرتان وامرَأتَيْن .

وإلصاق هذه اللاحقة بالاسم الصحيح أمر يسير ، لأنها لا تغير من من أصواته شيئاً ، فالألف حركة طويلة تتصل بالصامت فى آخر المفرد ، لتصبح علامة إعرابه ، وكذلك الياء .

أما إلصاقها بالكلمة المنتهية بفتحة طويلة أخرى (ألف) فيحتاج إلى شيء من التحليل ، نظراً لكثرة الحركات المتوالية .

وتصنف العربية الكلمات المقصورة إلى طائفتين : —

(ا) ما تقع ألفها بعد حرفين .

(ب) ما تقع ألفها بعد ثلاثة أحرف فصاعداً .

الطائفة الأولى : — وهى الكلمات التى تسبق ألفها بحرفين ، وفى مثل هذه الكلمات ترجع لام الكلمة فى حال التثنية ، كما هى فى الأصل ، ياء كانت أو واوا .

فكلمة مثل : الفتى ('al-fataa) تلصق بها لاحقة التثنية فى حالة الرفع . فتصبح هكذا : الفتى + ان ('al-fataa + aani) ولا بد أن يتفادى الناطق هذا الطول المخل ببناء المقطع العربى ، وذلك بعودة الياء — (وهى لام الكلمة) إلى مكانه ، مع اختصار الحركة فى آخر الكلمة إلى نصفها ، فتصبح الكلمة 'al-fata-y-aani

وكلمة مثل : العصا 'al-ʿaṣaa ، تجرى تثنيتها على نفس النسق ، ويرجع الأصل الواوى إلى موقعه بعد أن سقط فى المفرد ، فيقال فى : العصا : العصوان : 'al-ʿaṣa-w-aan

الطائفة الثانية : وهى الكلمات التى تسبق ألفها بثلاثة أحرف فصاعدا ، وقد جرت العربية على توحيد الانزلاق العائد فى صورة الياء ، فيقال فى : سلمى : سلميَان ، وفى مصطفى : مصطفيَان .

وأما إلصاق لاحقة التثنية بآخر الكلمات المنتهية بياء مد ، (أى : بكسرة طويلة) فإنه يجيء لينا سهلا ، حيث تلتقى الكسرة الطويلة بالفتحة الطويلة (فى حالة الرفع مثلا) فتنتج ياء نتيجة الانزلاق بين الحركتين ، وهى فى الوقت نفسه صورة لام الكلمة ، فيقال فى : القاضى — 'al qaaḍii

القاضيان 'al-qaaḍi + aani ، وكل ما حدث هو جعل الكسرة الطويلة
y
فى نهاية الكلمة كسرة قصيرة ، كما نرى .

وكذلك الحال فى إلحاق علامة التثنية حين تكون ياء مد ونونا ، أى :
فى حالتى النصب والجر : القاضيين ('al-qaaḍi+ayni)
y

وقد عرفت العربية كلمات حذفت أواخرها لغير علة مثل : أب ، وأخ ، وحم ، وهن ، وهذه ترد إليها أواخرها ، وهى اللام فى حالة التثنية ، إذا كان من اللازم ردها فى حالة النسب ، فكما يقال فيها — أبوى ، وأخوى ، وحموى ، وهنوى ، — يقال : أبوان ، وأخوان ، وحموان ، وهنوان .

وإذا كان المحذوف مما لا يلزم رده فى النسب جاز الأمران، فى كلمتى : يد ودم ، يقال : يدان ودمان ، كما يقال : يديان ودميان ، والحذف أرجح .

وفى النسب إلى هاتين الكلمتين قد تقول : يدىّ ودمىّ ، وقد تقول : يدوى ودموى ، وهو الشائع .

وفى تثنية ما ينتهى بألف ممدودة تفصيل : —

فإن كانت الهمزة للتأنيث أسقطت ، وحل محلها واو ، فيقال فى صحراء : صحراوان .

وإن كانت أصلية بقيت كما هى ، فيقال فى : قرّاء : قراءان ، وفى وضّاء : وضاءان .

وإن كانت منقلبة عن أصل أو الإلحاق فيجوز بقاؤها على حالها ، أو تحل محلها واو فيقال فى : كساء : كساءان ، وكساوان . (لأن مادتها الأصلية : ك س و)

جمع المذكر السالم

ويراد بجمع المذكر السالم: أن يدل الاسم على أكثر من اثنين ، بإلحاق ضمة طويلة ونون فى حالة الرفع ، وكسرة طويلة ونون فى حالتى النصب النصب والجر ، ولا بد أن نؤكد أن علامة الجمع المرفوع هى فى الحقيقة ضمة طويلة ونون ، كما فى : المسلمون . وعلامة الجمع المنصوب أو المجرور هى : كسرة طويلة ونون ، كما فى : المسلمين .

ويشترط فى الاسم الذى يجمع هذا الجمع أن يكون : علما أو صفة . فإن كان علما فيشترط فيه أن يكون لمذكر ، عاقل ، خاليا من التاء ، ومن التركيب.

فلا يجمع جمع مذكر سالما كلمة (تلميذ) لعدم العلمية ، ولا : (سعاد) لعدم التذكير ، ولا (واشق) علما لكلب ، لعدم العقل ، ولا (حمزة) لوجود التاء ، ولا (قاضيخان) للتركيب المزجى .

وإن كان صفة فيشترط أن تكون لمذكر ، عاقل ، خالية من التاء ، ليست على وزن (أفعل) الذى مؤنثه (فعلاء) ، ولا على وزن (فعلان) الذى مؤنثه (فعلى) .

فلا تجمع هذا الجمع كلمة (حائض) لعدم التذكير ، ولا (شموس) لعدم العقل ، ولا (نسابة) لوجود التاء ، ولا (أحمر أو سكران) ، الأول مؤنثه حمراء ، والثانى : سكرى .

فمثال العلم المستوفى للشروط (محمد) ، فيقال فيه : محمدون . ومثال الصفة التى استوفت الشروط (مسلم) ، فيقال : مسلمون .

فإذا كان الاسم منتهيا بفتحة طويلة ، نشأ عن إلحاق الضمة الطويلة بها توالى أربع حركات قصار ، أو حركتان طويلتان ، فيخفف من طول الفتحة

لتصبح قصيرة ، وينشأ عن التقائها بالضمة الطويلة انزلاق فى صورة واو ، فيقال فى : مصطفى : مُصْطَفَوْنَ

muṣṭafaa + uuna > muṣṭafa + uuna > muṣṭafa+wuna

كما يحدث انزلاق بين هذه الفتحة الطويلة وعلامة الجمع المنصوب ، وهى الكسرة الطويلة ، فتختصر الفتحة إلى قصيرة ، وينطق الانزلاق بين الفتحة والكسرة فى صورة ياء ، فيقال : مُصْطَفَيْنَ

muṣṭafaa + iina > muṣṭafa + iina > muṣṭafa+yina

أما إذا كان الاسم منتهيا بكسرة طويلة فى مثل : القاضى ، فإن إلحاق الضمة الطويلة والنون به ينشأ عنه التقاء حركات متنافرة هى الأمامية الضيقة (الكسرة) ، والخلفية الضيقة (الضمة) ، فتسقط الكسرة ، وتبقى الضامة ، فيقال : فى القاضيون : القاضُون

('al-qaaḍii + uuna > 'al-qaaḍ + uuna)

وعند إلحاق علامة الجمع المنصوب، وهى الكسرة الطويلة والنون، تلتقى كسرتان طويلتان ، فيكتفى باحداهما ، وهى كسرة الجمع ، وتسقط الأولى ، وهى نهاية المنقوص ، فيقال : القاضيين : القاضِين :

('alqaadii + iina > 'al-qaad–iina)

جمــع المؤنث الســالم

ويراد بجمع المؤنث السالم أن يدل الاسم على أكثر من اثنتين بإلحاق ألف وتاء ، أي : فتحة طويلة وتاء فى آخره .

فإذا كانت الكلمة مختومة بتاء التأنيث حذفت فيقال فى :مسلمة: مسلمات .

ولا يقتصر هذا الجمع على أعلام المؤنثات ، كما لا يشترط فيه ما يقابل شروط جمع المذكر السالم ، بل هو يشمل طوائف كثيرة من الأسماء منها : —

١ —كل ما ختم بتاء التأنيث ، حتى لو كان علما لمذكر ، مثل طلحة وحمزة ، وكاتبة ، عدا بضع كلمات هى : امرأة ، وشاة ، وقلة ، وأمة وشفة .

٢ — كل ما سمى به مؤنث ، حتى لو خلا من التاء ، مثل : زينب وسعاد وهند .

٣ — كل ما ختم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ، مثل : ليلى ، وصحراء .

٤ — ماكان وصفا لغير العاقل مثل : فاره ، وشامخ ، وشموس .

٥ — ماكان اسما لغير العاقل مصغرا ، مثل : قُلَيْم ، ودُرَيْهِم .

٦ — الخماسى الذى لم يسمع له جمع مكسر ، مثل : سُرَادِق ، وحمام واصطبل

فإذا جمع الاسم بالألف والتاء كانت التاء هى حرف الإعراب ، تظهر عليها حركتا إعراب جمع المؤنث ، وهى الضمة رفعا ، والكسرة نصبا وجرا .

ومن اليسير إدراك ما يعرض لآخر الكلمة إن كانت مقصورة أو منقوصة ، فقد مضى فى علاج المثنى تحليل الحركات المتوالية فى مثل هذه الحالة ، وما ينشأ عن ذلك من تصريف صوتى ، وهو ما يحدث فى حالة جمع المؤنث ، حين تلتقى فى المقصور فتحة طويلة ، هى آخره ، مع فتحة طويلة هى من علامة الجمع ، فيعود إلى آخر الكلمة صوتها الأصلى الانزلاقى ، واوا أو ياء ، إذا كانت الألف بعد حرفين ، ويتحد شكل الانزلاق العائد فى صورة الياء ، إذا كانت الألف بعد ثلاثة أحرف فصاعدا فيقال : فتيات ، وعصوات ، ويقال : سَلْمَيَات ، ومصطفيات (إذا سمى مؤنث بمصطفى) .

أما المنقوص فلا تغيير فيه مطلقاً ، لأن لامه المنزلقة لم يحدث لها تغيير ، إذ يقال : قاضية وقاضيات ، فهو كالصحيح ، تحذف علامة تأنيثه فقط .

ويعرض لبعض أعلام المؤنث الثلاثية نوع من التغيير إذا كانت جامدة ساكنة العين مثل : دعد ، وشعرة ، فتحرك العين فى جمع التأنيث فيقال : دَعَدَات وشَعَرَات .

وأما إذا كانت مشتقة فلا تحرك العين الساكنة ، مثل : ضَخْمة وضَخْمَات .

جمـــع التكسير

يعتبر جمع التكسير من أهم الأبواب التى تتجلى فيها ظاهرة (التحول الداخلى) فى الكلمة العربية ، فهو ليس جمعا يعتمد على لاحقة ، كالجمع السالم ، وإنما يعتمد على تغيير الحركات مع ثبات الصوامت فى مواضعها، وهو بذلك يدل على مرونة اللغة العربية ، وخصوبتها فى إنسال الصيغ المختلفة من المادة الواحدة .

وقبل أن نبين هذا الجانب من جمع التكسير نود أن نشير إلى أن الصرفيين قسموا أوزانه إلى مجموعتين : —

١ — مجموعة أوزان القِلَّة .

٢ — مجموعة أوزان الكثْرة .

وَحَدُّ القلة من ٣ — ١٠ ، وحد الكثرة ما زاد على ذلك، وقد ذكروا أن أوزان القلة أربعة هى : أَفْعِلَة ، وأَفْعُل ، وأَفْعَال ، وفِعْلة ، وأمثالها على التوالى : أعمدة ، وأَذرُع ، وأثواب ، وصِبْيَة .

ودلالة هذه الجموع على القلة ناشئة عن ملاحظة الاستعمال ، شيوعا وندرة ، ولذلك ذهب بعض الصرفيين إلى آن وزن (فِعْلة) ليس من أوزان جمع التكسير ، لعدم اطراده والاقتصار على السماع ، فهو اسم جمع فى الحقيقة ، ومن أمثلته : فتية ، وصبية ، وأما بقية أوزان القلة فقد تميزت بأنها تبدأ بهمزة زائدة ، ويبدو أن للهمزة دلالة على القلة فى مثل هذه الأوزان ، كما لاحظ ذلك بعض الدارسين المحدثين .

وتأتى بعد ذلك أوزان الكثرة ، وقد حدد لها الصرفيون أوزانا كثيرة أحصينا منها فى (أوضح المسالك) ثلاثة وعشرين وزنا . بيد أن هذا التصنيف لأوزان التكسير ليس قائما على الأساس الذى التزمنا به ، وهو الأساس الصوتى ، ولذلك نؤثر أن نعود مرة أخرى لعرض المسألة من وجهة النظر الصوتية .

وتقتضى ضرورة الترتيب المنهجى لهذه الصيغ أن نوردها بحسب كمية أصواتها لتتبين علاقة مادة الكلمة بما يختلف عليها من حركات . وقد جاءت فى سبع مجموعات : —

المجموعة الأولى : وتقتصر على صوامت المادة مع تغيير الحركات داخلها ، وهى ستة أوزان : —

فُعْــل	fu·l
فُعَــل	fu·al
فُعُــل	fu·ul
فُعــول	fu·uul
فِعَــل	fi‘al
فِعَــال	fi·aal

فهذه الأوزان الستة هى أبسط الجموع تكوينا ، لأنها تقتصر على الصوامت الثلاثة ، مع ما يلزمها من حركات متغيرة ، تتحقق بها الصيغة المرادة .

ويلاحظ أنها كلها من جموع الكثرة .

فأولها : فُعْل ، وهو جمع لِأَفْعَل مقابل فَعْلاء ، مثل : أَحْمَر ، وجمعها : حُمْر ، أو غيرِ مقابلٍ لفَعْلاء ، مثل : أَكْبَر ، وجمعها : كُبْر .

كما يجمع بهذه الزنة فَعْلاء مقابلُ أَفْعَل ، مثل حمراء ، وجمعها : حُمْر ، أو غير مقابلٍ لأَفْعَل مثل : رَتْقاء ، وجمعها : رُتْق .

وثانيها : — فُعَل ، ومفرده : فُعْلَة ، مثل : قُرْبَة ، ومُدَّة ، وفُعْلَى ، أنثى الأَفْعَل ، مثل : كُبْرَى ، وصُغْرَى ، وجمعها على التوالى : قُرَب ومُدَد ، وكُبَر ، وصُغَر .

وثالثها : فُعُل ، ومفرده : فَعُول بمعنى فاعِل ، مثل : صَبُور ، وكذلك كل اسم رباعى بمدة قبل لام غير معتلة مطلقاً ، مثل : أتان ، وحِمَار ، وقُرَاد ، وقَضِيب ، وعَمُود ، أو غير مضاعفة إن كانت اللام ألفا ، فى مثل : سرير وذلول .

ورابعها : فُعُول ، ومفرده اسم على وزن فَعِل ، مثل : كَبِد ، أو اسم ثلاثى ساكن العين صحيحها ، مهما اختلفت حركة الفاء مثل : فَلْس ، وضِرْس ، وبُرْد ، وجمعها على التوالى : كُبُود ، وفُلُوس ، وضُرُوس وبُرُود .

هذه الصيغة وسابقتها متماثلتان تماما ، إلا فى طول الضمة الثانية فى فُعُول fu'uul ، وقِصَرِها فى فُعُل f'uul ، الأمر الذى يوحى بأن (فُعُل) هى أصل (فُعُول) ، وأن هذه قد نشأت عن تلك ، كما نشأت صيغة (فَاعِل) عن (فَعِل) حين ابتذلت خاصتها البيانية فى مرحلة لغوية معينة .

والغريب أن الصيغة ذات الضمة القصيرة يجمع بها مفردات ذات حركات طويلة من مثل : صبور وقضيب ، وسرير ، وذلول ، وأتان ، وحمار ، — على حين أن الصيغة ذات الضمة الطويلة يجمع بها مفردات ذات حركات قصيرة من مثل : كَبِد ، وكَعْب وفَلْس ، وحِمْل ، وضِرْس ، وجُنْد ، وبُرْد .

وليس لذلك من تفسير سوى اتجاه اللغة إلى تأكيد استقلال الصيغ على أساس المخالفة بين المفرد والجمع بطول الحركات وقصرها .

وخامسها : فِعَل ، ومفرده : فِعْلَة ، مثل : حِجَّة ، وكِسْرة ، وفرية ، وجمعها : حِجَج ، وكِسَر ، وفِرًى . وقد جاء فيه جمع مسموع

فى مثل : حاجة وحوج ، وذكرى وذكر ، وقصعة وقصع ، وذربة وذرب ، وهدم وهدم .

وسادسها : فعال ، ولا فرق بينه وبين (فعل) إلا طول الفتحة ، ومع ذلك فقد جاء مقيسا فى طوائف كثيرة من الكلمات ، بعكس (فعل) الذى لم يقس إلا فى فعلة ، وقد قيس فعال فى ثلاثة عشر وزنا من أوزان المفرد ، وهى : —

١ — فعل ، اسما أو وصفا ، مثل : كعب ، وصعب ، وضيف .

٢ — فعلة ، اسما أو وصفا ، مثل : قصعة ، وخدلة ، وضيعة .

مع ملاحظة ندرته فى يائى العين .

٣ — فعل : غير معتل اللام ولا مضعفها ، مثل : جمل ، وجبل .

٤ — فعلة : غير معتل اللام ولا مضعفها ، مثل : رقبة ، وثمرة .

٥ — فعل ، مثل : ذئب وبئر .

٦ — فعل ، مثل : دهن ، ورمح .

٧ — فعيل بمعنى فاعل ، مثل : ظريف وكريم وشريف .

٨ — فعيلة بمعنى فاعل ، مثل : ظريفة وكريمة وشريفة .

وقد التزم فى فعيل ، ومؤنثه فعيلة . إذا كانا واويى العينين ، صحيحى اللامين مثل : طويل وطويلة ، فإن جمعهما : طوال .

٩ ، ١٠ ، ١١ — فعلان ، صفة ، ومؤنثاه : فعلى ، وفعلانة ؛ مثل ، غضبان ، وندمان ، وغضبى ، وندمانة .

١٢ ، ١٣ — فعلان ، صفة ، ومؤنثه فعلانة ، مثل : **خمصان** ، وخمصانة .

وقد سُمِعَ جمعُ فِعَال فى كلمات مثل: راع ،وقائم ، وآم ،ومؤنثاتهن ، وجمعها : رِعَاء ، وقِوَام ، وإِمَام ، ومثل : أعجف، وجواد ، وخير ، وبطحاء ، وقلوص .

ويبدو أن شمول هذا الجمع لهذه الطوائف الكثيرة من المفردات إنما يرجع إلى ضعف الصيغة الأصلية (فِعَل) عن الدلالة على الكثرة التى يريدها المتكلم ، فحين فقدت قدرتها البيانية لجأ الناطق إلى تأكيد الكثرة التى يريدها بإطالة حركة العين ، وليس ببعيد أن أكثر هذه الكلمات كان يجمع على (فِعَل) ، ثم فتقرت الصيغة فلم يبق لها سوى ما ذكر، وبعضه مشترك بين الصيغتين مثل : قَصْعَة ، وقِصَع ، وقِصَاع .

***

المجموعة الثانية : وتقتصر أيضاً على صوامت المادة ، مع تضعيف العين ، وجاء من ذلك وزنان ، هما : فُعَّل ، وفُعَّال ، وهذان الوزنان لا يختلفان إلا فى طول فتحة العين فى: فُعَّال، وقِصَرِها فى فُعَّل، ونرى أن طول الحركات تطور عن قصرها ، ولعل مما يصدق هذا الرأى أن مفردهما واحد، وهو يكون وصفا على (فاعل) صحيح اللام . مثل : صائم ، وصُوَّم ، وصُوَّام ، وقائم ، وقُوَّم ، وقُوَّام .

والوزنان من جموع الكثرة ، كالأوزان الستة السابقة .

***

المجموعة الثالثة : — وتعتمد على تغيير حركات المادة ، مع زيادة لاحقة (التاء) ، وقد جاء منها أربعة أوزان : —

فِعْلَة	fi'lat
فِعَلَة	fi'alat
فَعَلَة	fa'alat
فُعَلَة	fu'alat

وقد سبق أن أشرنا إلى أن الصرفيين قد اعتبروا وزن (فِعْلة) من جموع القلة ، وأن بعضهم ذهب إلى أنه اسم جمع ، نظراً لاقتصاره على أمثلة مسموعة ، مثل : ولد ، وفتى ، وشيخ ، وثور ، وثنىّ ، وغزال وغلام وصبى ، وخصيّ .

وإذا تأكدت دلالته على القلة ، مشتركا فى هذه الدلالة مع أوزانها الأخرى فى المجموعة الرابعة ، فإننا نرى أنه اسم جمع ، نظراً إلى عدم التشابه بينه وبينها ، على ما نلاحظه فيما بعد .

وأما الأوزان الثلاثة الأخرى فتأتى محركة الفاء بالحركات الثلاثة ، مع اتحاد حركة العين : فِعَلة ، فَعَلة و فُعَلة .

١ — وتطرد صيغة (فِعَلة) فى اسم على فُعْل ، مثل : قُرْط ، ودُرْج ، وكوز ، ودُبّ ، أو فى اسم على فِعْل ، مثل : قِرْد .

٢ — وتطرد صيغة (فَعَلة) فى جمع وصف لمذكر عاقل صحيح اللام ، مثل : كامل ، وساحر وسافر ، وبَارّ

٣ — وتطرد صيغة (فُعَلة) فى جمع وصف لمذكر عاقل معتل اللام ، مثل : رام ، وقاض ، وغاز .

* * *

المجموعة الرابعة : وتعتمد على تغيير حركات المادة مع زيادة سابقة : الهمزة المفتوحة (ءَ) فى وزنين ، وإضافة التاء أيضاً فى الثالث : —

أَفْعُـــل	af'ul
أَفعَـــال	af'aal
أَفْعِلَـــه	af'ilat

وهذه الأوزان الثلاثة مخصصة للتعبير عن القلة ، وحدُّها كما سبق ، من الثلاثة إلى العشرة ، وهى جميعا تشترك فى بدئها بالهمزة ، فكأن الهمزة ذات

دلالة على القلة فى هذه الأوزان ، على ما لاحظه العلامة فليش فى كتابه (L'arabe classique [1]) ، وإن كان ملاحظته غير مطلقة ، لوجود جمع مزيد بالهمزة ، وهو من جموع الكثرة : (أفعِلاء) .

١ — ويطرد الوزن الأول (افعُل) فى اسم على (فعْل) صحيح اللام أو معتلها مثل : كلب وأكلب ، وظبى وأظبٍ ، وجرو وأجرٍ .

ويطرد أيضاً فى اسم مؤنث رباعى ، تحركت عينه بحركة طويلة ، مثل : عَنَاق و ذِرَاع ، وعُقَاب ، ويمين ، وجمعها : أعنق ، وأذرع ، وأعقب ، وأيمُن .

٢ — ويطرد (أفعال) فى فَعْل — معتل العين ، مثل : ثوب ، وسيف. وفى كل أوزان الكلمة الثلاثية الصحيحة اللام ماعدا (فَعْل) . وذلك مثل : جمل ، ونمر ، وعضد ، وحمل ، وعنب ، وإبل ، وقفل ، وعنق .

وبقى من أوزان الثلاثى الصحيح : فَعْل ، وجمعها على أَفْعُل ، وفُعَل ، وجمعها فى الغالب على فِعْلان ، كصُرَد ، وجُرَذ .

٣ — ويطرد وزن (أَفْعِلة) فى اسم مذكر ، رباعى تحركت عينه بحركة طويلة ، مثل : طعام ، ورغيف ، وعمود ، وحمار ، وغراب .

والتزم أيضاً فى (فَعَال) بالفتح ، و (فِعَال) بالكسر ، مضعفى اللام ، أو معتلها ، مثل : بَتَات ، وزمام ، وقَبَاء ، وإناء .

***

المجموعة الخامسة : وتقوم على تغيير حركات المادة ، مع إلحاق ألف التأنيث المقصورة فى إحداها : (فَعْلى) ، أو ألف التأنيث الممدودة فى فى الثانية : (فَعْلاء) ، أو زيادة سابقة الهمزة مع ألف التأنيث الممدودة : (أفعِلاء) .

---

(١) ترجمنا هذا الكتاب ، ونشر بعنوان (العربية الفصحى) عام ١٩٦٦ .

والسمة المشتركة بين هذه الأوزان الثلاثة أنها جمع لصفات مشتقة : —

١ — فصيغة (َفعْلَى) تطرد في وصف دال على آفة ، بزنة فعيل بمعنى مفعول ، مثل : قتيل ، وجريح ، وأسير .

ويشترك في هذا الوزن أيضاً ستة أوزان أخرى تدل على آفة ، وهي :

فعيل بمعنى فاعل،مثل : مريض ، و َفعِل ، مثل : زَمِن ، وفاعل ، مثل : هالك ، وفيعِل ، مثل ميّت ، وأفعل ، مثل : أحمق ، و َفعلان ، مثل : سكران .

٢ — وتطرد صيغة (ُفعَلاء) في وصف على فعيل بمعنى فاعل ، غير مضاعف ولا معتل ، مثل: ظريف ، وكريم ، وفي وصف على (فاعل) ، دال على معنى كالغريزة ، مثل : عاقل وصالح وشاعر .

وسمع أيضاً في : جبان ، وخليفة ، و َسمْح ، وودود .

٣ — وتطرد صيغة (أفعِلاء) فيما لم تصلح في جمعه (ُفعَلاء)،وذلك في َفعيل بمعنى فاعل ، مضاعفا ، مثل : شديد ، وعزيز . أومعتلا ، مثل : ولىّ ، وغنىّ .

وسمع كذلك في : نصيب ، وصديق ، وهيّن .

***

المجموعة السادسة : وتقوم على التغيير مع زيادة ألف ونون لاحقة ، وهي صيغتان : (ُفعْلان) و (ِفعلان) :

١ — وتطرد صيغة (ُفعلان) في اسم على :

َفعْـــل	مثل :	َظهْــــر
َفعَــــل	مثل :	ذكـــر
َفعيــــل	مثل :	قضيب

٢ — وتطرد صيغة (ِفعْلان) في اسم على : —

ُفعَــــل	مثل :	ُصرَد و ُجرَذ

فُعَـال مثل : غـراب

فُعْـل مثل : حـوت

وسمع في أسماء مثل : صِنْو ، وغزال ، وحائط ، وخروف .

***

المجموعة السابعة : وهى التى تسمى : (صيغة منتهى الجموع) ، وقد عرفها الصرفيون بأنها : (كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان ، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن) ، أى : حركة طويلة بلغة التحليل .

وقد جاء من هذه المجموعة سبعة أوزان ، اثنان أساسيان ، هما : فعالل وفعاليل ، وخمسه على مثال فعالل ، هى : فعائل ، وفواعل ، وفَعالِى ، وفَعَالَى ، وفَعالِىّ .

١ — ويطرد وزن فعالل فى جمع الرباعى والخماسى ، مجردين ، ومزيدا فيهما ، مثل : جعفر وسفرجل ، وليس فى جمع الرباعى صعوبة ، ولكن جمع الخماسى يترتب عليه حذف أحد الحروف الخمسة .. ليكون لدينا منه أربعة أحرف تضاف إليها ألف التكسير ، فيقال : سفارج ، أو سفارل .

ويشبه هذا الوزن عدةُ أوزان تأتى فى جمع مزيد الثلاثى ، مثل : أفضل ، وجمعه : أفاضل ، على : أفاعل ، ومسجد ، وجمعه : مساجد ، على : مفاعل وجوهر ، وجمعه . جواهر ، على فواعل ، وصيرف ، وجمعه : صيارف : على : فياعل ، وهذه الأوزان كلها شبيهة بفعالل . وإذا صار الثلاثى خماسياً أو سداسياً حذف منه ما زاد على أربعه أحرف ليمكن جمعه على شبه فعالل ، كما سبق بيانه .

٢ — ويطرد وزن (فواعل) فيما كان على (فاعلة) : اسما أو صفة ، مثل : كاذبة ، أو على فاَعل ، مثل : خاتَم ، أو فاعِلاء مثل : قاصِعاء ، أو فاعل ، مثل : جائر وكاهل ، أو فاعل ، وصفا لمؤنث ، مثل : حائض ، أو لغير عاقل مثل : صاهل وشاهق .

ومن الواضح علاقة هذا الوزن بجمع فوعل وفوعلة ، مثل جوهر ، وصومعة ، حيث يجمعان على : جواهر وصوامع .

٣ — ويطرد وزن (فَعائلْ) ، ومفرده يكون رباعيا مؤنثا ، ثالثة حركة طويلة ، سواء ختم بالتاء مثل : سحابة ، أم كان بغير التاء مثل : شمال ، وعجوز .

٤ — ويطرد وزن فَعالِى فى جملة من الأوزان هى : فَعْلاة ، مثل : مَومَاة ، وفِعلاة ، مثل : سِعلاة ، وفِعْلِيَة ، مثل : هِبرِية ، وفُعْلُوَة ، مثل : عَرْقُوة . وفَعْلاء ، اسما أو صفة ، مثل : صحراء ، وعذراء ، وما ختم بألف التأنيث المقصورة مثل : حبلى ، أو ألف الإلحاق مثل : ذِفْرى .

٥ — ويطرد جمع (فَعالَى) ، فى بعض ما يطرد فيه فَعالِى ، وهو ما ختم بالألف المقصورة أو الممدودة ، مثل : صحراء وعذراء ، وحبلى ، وذفرى .

٦ — ويطرد جمع فَعالِىّ فيما كان من الثلاثى آخره ياء مشددة ، غير متجددة للنسب ، مثل : كرسىّ ، ومصرى ، وبصرى .

٧ — وأما فعاليل فيأتى فيما يكون خماسيا قبل آخره حركة طويلة مثل : قنديل ، وعصفور ، ومصباح .

ويجوز فيما يحذف بعض حروفه من الخماسى ، أن يعوض عن المحذوف ياء مد قبل آخره ، مثل سفرجل ، فيقال فيها : سفارج أو سفاريج ، بوزن : فعاليل .

***

ملحوظة : تعاملنا مع الأمثلة المختلفة طبقا للأوزان الصحيحة البنية . وليس من العسير رد الأمثلة المعتلة إلى أوزانها الصوتية ، تبعا لمنهجنا المقرر ، فالجمع (فِرًى) بزنة (فِعاً) لا فِعَل ، والجمع : (أظب ، وأجْر) بزنة (أفْعِ) ، لا أفعل ، وهكذا الحال فى : كوزوحوت : فول ، لا فُعْل ، وفىّ : فَعاً ، لا فَعَل .

التصــغير

أوليات : التصغير من مسائل الصرف العربى التى عنى النحاة بدراستها، **فقد** لاحظوا أنه خاص بالأسماء المعربة القابلة لأن يكون منها مصغر ، **فكل** من الفعل والحرف لا يصغر ما دام كذلك ، إلا إذا سمى به ، **فحينئذ** ينطبق عليه ما ينطبق على الاسم . وكذلك المبنى لا يصغر ما دام يعامل على أصله ، وشذ عن ذلك ما سمع من تصغير أسماء الاشارة والأسماء الموصولة . يقال : ذيّا ، وتيّا ، واللذّيا ، واللتيّا .

وما يمكن أن يكون منه مصغر يخرج به ما لا يقبل ذلك ، كلفظ الجلالة وصفات الله ، وما كان من الصفات مثل : كبير ، وكذلك ما كان مصغرا مثل: كميت ، أو على صورة المصغر مثل مُتَهيْمن ، فلا يصغر ، لأن التصغير لا يدخل على التصغير .

وليس التصغير باعتبار مدلوله خاصا بالتعبير عن إرادة تصغير المكبر ، فالواقع أن هذا الاستعمال الحقيقى قد يراد به غير ذلك من ضروب الاستعمال المجازى ، كالتحقير فى مقابل التعظيم ، والتقليل فى مقابل التكثير ، والتقريب فى مقابل التبعيد ، وقد يراد بالتصغير ما يضاد معنى التحقير ، وهو التعظيم وهو استخدام وارد فى بعض النصوص المشهورة كقول الشاعر : —

وكل أناس سوف تصفر بينهم ... دُوَيهيَةٌ تصفرُّ منها الأنامل

وكقول عمر رضى الله عنه فى ابن مسعود : «إنه كُنَيْف ملىء علما» . وقد يراد به أيضاً التدليل والملاعبة ، وهذا شائع فى أغانى الأمهات لأطفالهن ، وفى غزل الشعراء بمعشوقاتهم .

طريقة التصغير : — ولكى يتم التصغير فى الكلمة الثلاثية لا بد من ثلاث خطوات : —

١ — ضم الحرف الأول من الكلمة . ٢ — فتح الحرف الثانى منها .
٣ — زيادة ياء ثالثة ساكنة .

فيقال فى : قلم — قُلَيم ، وبذلك يصبح وزن الكلمة (فُعَيْل) وهو صيغة التصغير الأولى .

أما تصغير الكلمة غير الثلاثية فيحتاج إلى جانب هذه الخطوات الثلاث إلى خطوة رابعة هى :

كسر ما بعد ياء التصغير ، فيقال فى الرباعى ، مثل جعفر — جُعَيْفِر ، بوزن (فعيعل) وهو صيغة التصغير الثانية . وكذلك الحال فى الكلمة الخماسية مثل : دينار ، فيقال فى تصغيرها : دُنَيْنير ، بوزن (فُعَيْعيل) وهو الصيغة الثالثة . والفرق بين الصيغتين الثانية والثالثة هو طول الكسرة المرسومة ياء .

ويلاحظ أن كسر ما بعد ياء التصغير لم يحدث فى الثلاثى ، لأنه دائماً الحرف الأخير الذى يتحمل الحركة الإعرابية . أما فى الرباعى والخماسى فإن بعد ياء التصغير حرفين أو ثلاثة ، آخرها هو موقع الحركة الإعرابية .

ويلاحظ أيضاً أن تصغير الخماسى مثل : دُنَيْنير ، قد رد الكلمة إلى أصلها ، فهى كما يقال (دّنار) غير أن أمثلة أخرى ترينا أن الكلمة الخماسية لا تسلم فى التصغير ، وإنما يحذف منها بعض حروفها ، فمثل : (فرزدق) مصغرة : (فريزق) بحذف الدال ، أو (فريزد) بحذف القاف ، فقد تعرض أحد الحرفين الأخيرين للحذف . ولكن ذلك ليس قاعدة مطردة ، ففى مثال : (سَرَنْدى) و (عَلَنْدى) يقال : (سُرَيند ، أو سُرَيْد ، عُلَيند أو عُلَيد) ، فالمحذوف فى كلتا الحالتين ليس الدال ، وهى الحرف قبل الأخير ، بل النون أو الألف .

ويبدو أن التصرف فى حروف الكلمة فى حالة التصغير يخضع لملاحظتين :

١ — إذا كانت الكلمة خالية من الحروف الزوائد كان التصرف فى الحرفين الأخيرين ، ففى (سفرجل) تصغر على : سفيرج ، أو سفيرل .

٢ — إذا كان بعض حروفها مما يزاد عادة ، أى من حروف (سألتمونيها) ، كان التصرف فيه لتبقى للكلمة بنيتها الأصلية دون مساس ، لأن حروف البنية الأصلية أدل على معناها من الزوائد .

ونعود إلى الخطوات التى يتم بها التصغير : —

وأولها : ضم الحرف الأول ، وهو شرط أساسى فى الاسم المصغر ، لأن التصغير (صيغة) ، فلا بد من استيفاء شكلها : حتى فيما كان مصغره سماعيا ، اللهم ما خلا تلك الكلمات المبنية من أسماء الإشارة والموصولات فهى وحدها التى تخلف فيها هذا الشرط . **والثانية** ، فتح الحرف الثانى من الكلمة ، وإذا تخلفت هذه الخطوة لم يتم التصغير ، ولذلك نجد أن كلمتى : (زُمَّيْل ، ولُغَّيْزَى) ليستا من باب التصغير ، لأن الحرف الثانى ساكن ، وهو الميم الأولى ، والغين الأولى . وقد نشأ عن وجود هذا الحرف المشدد أن وقعت الياء الساكنة بعد ثلاثة أحرف ، لا حرفين ، كما هو الشرط ، وبذلك تكون هاتان الكلمتان قد تحقق فيهما شرط واحد هو ضم الأول ، وتخلف الشرطان الآخران .

وأما الشرط الخاص بما زاد على ثلاثة ، وهو كسر مابعد ياء التصغير — فليس مطلقاً ، لأن هناك حالات استثنائية يستغنى فيها عن هذا الشرط ، وهى محصورة فى أربع : —

١ — : ما قبل علامة التأنيث ، تاء كانت ، مثل : شجرة . أو ألفا مقصورة مثل : سلمى ، وكبرى ، وقصوى .

٢ — : ماقبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث ، مثل : حمراء .

٣ — : ماقبل ألف (أفعال) ، مثل : أفراس ، أجمال .

٤ — : ماقبل ألف (فَعْلان) الذى لايجمع على (فَعالين) ، كسكران وسكارى ، فأما إذا جمع على فعالين فإن تصغيره يشبه جمعه ، بإبدال الألف ياء ، مثل : سرحان ، فيقال : سُرَيْحين وسُلَيْطين ، كما يقال : سَلاطين وسَراحين ،

فى التكسير . ويكون تصغير الكلمات السابقة على التوالى : شُجَيْرة ، سُلَيْمى ، حُمَيْرَاء ، وأُجَيْمال ، وأُفَيْراس . سُكَيْران .

ويلاحظ فى الحالة الثالثة أن ألف (أَفْعال) هى رابعة أحرف الكلمة ، وكذلك ألف (فَعْلاَن) فى الحالة الرابعة ، وقد كان المقصود من بقاء الألف الاحتفاظ للكلمة ببنيتها كما هى ، ما دامت لا تتعرض لنفس التغيير فى حالة أخرى ، كالتكسير ، إذ ليس من المستساغ أن ينفرد التصغير بتغيير صيغة الكلمة ، ومن نفس الباب صيغة (فُعَّال) ، فإن الألف رابعة ، ولكنها تتغير ، فيقال فى حُسَّاد : حُسَيْسيد ، وسُكَّان : سُكَيْكين ، على حين أن كلمة مثل : (غُزَّاء) لا تتغير ألفها ، من أجل الألف الممدودة ، لا من أجل صيغة (فُعَّال) .

وقد سبق أن قلنا : إن تصغير الكلمات الخماسية على مثال (فُعَيْعِل وفُعَيْعيل) يتوصل إليه بما يتوصل به إلى جمع التكسير على مثالى (فعالل وفعاليل) ، والسبب فى ذلك : أن زيادة حروف الكلمة على أربعة ، تضع فى طريق التصغير صعوبة ، هى : أن مثال (فُعَيْعِل) يقع بعد الياء فيه حرفان ، فإذا صغر الخماسى مثل : فرزدق — على مثاله — لم يمكن ؛ لأن بعد الياء ثلاثة أحرف ، وكذلك لو أريد تصغيره على مثال (فُعَيْعيل) الذى بعد ياء التصغير فيه ثلاثة أحرف ، أوسطها كسرة طويلة مرسومة ياء فإذا نظرنا إلى الأحرف الثلاثة فى (فرزدق) وجدناها كلها صحاحا ، وليس بينها الياء ، ولذلك كان إسقاط حرف من الثلاثة لتصحيح الزنة فى حالتى التصغير والتكسير .

وهذا التلازم بين التصغير والتكسير ليس مطرداً دائماً ، فإن اللغة عرفت لهذه القاعدة استثناءات حصرها الصرفيون فى ثمانى مسائل ، قالوا : إنها جاءت فى الظاهر على غير ذلك ، لكونها مختومة بشىء قُدِّر انفصاله عن

البنية ، وقُدّر التصغيرُ واردا على ما قبل ذلك الشيء ، وذلك ما وقع بعد أربعة أحرف من : —

١ — ألف التأنيث الممدودة فى مثل : قُرفُصاء ، وخنفُساء ، فإن التصغير وارد على (قرفص) ، فيقال فيها : قُرَيفِص + اء = قريفصاء ، ولكن تكسيرها يأتى على : قرافص ، بحذف الألف الممدودة .

٢ — تاء التأنيث فى مثل : حنظلة ،فتصغيرها : حُنَيظلة ، دون حذف ، مع أن التكسير هو : حناظل ، فقد عوملت الكلمة كسابقتها معاملة الرباعى ، لا الخماسى ، فى التصغير .

٣ — المنسوب مثل : عبقرى ، فيقال فى التصغير : عُبَيقرىّ ، وفى التكسير : عَباقر ، بحذف الياء .

٤ — الألف والنون الزائدتان مثل : زَعفران وُجلُجلان ، فيقال فى التصغير : زُعَيفران وُجلَيجلان ، وفى التكسير : زعافر وجلاجل ، بحذف الألف والنون .

٥ — علامة التثنية ، كمسلمَين فيقال : مُسَيلمَين ، وهو لا يكسّر لكونه مثنى .

٦ — علامة جمع المذكر مثل : جَعْفَرين ، أو علامة جمع المؤنث مثل: مسلمات، فيقال : جُعَيفرين ومُسَيلِمات ، ولا يكسر (لأنه جمع صحيح) .

٧ — عَجُز المضاف مثل:(امرىء القيس)،فإن التصغير يرد على صدر الكلمة ، ويبقى العجز كما هو ، ولكن مثل هذا التركيب الإضافى يتحد فيه إجراء التصغير والتكسير ، فيقال : أميرئ القيس ، وأمارىء القيس .

٨ — عَجُز المركّب كبعلبك،فيقال فى التصغير : (بُعَيْلَبك)،حيث يرد

التصغير على الصدر ، ويبقى العجزُ كما هو ، ولا يسوغ تكسير هذا التركيب.
ومن الواضح أن هذه النهايات توهم أن الكلمة زائدة على أربعة ، وذلك بسبب وجود هذه الزوائد فيها ، مع أنها إذا جردت منها بقيت على أربعة أحرف غالبا ، أو ثلاثة أحيانا .

ويبقى من الزوائد : ألف التأنيث المقصورة ، وهذه إن كانت رابعة فقد سبق أنها تبقى ، ولا يُكسَر ما بعد ياء التصغير فيها ، ولكنها إن كانت سادسة تحذف ، مثل : لُغَّيْزَى ، فيقال فيها : لُغَيْغِيز ، أو سابعة مثل : بَرْدَرَايا ، فيقال : بُرَيْدِر ، وبُرَيْدِير ، بتطويل كسرة الدال ، التى ترسم ياء .

وبقيت الألف الخامسة وفيها تفصيل، فإن كانت مسبوقة بصوت صامت مثل : قَرْقَرَى ، وزَبَعْرَى ، حذفت ، فيقال : قُرَيْقِر وزُبَيْعِر .
وإن كانت مسبوقة بصوت لين طويل فى الكلمة مثل : حُبارَى — فلنا الخيار فى إبقاء الألف فنقول ، حُبَيِّر ، وحينئذ تقلب ياء كما فى : غزال وغزيِّل ، وتسقط الألف الخامسة ، أو تحذفها فتقول : حُبَيْرَى ، وتبقى الألف الخامسة .

(تتابع أصوات اللين فى المصّغر)

إذا راعينا أن صيغ التصغير الثلاثة لاتخلو من وجود صوت الياء ثالثة فى كل كلمة ، فإن معنى ذلك أن نصادف أحيانا التقاء هذه الياء بصوت من جنسها ، أى : من أصوات اللين ، وهنا يحتاج الناطق إلى بعض تصرف ييسر له عملية الأداء ، وقد وضع القدماء لذلك التتابع فى أصوات اللين قواعد تفرق بين ثلاث حالات ، بحسب النوع و الموقع :

الحالة الأولى : حين تلتقى ياء التصغير ببدل من أصل ، قبل الآخر .

الحالة الثانية : حين تلتقى هذه الياء بمزيد قبل الآخر .

الحالة الثالثة : حين تجتمع مع بدل فى آخر الكلمة .

الحالة الأولى

وفيها تلتقى ياء التصغير ببدل من أصل قبل الآخر ، ولهذا البدل موقعان :

الموقع الأول : أن يكون ثانى أصول الكلمة ، وهو الغالب . وقد جرى اللسان العربى على رده إلى أصله بشرطين :

١ — أن يكون لينا .

٢ — وأن يكون بدلا من غير همزة تلى همزة .

فنى الكلمات : بابٌ — قِيلٌ — رِيّانُ — ميزانٌ — مُوقِنٌ — توفر هذان الشرطان ، فالحرف الثانى لين ، وهو بدل من غير همزة ؛ فنى : (بابٍ و قِيلٍ) — الألف والياء بدل من واو ، وأصل الأولى : بَوَب ، وأصل الثانية : قِوْل ، فأعلت الواو فيهما ألفا .

وفى : (رِيّان) : الياء بدل من واو ، والأصل : رَوْيان ، والفعل : رَوِى .

وفى : (ميزان) : الياء بدل من واو ، والأصل : مِوْزان ، والفعل : وزن .

وفى : (موقن) : الواو بدل من ياء ، والأصل : مُيْقِن ، والفعل : يقن .

ولذلك ردّ التصغير هذه الكلمات إلى أصولها ، فقيل فى : باب : بُوَيب ، وفى : قيل : قُوَيل ، وفى : ريّان : رُوَيّان ، وفى : ميزان : مُوَيزين ، وفى : موقن : مُيَيْقِن .

وقد سبق أن رأينا تصغير : (دينار) على : دُنَيْنير ، لأن أصلها : دِنّار ، كما تصغر : (قيراط) على : قُرَيْريط ، والأصل : قِرّاط — فقد رد التصغير الياء فى المفرد الشائع إلى أصلها ، مع أنه صحيح ، فهو فى الأولى نون ، وفى الثانية راء .

وكذلك الأمر فى الكلمتين : (راس وبير) ، تصغران على : بُؤَير وُرَؤَيس ، لأن أصل الياء فى (بير) ، والألف فى (راس) هو الهمزة .

وقد لوحظ حتى الآن أن أصوات اللين تقع ثانية فى جميع الأمثلة التى سبقت .

الموقع الثانى : أن تكون أصوات اللين ثالثة ، وقد التزم قلبها ياء ، بشرط أن يليها حرف واحد ، لأنها سوف تقع بعد ياء التصغير ، فتدغم الياءان ، ففى كلمة : (غزال) يقال : غُزَيِّل ، وفى : (كتاب) : كُتَيِّب ، وفى : (رسالة) : رُسَيِّلة ، وكذا فى : (عجوز) : عُجَيِّز ، وفى (صحيفة) : صُحَيِّفة ، وإن كانت المدة فى هذه الكلمات زائدة .

فإذا كان بعد حرف اللين حرفان ، فى مثل : (مصارع) فإن تصغير الكلمة يكون بحذف الألف ، فيقال : مُصَيْرِع ، لأن بنيتها تختلف عند إبقاء الألف مع زنة التصغير : فُعَيعل ، كما سبق أن قلنا فى تصغير الكلمات الخماسية وتكسيرها .

فاذا تخلفت الشروط الواردة فى الموقع الأول لم يُرَدّ البدل إلى أصله :

فعن الشرط الأول : وهو أن يكون البدل لينا (سواء أكان أصله لينا أم غير لين) — لو فرضنا حدوث العكس ،فكان البدل حرفا صحيحاً ، والأصل لينا ، أو صحيحاً ، فى كلمات مثل : تُخَمة وتُرَاث ، وأُبَاب ، ومُتَّعد ، وقائم — حينئذ سوف نجد أن الكلمة تصغر على ماهى عليه ، دون نظر إلى الأصل ، فكلمة (تُخَمة) تصغر على : تُخَيمة ، وهى من (وخم)، و (تراث) على : تُرَيث ، وهى من (ورث) ، و (أباب) على : أُبَيب ،وهى أصلا : (عُبَاب) ، و (مُتَّعد) على : مُتَيْعد،وهى من (وَعد) ، و (قائم) على : قُوَيْئم ، وهى من (قوم) .

وعن الشرط الثانى : وهو أن يكون البدل من غير همزة تلى همزة — لوفرضنا العكس،فكان الثانى حرف لين بدلا من همزة،بعد همزة ، فى كلمة مثل : (آدم) ، والأصل (أَ ْأد م) ، فالحرف الثانى ألف أصلها همزة، وقعت بعد همزة — فنى تصغير هذه الكلمة نجعل الألف واوا فنقول : (أُوَيدم) ، ولايقال : أ أيدم ، بردها إلى أصلها .

هذا كله إذا لم يوقع التصغير فى لَبْس ، فإن أوقع فى لبس لم يرد البدل إلى أصله ، بل يبقى على حاله ، حتى لو كان لينا ؛ فنى تصغير (عيد) من : عَوَد — نقول : عويد ، بحسب القاعدة ، ولكن هذا يلتبس بتصغير (عُود) ، ولذلك نعدل عن (عُوَيد) إلى (عُيَيد) للتفرقة بين المثالين .

وفى كلمة : (مُتَّعد) من : وَعد — لايقال : (مُويعد)،لأنه ملتبس بتصغير(مَوْعد ، ومُو عد ، ومُوَعد) ، بل يقال : (مُتَيعد)، كما سبق .

الحالة الثانية

وهى التى تلتقى فيها ياء التصغير بألف زائدة ثانية فى الكلمة ، وفى هذه الحالة تقلب الألف واوا ، فيقال فى : (ضارب) : ضُوَيْرِب .

وإذا كانت الألف الثانية مجهولة الأصل عوملت كالألف الزائدة فيقال فى : (عاج) : عُوَيج ، وفى (صاب) : صويب ، وفى (مال)(١) : مويل .

الحالة الثالثة

وهى التى تجتمع فيها فى الكلمة ياء التصغير ثالثةً ، ويكون فى آخر الكلمة حرفٌ بدلٌ ، سواء أكان لينا ، أم غير لين . وفى هذه الحالة يُرَدّ البدل إلى أصله مطلقاً ، وإن أُعِلّ فى بعض الكلمات أحيانا .

فى كلمة : (مَلْهى) — الألف أصلها واو ، من : لها يلهو ، فيقال فى تصغيرها على مثال : (فُعَيعل) : مُلَيْهِو ، ثم يقال : وقعت الواو إثر كسرة ، فقلبت ياء فقيل : مُلَيْهِى .

وفى كلمة : (ماء) — الهمزة أصلها هاء ، فترد إلى أصلها فيقال : مُوَيْه .

وفى كلمة : (سِقَاء) — الهمزة أصلها الياء ، من سقى — يسقى ، فيقال : سُقَىّ .

---

(١) هذا على أساس ان كلمة (مال) هى نتيجة نحت لغوى من عناصر متعددة هى (ماة الموصولة + اللام الجارة + اى ضمير يتصل باللام) = ماله ، أو مالك ، أو مالى ، ثم نحت الضمير لتستقر الكلمة على (مال) ، مرادا بهـا المتاع الذى يملكه الانسان من نقود او ضياع أو بهائم ... الخ

ثم جرى توليد كلمات اخرى منها ، على ما تقيس اللغة من الافعال والجموع . فالفها بهذا هى الف الموصول ، وهى مجهولة الاصل .

وفى كلمة : (كساء) - من : كسا يكسو - ترد الهمزة إلى أصلها الواوى فيقال : كُسَيْو ، ثم يقال : اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواوياء وأدغمت الياء فى الياء فقيل : كُسَىٌّ .

***

بقى من الحالات التى لم تعرض فيما سبق حالة اجتماع أصوات اللين متجاورة فى مثل : (سياسة ، وكياسة) .

ويلاحظ أن ثانى هاتين الكلمتين يخضع لقاعدة ، وثالثهما يخضع لقاعدة أخرى .

وتقضى قاعدة الحرف الثانى أن يرد إلى أصله ، وتقضى قاعدة الحرف الثالث أن يقلب ياء ، ويدغم فى ياء التصغير ، فيقال فى : (سياسة) : سُوَيِّسة ، لأنها من : ساس - يسوس ، ويقال فى : (كياسة) : كُيَيِّسه ، لأنها من كاس - يكيس .

وفى كلمتين مثل : (حَىّ وطَىّ) : تعامل الياء الأولى على أصلها ، فتقلب واوا إن كان أصلها الواو ، أو تبقى إن كان أصلها الياء ، ثم يؤتى بياء التصغير ، وتدغم فى الياء الأخيرة ، فيقال : حُيَىّ ، لأنها من : حَيّ يحيَا ، ويقال فى طَىّ : طُوَىّ ، لأنها من : طَوَى يطوِى .

وفى حالة : (دَوّ) يقال : دُوَىّ ، والأصل : دُوَيْو ، ثم خضعت لقاعدة اجتماع الواو والياء ، السابق ذكرها .

(ملاحظات على ما سبق)

١ — يلاحظ فيما يتعلق بمعاملة صوت اللين، إذا كان ثانيا، وكان أحد أصول الكلمة — أننا نرده إلى أصله . ولا نعرّضه لأى إعلال ، بسبب مجاورته لياء التصغير .

فأما أننا نرده إلى أصله : فلأن التصغير إجراء مستقل تتعرض له الكلمة ، فهو يتعامل مع مادتها . **وأما أننا لا نعرضه لأى إعلال :** فلأن هذا الصوت الثانى يكون حينئذ بداية مقطع مقفل نهايته ياء التصغير ، فوقعه موقع قوى بسبب وجود الحركة بعده ، وهى عنصر أساسى فى التصغير ، يفصل بين سابقه ولاحقه ، الذى هو ياء التصغير ، ذات الوظيفة الدلالية .

٢ — فإذا لم تكن الألف أصلية ، بأن كانت ألف الصيغة ، كما فى : (ضارب) ، أو كانت مجهولة الأصل ، كما فى (عاج ، ومال) ، فإنها حينئذ لا تمثل شيئاً محدداً سوى وجودها على ما هى عليه : (فتحة طويلة) ، فإذا سبقت بضمة حدث من الانزلاق بين الحركتين واو انتقالية ، تليها ياءُ التصغير ساكنةً هكذا :

ḍuay/rib < ḍuaayrib < ḍaarib
w

وكذلك الأمر فى : عاج وعُوَيج ، ومال ومُوَيل .

فالواو ليست نتيجة قلب الألف ، بل نتيجة الانزلاق بين ضمة التصغير بعد الصوت الأول ، وبين هذه الألف ، التى تتحول من فتحة طويلة إلى فتحة قصيرة .

٣ — وأما حين جاء صوت اللين ثالثا فى كلمات مثل : غزال ، وكتاب ، ورسالة ، وعجوز . وصحيفة — فقد قال القدماء : إن صوت اللين يقلب ياء ، ويدغم فى ياء التصغير ، كما سبق .

ونحن نرى أن الأمر أدق مما قالوا ؛ ذلك أن صوت اللين (الألف والواو والياء) فى هذه الكلمات ليس سوى حركة طويلة وقعت بعد عين الكلمة .

ولما كان التصغير يجلب إلى فاء الكلمة حركة الضمة ، وإلى عينها حركة الفتحة ، فإن هذه الحركة الطويلة يتأخر موقعها بعد ياء التصغير ، التى تزاد ثالثة .

فإذا نظرنا إلى صيغة التصغير (فعيعل) وجدناها تنقسم إلى مقاطع ثلاثة :

Fu/'ay/'il

ونحن ملزمون أن نجعل الكلمة على مثال هذا الوزن الإيقاعى ، فكلمة مثل : (غزال) تصغر هكذا : gu/zay-aal

وكذلك : (عجوز) : 'u/Jay-uuz

وأيضاً : (رغيف) : ru/gay-iif

ومن ذلك نرى أن المقطع الأخير لم يأخذ صورة المقطع الطويل الأخير فى : فعيعل : (ص ح ص) ، فكان أن أسقطت الحركة الطويلة ، وعوض موقعها بتضعيف ياء التصغير مع كسرها ، كما هو حكم الصيغة :

غُزَيِّل gu/zay/yil

عُجَيِّزَة 'u/Jay/yiz-at

رُغَيِّف ru/gay/yif

وهكذا الإجراء فى سائر الكلمات المماثلة .

ولا يتصور أن تجتمع فى هذا الموقع (ياء + واو) ، لأن الواو على فرض وجودها سوف تتحول إلى ياء بحسب قاعدة « كُسَيْو — كُسَىّ » ، لعدم وجود

فاصل بين الصوتين ، ولكون الياء فى الموقع الأقوى ، فهى المماثلة التقدمية القليلة الحدوث فى العربية .

وهذا بخلاف ما إذا تتابع الصوتان هكذا : (واو + ياء) فى مثل : طُوَىّ ، فإن فاصل الحركة يخالف هذه الصورة عن سابقتها .

***

(مسائل باقية من مشكلة التصغير)

١ — **تصغير الثنائى** : — أ — الثنائى المنقوص : —أى : الذى سقط منه حرف ، سواء بقى على حرفين ، مثل : ما (ماء) ، خذ ، كل ، (فِعَلْ أمر مسمى بها) ، ومذ (منذ) ، أم أضيف إليه حرف غير أصلى مثل : الهاء فى : سَنَة ، عِدة ، أصلهما سَنَوٌ ، وِعْدَةٌ ، والتاء فى : بنت ، أخت : (بنو ، أخو) ، والألف فى ابن ، اسم : (بنو ، سمو) . ففى هذه الأمثلة كلها يرد المحذوف إلى الكلمة فى حالة التصغير ، فيقال فيها جميعاً : مُوَيه ، أُخَيذ ، أُكَيل ، مُنَيذ ، يُدَيَّة ، حُرَيْح . (يَدٌ : يَدْىٌ ، حِرٌ : حِرْحٌ) ، سُنَيَّة وُعَيْدَة ، بُنَيَّة ، أُخَيَّة ، بُنَىّ سُمَىّ .

ويلاحظ : أن بعض هذه الكلمات أضيف إليه تاء التأنيث مثل : يُدَيَّة ، لأنها مؤنثة فى المعنى ، والمقصود من هذا الرد للحرف الأصلى الساقط أن يُبْلَغ ببنية الكلمة مصغرةً وزنُ فُعَيْل الثلاثى .

ب — **الثنائى بالوضع** : كما إذا سمى بالحروف افتراضا ، وفى ذلك نوعان :

(١) صحيح الثانى مثل : عن — هل — ولنا فيه أن نضيف حرف علة ثالثاً ، فيقال : عُنَىّ — وهُلَىّ ، أو أن نضعّف آخره فيقال ، عُنَين وهُلَيل .

(٢) معتل الثانى : مثل : لو ، كى ، ويضعف ثانيه قولا واحدا ، فيقال : لُوَىّ ، وكُيَىّ ، كما يقال : دُوَىّ وحُيَىّ .

٢ — **المنقوص الذى بقى ثلاثياً بعد نقصه** : — مثل : هارٍ ، شاكٍ ، مَيْت ، وأصلها : هارِوٌ ، شاوِكٌ ، مَيِّت ، وهذه تصغر على ما هى عليه

دون أن يرد الأصل الناقص ، ما دام فى أيدينا منها ثلاثة أحرف ، فيقال : هُوَيْر ، شُوَيْك ، مُيَيْت .

٣ - تصغير الثلاثى المؤنث : يوجب إلحاق التاء به إن كان عارياً منها ، فيقال فى دار : دُوَيْرة ، وفى سنة : سُنَيْنة ، وفى عين - عُيَيْنة - وفى أذن - أُذَيْنة ، وفى حال - حُوَيْلة .

وهذه الكلمات كما هى كلها ثلاثية ، وهناك كلمات ثنائية مؤنثة يحولها التصغير إلى ثلاثية ، كما سبق ، ثم تلحق بها التاء ، مثل : يد ، ويَدِيّة . وهناك كلمات تتحول إلى ثلاثية بعد أن كانت أكثر من ثلاثة ، ومن ذلك الكلمات الرباعية المنتهية بمدة قبل لام معتلة مثل : سماء ، فإن تصغيرها على سُمَيّيّ ، بجعلها بثلاث ياءات : الأولى ياء التصغير ، والثانية بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكلمة ، فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين ، وبذلك أصبح الاسم ثلاثياً ، فانطبقت عليه القاعدة ، وصار تصغير الكلمة : سُمَيّة . ومن هذه الكلمات ثلاثى الأصول مما يدل على مؤنث مثل : حبلى وحمراء ، وسعاد وغلاّب ، فان هذه الكلمات إذا صغرت تصغير ترخيم لم يبق منها سوى حروف ثلاثة أصول ، فتضاف إليها التاء ، فيقال : حُبَيْلة ، وحُمَيْرة ، وسُعَيْدة ، وغُلَيْبة .

ويستثنى من هذه القاعدة نوعان : **الأول** : ما يلتبس فى حال التصغير بغيره : مثل تصغير (شجر ، بقر ، خمس) ، فاذا ألحقت التاء بمصغر هذه الكلمات التبست بالمفرد ، ولذلك يقال : شُجَيْر ، بُقَيْر ، خُمَيْس ، ولا يقال : شجيرة ، بقيرة ، خميسة .

ويلاحظ أن هذه الكلمة الأخيرة تلتبس بعدد المذكر (خمسة : خميسة) .

والثانى ألفاظ مخصوصة لم تلحقها التاء رغم انطباق القاعدة عليها ؛ وهى ألفاظ : ذُوْدٍ ، شَوْلٍ ، نابٍ (للمسن من الإبل) ، حربٍ ؛

فرس ، قوس ، درع ، عُرْس ، ضُحَى ، بغل ، عَرَب ، نَصَف (للمرأة المتوسطة السن) ، فهذه الألفاظ جميعاً تصغر دون تاء شذوذاً ، رغم أنها مؤنثة ، فإذا اعتبر بعضها مذكراً فلا موجب للتاء ، ويصبح تصغيره بدونها قياسياً ، مثل : حرب ، حُرَيْب ، درع — دُرَيع ، على مذهب من ذكّرها من العرب ، وبعضهم ألحق التاء بعُرْس وقَوْس .

وندر إلحاق التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة ، فقيل فى : وراء ، أمام ، قُدّام : وُرَيئة ، أُمَيمة ، قُدَيديمة .

* * *

٤ — تصغير الترخيم : وأساس طريقته حذف الزائد من الكلمة حين يكون هذا الزائد صالحاً للبقاء مع إحدى صيغ التصغير ، ففى مثل : أحسن ومحسن وحسّان ، يتم تصغيرها على نمط واحد ، فيقال : حُسَيْن ، بحذف الزائد منها جميعاً ، برغم أن (أحسن ومحسن) يمكن تصغيرهما على فعيعل ، وحسان على فعيعيل . أما الزيادة غير الصالحة للبقاء فلها قواعدها التى تسقطها ، ففى مثل : (متدحرج) يقال فى تصغيره : دُحَيْرِج ، كما يقال فى جمعه : دحارج ، ولذا لا يتأتى فيه تصغير الترخيم ، وكذلك مثل : جعفر ، وسفرجل ، فإنهما لا يصغران تصغير ترخيم لعدم وجود زيادة فيهما .

ولتصغير الترخيم زنتان فقط هما : (فعيل وفعيعل) ، لأنهما لتصغير المجرد . أما الصيغة الثالثة : (فعيعيل) فهى لتصغير المزيد .

٥ — سبقت إشارة إلى أن التصغير خاص بالأسماء المعربة ، وشذ تصغير أسماء مبنية ، إشارية وموصولة ، فقيل : اللّذيا ، اللّتيا ، ذَيّا ، تَيّا ، واللذيّان ، واللتيّان ، وذيّان ، وتيّان ، واللذيّون واللذيّين . كما يصغر غير المتمكن : أفعل فى التعجب ، فى قولنا : ما أُحَيْسنه . والمركب المزجى مثل : بَعْلَبَكّ وسيبويه ، فيقال : بُعَيْلبك ، وسُيَيْبويه . وهناك أسماء مصغرة على غير

قياس ، بل هو السماع ، مثل قولهم فى تصغير مغرب : مُغَيْرِبان ، وفى عشاء : عُشَيَّان ، وإنسان : أُنَيْسيان ، وليلة : لُيَيْلية ، ورجل : رُوَيْجِل . وصبية : أُصَيْبية ، وغلمة : أُغَيْلمة ، وبنون : أُبَيْنون ، وعشية : عُشَيْشِية .

٦ — يصغر من الأسماء ما كان مفرداً أو اسم جمع لشبهه بالواحد ، فى مثل : ركب : ركيب ، سُراة : سُرَيّة . وكذلك يصغر الجمع على أحد أمثلة القلة ، وهى : أَفْعِلة ، أَفْعُل ، أَفعال ، فِعْلَة ، فيقال فى : أرغفة : أُرَيْغفة ، وأنجم : أُنَيْجم ، وأبكار : أُبَيْكار ، وفتية : فُتَيّة .

ولا يصغر جمع على مثال الكثرة ، لأن بنيته تدل على الكثرة ، وتصغيرها يدل على القلة ، و إذا أريد تصغير أى جمع للكثرة يرد إلى مفرده ، ثم يصغر ، ثم يجمع بالواو والنون ، إن كان للمذكر العاقل ، فيقال فى : غلمان : غُلَيّمون وبالألف والتاء إن كان للمؤنث أو المذكر غير العاقل ، فيقال فى : جوار : جُوَيْريات ، وفى دراهم : دُرَيْهمات ، وكذلك بعض الملحقات بجمع المذكر مثل : سِنون : سُنَيّات ، ولا يقال سُنَيّون ، وأرضون : أُرَيْضات ، ولا يقال : أُرَيْضُون .

النسب

لا بد لتحقيق نسب شئ إلى شئ من عملين فى آخر المنسوب إليه .

أولهما : زيادة ياء مشددة تصير حرف إعرابه ، **وثانيهما** : كسر آخره ، وهو الحرف الذى قبل الياء ، فيقال فى النسب إلى مصر : مصرِىّ ، وإلى دمشق : دمشقِىّ . ويلاحظ أن ياء النسب مشددة ، ومعنى ذلك أنها فى الحقيقة ياءان ، أولاهما ساكنة ، والثانية متحركة ، شأن كل حرف مشدد .

وإلحاق هذه الياء بالاسم الصحيح لا تنشأ عنه أية صعوبة كما رأينا ، أما إلحاقها بما آخره حرف لين أو ياء مشددة فتنشأ عنه صعوبة اجتماع ثلاثة أحرف لينة على الأقل ، ولذلك حالات تحتاج إلى تفصيل :

فما ينبغى أن نتأكد منه أن تتوفر للاسم المنسوب إليه فى هذه الحالة بنية ثلاثة أحرف على الأقل ، قبل ياء النسب ، حتى لو كان الثالث من هذه البنية حرف لين . **وهذا هو الشرط الأول .**

والشرط الثانى : أن النسب لا يستساغ معه اجتماع ثلاث ياءات متواليات فى أى حال ، فإذا كان وجود هذه الياءات الثلاثة لازماً وجب قلب أولاها وهى الياء الأصلية — واوا ، على سبيل المغايرة . ولتوفير نوع من التيسير فى نطق المنسوب .

ولنبدأ بعد هذين الشرطين بمعرفة الحالات التى وردت فى هذا الصدد :

١ — حالة انتهاء الاسم بياء مشددة زائدة على ثلاثة أحرف ، سواء أكانت هذه الياء زائدة (أو بالأحرى الياءان) : فى مثل : شافعىّ وكرسىّ ، أم كانت إحداهما أصلية والأخرى زائدة فى مثل : مرمىّ ، فإن الأولى هى واو مفعول من (رمى) ، والثانية لام الكلمة ، واجتماع واو وياء على هذا النحو يقلب الواو ياء ، ويدغمها فى أختها فتصير : مرمىّ : بوزن مفعول ، والأصل (مَرْمُوى) .

فإذا أريدت نسبة هذه الكلمات فإن النظرة الأولى إليها تطمئننا إلى وجود ثلاثة أحرف قبل حرف العلة المضعف ، وحينئذ لا نتردد فى حذف الياءين الموجودتين قبل ياءى النسب ، لأن فى بقائهما اجتماع أربع ياءات ، وهو أمر عسير ، يغنى فيه بقاء اثنتين ، لإفادة وظيفة النسب ، فيقال : شافعىّ ، وكرسيّ ، ومرمىّ ، بنفس النطق الذى كانت عليه قبل النسب ، ويفرق بين الحالتين بقرينة السياق .

٢ ــ حالة انتهاء الاسم بياء مشددة بعد حرفين ، فى مثل : (أمّية) ، وهنا لا تتوفر أحرف البنية الثلاثة إلا إذا اعتمدنا إحدى الياءين حرفا ثالثا . فإذا أضيفت ياء النسب اجتمعت ثلاث ياءات ، قلبت الأولى فيها واواً (بعد قلبها ألفاً ــ كما قال الصرفيون ــ لتحركها وانفتاح ماقبلها) ، فتصبح الكلمة منسوبة : أُمَوِىّ . ومثل ذلك : غنىّ وعلىّ ، تحذف الياء الأولى ، وتقلب الكسرة فتحة ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واوا ، فيقال ، فيهما : غَنَوِىّ ، وعَلَوِىّ ، وكذلك يقال فى قُصَىّ : قُصَوِىّ .

٣ ــ حالة انتهاء الاسم بياء مشددة بعد حرف واحد ، وهنا نحتاج إلى كلتا الياءين لتكملة البنية الثلاثية ، فإذا نسبت الكلمة اجتمعت فى نهايتها أربع ياءات ، منها اثنتان لازمتان للبنية ، واثنتان لازمتان للنسبة ، ولكن النطق بها متتابعة يؤدى إلى شذوذ فى تتابع أصوات اللين ، تخرجنا منه المغايرة ، أعنى : قلب الياء الثانية على الطريقة السابقة واوا ، مع الالتزام برد الياء الأولى إلى أصلها ، فيقال فى حى : حيوىّ ، وفى طى : طوَوِىّ .

٤ ــ حالة انتهاء الاسم بالألف ، والتقاء هذه الألف بياءى النسب يوجب تصرفاً تراعى فيه أيضاً كمية الحروف التى قبل الألف :

فإن كانت الحروف قبل الألف أربعة أو خمسة حذفت الألف وكسر ما قبل ياء النسب ، فيقال فى : (حُبارَى) : حُبارِىّ ، وفى مصطفى : مُصْطَفِىّ .

وإن كان قبل الألف حرفان فقط ، مثل : فتىً ، عصاً ، بقيت الألف لتكملة البنية ، ولكنها تقلب واواً فيقال : فتَوىّ ، عَصَوىّ ، للمغايرة والتيسير .

وإن كان قبل الألف ثلاثة أحرف فإن أمامنا نوعين من الكلمات : كلمات تحرك ثانيها مثل : جَمَزَى ، وهذه تسقط ألفها فى النسب فيقال جَمَزِىّ . وكلمات سكن ثانيها ، مثل : حُبْلَى ، ويجوز فيها الحذفُ فيقال : حُبْلىّ ، والقلبُ فيقال : حُبْلَوىّ . والأرجح فى التى للتأنيث الحذف ، وفى التى قلبت عن أصل مثل : مَلهىً ، أو التى للإلحاق مثل عَلْقىً — القلبُ ، فيقال : ملهوِىّ وعلقوِىّ .

٥ — حالة انتهاء الاسم بالياء ، وفيها نفس التفصيل ، فالمسبوقة بأربعة أحرف أو خمسة ، كمعتدٍ ومستعلٍ ، تحذف فيقال : معتدىّ ، مستعلىّ . والمسبوقة بحرفين تقلب واوا ، فيقال فى عمٍ ، وشجٍ : عَمَوِىّ ، وَشَجَوىّ . والمسبوقة بثلاثة أحرف يجوز فيها القلب والحذف ، فيقال فى : قاضٍ ، وثانٍ : قاضِىّ وثانىّ ، وقاضَوىّ وثانوىّ . ويرى الصرفيون أن الحذف أرجح ، ونرى أن الاستعمال هو الذى يقدم الحذف أو القلب ، فإذا قلبت الياء واوا وجب فتح ما قبلها .

(وجود أصوات اللين قبل الحرف الأخير)

وهذه كلها حالات يتجمع فيها مع ياءى النسب حروف علة فى آخر الكلمة، فإذا كانت حروف العلة قبل الحرف الأخير من الكلمة فإن لها أيضاً قاعدة، تراعى فيها الأوزان المختلفة للكلمة، ونستطيع أن نميز من ذلك حالتين:
الحالة الأولى : وتشمل أربعة أوزان :

١ ــ فَعيل ــ معتل العين مثل : طيبٌ وهينٌ .

٢ ــ فَعيلة ــ صحيح العين غير مضاعفها مثل : حنيفة وصحيفة .

٣ ــ فُعَيْلة . غير مضاعف العين مثل : جُهَيْنة وقُرَيْظة .

٤ ــ فَعُولة ــ صحيحَ العين ، غيرَ مضاعفها ، مثل : شَنوءة . و (بَروكة) . والإجراء المتبع فى هذه الأوزان قياسا هو :

١ ــ حذف تاء التأنيث إن وجدت .

٢ ــ تحويل الاسم إلى ثلاثى ، بحذف أحد صوتى اللين من الصيغة الأولى، وبحذف صوت اللين من بقية الصيغ .

٣ ــ إلحاق ياء مشددة فى آخر الكلمة للنسب .

فيقال فى الوزن الأول : طَيْبِى ، هَيْنِىّ ، وشذ : طائى ، فى : طيْء ، وقياسه : طَيْئِىّ . **ويقال فى الثانى** : حَنَفِىّ ، صَحَفِىّ ، وشذ : سَلِيقى (فى سَليقة) ، ويلجأ إلى هذا عند خوف اللبس مثل : طبيعة وطبيعى ، وعقيدة وعقيدى ، حتى لا يلتبسا بالنسب إلى : طبع ، وعقد .

ولا يجوز حذف الياء فى (طويلة) ، لأن العين معتلة ، ولا فى (جليلة) لأن العين مضاعفة . **ويقال فى الثالث** : جُهَنِىّ ، قُرَظِىّ ، وشذ : رُدَيْنِىّ ، فى (ردينة) ، ولا يجوز الحذف فى (قُلَيْلة) لأن العين مضاعفة . **ويقال فى الرابع** : شَنئِىّ ، وَبَرَكِىّ ، ولا يجوز الحذف فى : مَلُولة ، لأن العين مضاعفة .

وقد سبقت إشارة إلى ما كان من وزن َفعيل وُفَعيل معتلى اللام، فى مثل علىّ وغنىّ ، وقُصىّ ، إذ حذفت إحدى الياءين ، وصارت النسبة : َعَلوى ، وَغَنَوى وُقصَوى ، قياسا .

فإذا كان َفعيل ، وُفَعيل صحيحى اللام لم يحذف منهما شىء ، وشذ قولهم فى ثقيف : َثَقفِى ، وفى قريش : ُقرَشِىّ .

الحالة الثانية : وهى التى يكون فيها بعد الحرف الأخير من الكلمة بحسب الأصل حرف لين طويل متلوّ بصامت ، وذلك فى طائفتين من الكلمات :

١ — مجموعة الكلمات التى تلحق بها لاحقة التثنية ، أو جمع المذكر ، أو جمع المؤنث مثل : زيدان ، وسعدون ، وفاطمات .

٢ — مجموعة الكلمات التى تنتهى بالألف الممدودة .

والمجموعة الأولى تعامل فى النسب باعتبارين : فإن اعتبرت دلالتها على التثنية أو الجمع المذكر نسبت إلى مفردها فقيل : زيدى ، سعدى ، وإن تنوسيت هذه الدلالة نسب إلى لفظها فقيل : زيدانى ، سعدونى . وفى جمع المؤنث تراعى الكمية ، فمثل : (تمرات) يصح أن ينسب إليها على لفظها أيضا ، فيقال : َتمَرَاتِىّ ، على أنها علم معرب ، أو أن يبقى من الجمع على حركة الميم ، فيقال : َتمَرِىّ ، مع حذف الألف والتاء . وقد روى فى (َضْخمات) : َضْخمى وَضْخَمِىّ ، مثل ألف حبلى سوفى ألف (مسلمات وسرادقات) ليس إلا الحذف ، فيقال مسلمىّ ، وسرادقىّ .

وحكم الألف الممدودة فى النسب كحكمها فى التثنية ، فإن كانت للتأنيث قلبت واوا : كصحراء وصحراوى ، وإن كانت أصلا سلمت نحو : َقرّائى . وإن كانت للإلحاق أو بدلا من أصل فالوجهان ، فيقال : فى كساء : كسائى وكساوى ، وفى علباء : علبائى وعلباوى .

أما ما يلحق آخر الكلمة من تاء التأنيث ، كمكة وفاطمة ، أو عجز المركب المزجى ، كبعلبك ، ومعد يكرب ، أو الإسنادى ، كتأبط شراً ،

وَبَرَقَ نَحرُه، أو الإضافى، كامرئ القيس — فذلك كله يحذف منه الملحق ، وهو التاء أو العجز ، وينسب إلى صدر الكلمة فيقال : مكىّ ، وفاطمىّ ، وبعلىّ ، ومعدىّ ، وتأبطىّ ، وبرقىّ ، وامرئىّ ، وإذا كان المنسوب كنية كأبى بكر وأم كلثوم ، أو معرفا صدره بعجزه ، كابن عمر وابن عباس وعبد الرحمن ، فالنسب إلى عجزه دون صدره ، فيقال : بكرى ، كلثومى ، عمرى ، عباسى ، ورحمانى .

وإذا نسب إلى ما حذفت لامه ردت وجوبا فى مسألتين :

١ — **أن** تكون العين معتلة ، كشاة : أصلها : شَوَهة ، بدليل قولهم : شِياه . فنقول : شاهِىّ ، برد الكلمة بعد رد محذوفها إلى أصلها .

٢ — أن تكون اللام قد ردت فى تثنية ، كأب وأبوان ، أو فى جمع تصحيح كسنة ، وسنوات ، أو سنهات ، فنقول : أبوىّ وسَنَوىّ أو سَنَهىّ . والنسب إلى ذو وذات : ذَوَوِىّ ، لاعتلال العين ، ورد اللام فى التثنية ، إذ يقال : ذواتا . والنسب إلى أخ وأخت : أَخَوىّ ، وإلى ابن وبنت : بَنَوىّ ، ويجوز رد اللام أو تركها فيما عدا ذلك ، فيقال فى : يد ودم وشفة : يَدِىّ ، دَمىّ ، شَفِىّ ، — ويدوى ، دموى ، شفوى أو شفهى .

وإذا نسب إلى محذوف الفاء أو العين ردتا وجوبا فى مسألة هى : أن تكون اللام معتلة مثل : يرى (علَماً) أو شِيَة ، فيقال : يَرَئىّ ووِشَوِىّ ، لأنها لما ردت إلى الأصل صارت : الوِشى ، ثم الوِشَى ، ثم الوِشوِىّ .

ويمتنع الرد فى صحيح اللام ، إذا كان محذوف التاء كعدة ، أو العين كسَه ، فيقال : سِهِىّ ، وعِدِىّ ، لا سَتَهِىّ ، ولا وَعْدىّ .

وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ، إن أشبهت الواحد بكونها اسم جمع ، كقومىّ ورهطىّ ، أو اسم جنس ، كشَجَرِىّ

أو جمع تكسير لا واحد له ، كأبابيلى ، أوجاريا مجرى العَلم ، كأنصارى ؛ وفى غير ذلك يرد المكسر إلى مفرده، ثم ينسب إليه . ففى (فرائض وقبائل، وحُمْر) : فَرَضِىّ ، قَبَلِىّ : أحمرى ، وحمراوى .

وأخيراً ، هناك صيغ للنسب مسموعة يستغنى بها عن ياءى النسب ؛ وذلك — بصوغ المنسوب على فَعَّالٍ ، مثل : بزاز ، نجار ، عطار ؛ أو على فاعل : كتامر ، لابن ، طاعم ، كاسٍ ، أو على فَعِلٍ ، كَطَعِمٍ ؛ ولَبِنٍ ، ونَهِرٍ .

وهناك نسب مسموعة شذت عن القياس مثل : أَمَوِىّ ، بصْرِىّ ؛ دُهْرِىّ ، مَرْوَزِىّ ، بزيادة الزاى ، وبدوى ، نسبة إلى البادية بحذف الألف ، وجَلُولى ، وحَرُورِىّ ، بحذف الألف والهمزة ، أى : (الألف الممدودة) ، من : جلولاء ، وحروراء .

الاعـــلال والابـــدال

الإعلال ، والإبدال مصطلحان واردان فى الصرف العربى . يدل كل منهما على نوع تغيير تتعرض له الكلمة العربية .

فمعنى (الإعلال) ما تتعرض له أصوات العلة من تغييرات ، بحلول بعضها محل بعض ، وهو ما يسمونه (الإعلال بالقلب) ، أو بسقوط أصوات العلة بكاملها ، ويسمونه (الإعلال بالحذف) ، أو بسقوط بعض عناصر صوت العلة ، وهو ما يسمونه (الإعلال بالنقل) أو (التسكين) .

فالأول ، وهو الإعلال بالقلب ، مثل : (عجائز) ، والأصل عجاوز .

والثانى ، وهو الإعلال بالحذف ، مثل : (يعد) مضارع : وعد .

والثالث ، وهو الإعلال بالنقل ، مثل: (يقول) ، والأصل : يَقْوُلُ .

وهذا القدر من التحديد لأشكال الإعلال هو فى حدود ما جاء عن القدماء من أفكار فى مسائل الباب ، دون أن نعرض رأينا الآن فى هذا التعريف أوذاك .

ومعنى (الإبدال) أعم من ذلك ، لأنه يشمل جميع حالات التبادل بين الأصوات ، الصحيحة والمعتلة ، فإذا خص التغير فى أصوات العلة بمصطلح (الإعلال) كان مدلول الإبدال فيما عدا ذلك . بمقتضى التخصيص الاصطلاحى ، ولكن القدماء استعملوا كلا الاصطلاحين لنفس المعنى توسعاً .

وقد وضعت كتب كثيرة تتناول ظاهرة (الإبدال) بين الأصوات الصحيحة . منها كتاب (القلب والإبدال) لابن السكيت ، وكتاب (الإبدال) لأبى الطيب اللغوى ، وهما حافلان بالكثير من روايات اللهجات العربية ، التى تسجل اختلافها فى نطق الكلمات .

ومن الحقائق المسلمة أن ظاهرة (الإبدال) بصفة عامة لاتحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة ، وأن الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد فى عمليات النطق المتتابعة .

غير أن معنى التقارب لابد أن يتصور على أساس من الدراسة الصوتية الدقيقة ، فالأصوات تلتقى فى خصائص مشتركة ، وتتباعد بخصائص أخرى، فإذا تحقق للصوتين أساس القرابة الذى يجمعهما أمكن لأحدهما أن يتبادل مع الآخر ، سواء فى شكل ورود كل منهما فى صورة من صور الكلمة ، أم فى شكل حلوله محله .

والأساس الأول فى القرابة الصوتية كون كلا الصوتين المتبادلين من (الصوامت) ، أو من جنس الحركات (الذى يشمل الحركات وأشباهها) .

فالصوامت ذات طبيعة مشتركة ، ناتجة من أنها جميعاً تنشأ من اعتراض طريق الهواء المندفع من الرئتين إلى خارج الفم ، على حين تنشأ الحركات دون اعتراض ، فهى أصوات انطلاقية .فالأصوات الاعتراضية (أى : الصوامت) يمكن التبادل بينها ، وكذلك الحركات تتبادل فيما بينها .

ولكن من البعيد أن يصبح الصامت حركة ، أو أن تصبح الحركة صامتا ، نظراً للتباين فى طبيعتهما .

والأساس الثانى فى القرابة الصوتية هو الاتحاد أو التقارب فى المخرج ، وهو مكان اعتراض الهواء بعد خروجه من الرئتين ، فهذا المكان هو النقطة التى يتكون عندها الصوت ، وقد انتهينا فى بحث علمى سابق لهذه المشكلة إلى تقسيم مخارج الأصوات إلى أربع مناطق :

١ — منطقة خارج الفم . وتشمل الشفتين معا ، أو الشفة السفلى مع الثنايا العليا ، ويخرج من هذه المنطقة ثلاثة أصوات هى (ب — م — ف) .

٢ — منطقة وسط الفم ، وتشمل الأسنان ، واللثة ، وسقف الحنك (الغار) ، وأصواتها هى : (ت — د — ط — ن — ض — ج — ش — ل — ر — ث — ذ — ظ — س — ز — ص — ى) .

٣ — منطقة ما بعد الوسط ، وتشمل : (الطبق واللهاة) ، وأصواتهاهى : (و — ك — ق — غ — خ) .

٤ — منطقة نهاية المجرى النطقى ، وتشمل : (الحلق والحنجرة) ، وأصواتها هى :

(ع — ح — هـ — ء)(1) .

وتكاد حالات الإبدال بين الأصوات أن تنحصر بين أصوات كل مجموعة على حدة ، دون أى تداخل ، اللهم ما عدا أصوات الحلق الموزعة بين المجموعتين (٣ و ٤) ،وهى (غ — خ — ع — ح — هـ — ء) . ولها وضع خاص فى اللغة .

فإذا توفر للصوتين هذان الأساسان للقرابة الصوتية احتمل أن يؤثر أحدهما فى الآخر ، أو أن يحل محله ، فالتأثير هو موضوع (المماثلة) وسيأتى علاجه ، وأما حلول أحدهما محل الآخر فهو (الإبدال) الذى نعالجه هنا بين الحركات وأشباهها ، متعرضين لما جرى فى درس القدماء للمشكلة من خلط بين الصوامت والحركات . اضطربت به أحكامهم .

ولسوف يكون منهجنا أن نقدم المعارف القديمة ، باعتبارها منطلقنا إلى المناقشة الموضوعية .

---

(1) اثر الاصوات فى القراءات والنحو — دراسة تحت الطبع .

(الحروف الأربعة)

٢ — مجموعة الأحرف الأربعة (الهمزة والألف والواو والياء) ، وقد دارت حولها بحوث الصرفيين المتقدمين لتقعيد الحالات ، وتصنيف الأمثلة المروية .

ولا ريب أننا نجل هؤلاء المتقدمين ، ونقدر جهودهم ، باعتبارهم رادة ، شقوا الطريق الوعرة ، وحاولوا جهدهم أن ييسروا للأجيال من بعدهم سبيل تناول اللغة .

ولكن عملهم فى هذا الباب قد شابه خلط كثير ، نرجو أن نضع له حدا فى هذه الدراسة . ومن الواجب أن نذكر بما سبق أن قلناه من : أن موقف القدماء من حروف العلة قد ارتبط بشكل الكتابة ، فكانت لديهم ثلاثة أحرف ترسم بثلاثة رموز ، هى : (الألف ، والواو ، والياء) ، مع ملاحظة أن رمزى الواو والياء يعبران فى نظرهم عن أربعة أصوات ، هى : (ياء المد ، وياء العلة ، وواو المد ، وواو العلة) .

والواقع أن الواو والياء المعتلتين ، لا تكونان إلا حين تتراكب الحركات ، فتنشأ الحركة المزدوجة التى تؤدى إلى وجود الصوت الانتقالى ، الذى هو الواو أو الياء ، فالحركة المزدوجة (a + i) — مثلا — تنتج الياء ، والحركة المزدوجة (a + u) تنتج الواو أيضا . وهذان هما صوتا العلة ، ومثالهما : بيت ، وقوم ، وقد تكون الحركات المتتابعة أكثر من اثنتين[1] .

فأما أصوات المد ، فى مثل : قام ، يقوم ، يقيم — فليست أصوات علة ، على الرغم من اتحاد رمزى الواو والياء ، والتباسهما — كتابة — برمزى صوتى العلة السابقين ، بل كل ذلك حركات طويلة ، يمكن تجزئتها ، إلى حركات قصار ، على ما لاحظه بعض الأئمة القدماء ، كابن جنى .

---

(١) مضى حديث عن هذا الازدواج وشواهده فى باب اسناد الافعال المعتلة .

ثم نجد أن القدماء قد جعلوا الهمزة مع هذه الأحرف الثلاثة فى باب واحد ، وعذرهم فى ذلك أن رمز الألف هو فى أصل اللغة رمز الهمزة ، ولم يحدث التمييز بين الصوتين فى الرمز إلا فى منتصف القرن الثانى تقريبا ، حين اختار الخليل بن أحمد للهمزة رمز العين الصغيرة ، ترسم فى موضع هذا الصوت الحنجرى ، وكان ذلك لما وجد القدماء من صعوبة فى تعليم الأطفال الكلمات التى تختلف فى النطق وتتحد فى الرمز ، كما فى قولنا : (سال) فقد يكون المراد : (سأل) من السؤال ، وقد يكون : (سال) من السيولة .

ومن المؤكد أن هؤلاء القدماء قد أدركوا الفرق بين الهمزة والألف من الناحية النطقية ، وإلا ما وضعوا هذا الرمز المستقل للهمزة ، بل إن اختيارهم لتسمية الصوت الجديد (بالهمزة) يدل على أنهم وضعوا له اسما يصفه وصفاً دقيقاً ، لأنه لايعدو أن يكون (همزة) ، أى : (ضغطة أو نبرة) . وهذه هى طريقة نطقه عبر عنها سيبويه بقوله : « نبرة تخرج من الصدر باجتهاد » ، كما أنهم وفقوا فى اختيار رأس العين ، لقرب ما بين الصوتين فى الكيفية .

ولكن القدماء لم يستطيعوا الفكاك من ارتباط الهمزة بالألف ، فإذا هم يجعلون الهمزة : تارة حرف علة ، وتارة شبيهة بالعلة ، مع أنها صوت صامت ، ومن ثم اضطرب علاجهم لكل مسائل الهمزة ، فى علاقاتها بأصوات المد ، والعلة ، كما اضطرب علاجهم لمسائل أحرف المد وعلاقاتها بأحرف العلة ، نتيجة الاشتراك فى الرموز .

(حقيقة العلاقة بين الهمزة وأحرف العلة)

يجب أولا أن نعرف طبيعة الهمزة من الناحية الصوتية ، فهي صوت يخرج من الحنجرة ذاتها ، نتيجة انغلاق الوترين الصوتيين تماما ، ثم انفتاحهما في صورة انفجار مهموس ، فهي إذن : صوت حنجرى ، انفجارى ، مهموس ، وهي بذلك تعد من الصوامت ، فإذا أردنا التعرف على طبيعة أصوات المد (الحركات الطويلة) ، وجدنا أنها أصوات انطلاقية ، تخرج من منطقة الفم ، بعيداً عن الحنجرة والحلق ، واللهاة . ثم هي أصوات مجهورة ، بل هي أعلى الأصوات إسماعا ، على حين نجد الهمزة من أخفض الأصوات إسماعا .

فهناك إذن ما يشبه التعارض الكامل بين طبيعة الهمزة من جانب ، وطبيعة الحركات من جانب آخر ، يتمثل في الفروق التالية :

١ — المخرجان متباعدان (وهذا وحده كاف كما قلنا من قبل) .

٢ — الهمزة مهموسة والحركات مجهورة .

٣ — الهمزة انفجارية ، والحركات انطلاقية .

وإذا أردنا التفرقة بين الهمزة وحرفي العلة (الواو والياء) لأضفنا إلى الفروق الثلاثة السابقة فرقا رابعاً : —

— أن الهمزة صوت صامت مستقل ، وحرف العلة صوت حركي انتقالي .

وبذلك نستطيع أن نقرر مطمئنين — أنه لاعلاقة صوتية مطلقاً بين الهمزة وبين أصوات المد والعلة ، فكل ما نعرفه عن هذه المسألة يوحي بالتباعد الذي ينفي إمكان الإبدال . ولا يرد على هذا قلب الجيم ياء في بعض اللهجات مثل : « شِيَرة » في : « شَجَرة » ، فليس هذا من باب الإبدال في الفصحى المقننة ، وإنما يحدث في لهجة من لهجات العرب لم تعرف الجيم في هذا الموقع.

وهناك جانب ينبغى معرفته عن طبيعة الهمز ، سبق أن ألمحنا إليه ، وهو أن معناه متصل بالنبر أو الضغط ، أى : أنه دليل على وظيفة ، قبل أن يكون دليلا على صوت لغوى ، وقد كان النبر يأخذ فى ألسنة قبائل العرب صورا مختلفة ، منها الهمزة ، ومنها طول الحركات ، ومنها تضعيف الأصوات.

وهذا هو الذى يفسر لنا أن الهمز كان مما تتميز به لهجة تميم عن لهجة قريش ، أى : أن قريشا لم تكن تعرف هذا الصوت مطلقاً ، حتى ليروى أن بدويا ممن يهمزون جاء إلى الرسول (ص) فناداه قائلا : يانبىء الله — فرده الرسول قائلا : « لا تنبر باسمى ، قل : يانبىّ الله » ، أو كما قال ، وهو ما جاءت به لغة القرآن ، دون همز .

فإذا تساءلنا : كيف كان النطق إذن بين من يهمزون ومن لا يهمزون فى بعض الكلمات — وجدنا صورة هذا النطق هكذا :

تميم تقول : النبىء   وقريش تقول : النبىّ

تميم تقول : خطيئة   وقريش تقول : خطيّة

تميم تقول : قائل   وقريش تقول : قايل (بالياء بين بين) .

إلى غير ذلك مما سوف يتضح فيما بعد .

وإذن ، فالقول بوقوع الإبدال بين الهمزة من جانب ، وأصوات المد والعلة من جانب آخر — قول لا تؤيده الحقيقة الصوتية ، لبعد ما بين الجانبين ، وهو أيضاً قول لا ينهض لتفسير مشكلة التغير الذى تتعرض له الكلمة العربية ، لأن هذا التغير خاضع لجملة من العوامل التى تتصل بخصائص النطق العربى ، ويهمنا منها ما يلى :

أولا : — أن الأصل ، والأغلب الأكثر فى الوقف هو السكون ؛ ومقتضى هذا أنه لا يوقف على متحرك ، وبعبارة أخرى ، لا يوقف على مقطع مفتوح . وعلى الرغم من أن الوقف بالسكون حقيقة مقررة فى كلام القدماء فإنهم لم يطبقوها كقاعدة تطبيقاً صحيحاً ، فقد اعتبروا حروف المد

والعلة صوامت ، لاحركات ، ولئن جاز ذلك بالنسبة إلى حروف العلة ، التى هى أنصاف حركات ، فإنه لا يجوز بالنسبة إلى حروف المد .

ثانياً : — وإذا كانوا قد نصوا على أنه لا يبدأ بصامت ، بل بمتحرك ، فقد أغفلوا النص على أنه لا يبدأ بحركة ، فى الكلمة ، أو فى المقطع ، وهو طبع فى اللسان العربى لم يتعود خلافه : والسبب فى إغفالهم هذه الخاصة النطقية أنهم لم يمنحوا الحركة وجوداً مستقلا عن الصامت ، بل تصوروها دائماً تابعة له . وبدهى أنهم أخرجوا حروف المد والعلة من جملة الحركات ، وهى فى رأينا تكبير للحركات ، أو تركيب لا يستساغ فى بدء المقطع إلا بشروط خاصة ، ولذلك لم تقبل اللغة ضمة فى إثرواو ، ولا كسرة فى إثرياء أو واو ، وهو ما ينتهى عند التحليل إلى مجموعة من الحركات المتوالية مع ما تنتجه من أنصاف الحركات .

ثالثاً : — ومن المسلم أن العرب يكرهون النطق بمقاطع مفتوحة متوالية ، ومن ثم لجأوا إلى إقفال بعض هذه المقاطع المفتوحة ، وهو ما اتخذ أحيانا صورة (الإسكان) ، وأحيانا صورة (الإدغام) فى الكلمة الواحدة ، وفى الكلمتين .

ومن ناحية أخرى : لم تعرف العربية ظاهرة توالى الصوامت فى المقطع ، على غرار ما يحدث فى اللغات الأوربية ، وقد سبق أن ذكرنا هذه الخاصة فى دراستنا للمقطع العربى ، ولكن الذى نريد أن نؤكده قياسا على هذا : أن العربية كرهت توالى الحركات الكثيرة ، لأنه يضعف النظام المقطعى من وجهة نظرنا ، ولأنه يجعل النطق ثقيلا من وجهة نظر القدماء .

وإنما كان توالى الأصوات الانطلاقية مضعفاً للنظام المقطعى ، لأن الحركات صوت انطلاقى يمكن أن ينتهى به المقطع فى الكلام المتصل ، فإذا وليها فى نفس الكلمة عدة أصوات انطلاقية أخرى ابتداء من المقطع التالى . لم تتكون لدينا صورة مقطعية لسببين :

١ — أن الأساس العضوى للتقسيم المقطعى يعتمد على عدد ما يتضمن

الحدث النطقى من دفعات هوائية تنتج بتأثير ضغط الحجاب الحاجز على الرئتين ، ضغطا يتفاوت من جزء معين من أجزاء الحدث إلى جزء آخر ، وبدون هذا التفاوت يصعب معرفة بداية المقطع ونهايته .

٢ — أن المقطع مجموعة من الأصوات التى تمثل قاعدتين تحصران بينهما قمة ، ومن المعلوم أن الصوامت تمثل دائماً القواعد ، وأن الحركات تمثل دائماً القمم ، من حيث كانت أعلى الأصوات فى درجة الإسماع . فتتابع الأصوات الانطلاقية على هذه الصورة لا يشكل المقطع ، وهو لذلك يضعف من تركيب عناصر الكلام .

ولذلك كان بعض قبائل العرب يكره الحركات الطوال ، ويعمد من أجل تجنبها إلى همزها ، حين تكون فى مواقع معينة .

والواقع أن التحليل الصوتى للأمثلة المهموزة يمكن أن يؤدى إلى تعميم تفسيرنا لوظيفة الهمز فى النطق العربى على أنها ذات جانبين :

١ — فهو وسيلة للهروب من تتابع الحركات ، ومن ثم لتكوين مقطع عربى سليم .

٢ — وهو كذلك صورة من صور النبر ، أو المبالغة فيه .

وفى هذا الضوء سوف نسير فى عرض مشكلات الإبدال والإعلال ، راجين أن يكون لنا تفسير يتفق مع ما تكشف من حقائق علمية فى هذا المجال ، ومسجلين فى الوقت نفسه احترامنا لكل حرف قاله الصرفيون فى محاولتهم تفسير المشكلة ، وإن لم يكونوا موفقين — إلى حد ما — بمقياسنا الصوتى ، لارتباطهم غالبا بالشكل الكتابى .

(إبدال الواو والياء همزة)

ولهذه المسألة أربع قواعد ، قررتها كتب الصرف ، وهى : —

١ — أن تتطرف الواو أو الياء بعد ألف زائدة ، مثل : كساء ، وبناء ، فأصلهما على التوالى كساو — بناى .

وتشاركهما فى ذلك الألف فى نحو : حمراء. فإن أصلها : حمرا ، كسكرى ، فزيدت ألف قبل الآخر للمد ، كألف كتاب ، وغلام ، فأبدلت الثانية همزة .

٢ — أن تقع إحداهما عينا لاسم فاعل فعلٍ أعلت فيه ، مثل : قائل وبائع .

فالفعل فيهما : قَوَل وبَيَع ، أعلتا فيه لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ، فصارتا ألفاً : قال ، باع ، فلما أريدت صياغة اسم الفاعل جاء : قاول ، وبايع ، فقلبتا همزة : قائل — بائع .

٣ — أن تقع إحداهما بعد ألف مفاعل ، وقد كانت مدة زائدة فى المفرد ، مثل عجائز ، وصحائف . فإن المفرد هو : عجوز ، وصحيفة ، والواو والياء فيهما زائدتان ، أى ليستا من بنية الكلمة ، لأنهما من : عجز — صحف ، ولذلك قلبتا فى الجمع همزة .

وتشاركهما فى ذلك الألف فى : قلائد ، جمع قلادة ، ورسائل ، جمع رسالة .

٤ — أن تقع إحداهما ثانى حرفين لينين ، بينهما ألف مفاعل ، سواء أكان اللينان ياءين ، مثل : نيايف ، أو واوين ، مثل : أوأول ، جمع أوّل ، أو مختلفين ، مثل : سياود ، جمع سيد ، والأصل سَيْوِد ، ومثل : صوايد ، جمع صيد ، والأصل ، صَوْيد .

والنظرة الأولى لهذه القواعد ترينا أن الواو والياء قد جاءت كل منهما فى سياق صوتى واحد ، رغم اختلاف القواعد . فالواو والياء قد وقعتا بعد فتحة طويلة ، زائدة ، فى المواضع الأربعة ، وعلى ذلك فإن سبب وجود

لهمزة فى أمثلتها واحد ، وماتعدد القواعد سوى عملية تصنيف للأمثلة فيما نرى .

فمن الممكن إذن القول بأن الواو أو الياء إذا وقعت إحداهما بعد فتحة طويلة ، زائدة ، سقطت وحلت محلها الهمزة .

وفى أمثلة القاعدة الأولى يمكن تفسير الهمزة بخاصة الوقف العربى ، الذى لا يكون على حركة فى مثل : كساو kisaa-u . فحذفت الضمة المولدة للواو ، بازدواجها مع الفتحة الطويلة ، وأقفل المقطع بصوت صامت ، هو الهمزة ، التى تستعمل هنا قفلا مقطعياً ، تجنباً للوقف على مقطع مفتوح .

وأما فى أمثلة القواعد الثلاثة الباقية فإن المقطع الأخير فى (قا / ول — با/يع — عجا/وز — صحا/يف — نيا/يف) — يبدأ بحركة مزدوجة ، تالية لحركة طويلة ، وهذا ضعف فى البناء المقطعى ، فسقط الانزلاق ، وحلت محله الهمزة النبرية ، كوسيلة صوتية لتصحيح المقاطع ، لا على سبيل الإبدال ، لعدم وجود العلاقة المبيحة له .

(قاعدة خاصة بالواو)

وقد قرر الصرفيون قاعدة تتعلق بقلب أولى الواوين همزة ، إذا اجتمعتا في أول الكلمة ، وكانت الثانية متحركة كالأولى ، أو كانت ساكنة متأصلة في الواوية .

مثال المتحركة جمع كلمة (واصلة) على وزن فواعل : (وَوَاصل) ، بواوين ، الأولى فاء الكلمة ، والثانية واو الصيغة ، فقلبت الأولى همزة ، وقيل : (أواصل) .

ومثال الساكنة : المتأصلة في الواوية أن نأتي بصيغة المؤنث من الصفة (أول) على وزن فُعلى ، فتصير : (وُولى) بواوين ، أولاهما فاء الكلمة ، والثانية عينها ، فهي متأصلة ، ولذلك قلبت الأولى همزة .

وإذا صح اجتماع واوين صوتيتين ، متحركتين ، في أول الكلمة ، في مثل : (وَوَاصل) فإن في المثال الآخر ، وهو وقوع الواو الثانية ساكنة ، نظراً ، لأن هذه الواو الثانية هي ضمة الواو الأولى ، فهي ولو كتابة ، لانطقا ، ولما كانت مجرد حركة فهي ليست عين الكلمة ، بل وقعت موقعها ، حفاظا على الإيقاع المقطعي في الصيغة ، فوزن الكلمة على حالها (وولى) : (فولى) ، وعلى الأصل : (وُوْلى) (فُعلى) ، وكان العدول عن الواو في أول الكلمة إلى الهمزة نظراً للصعوبة المقطعية .

والواقع أن هذه المسألة بصورتها مما تثبت به وجهة نظرنا إلى وظيفة الهمز في الكلام ، فقد تعرضت هذه الكلمات وأشباهها لصعوبة البدء بحركة مزدوجة ، وهو ما تتجنبه العربية كما سبق أن قلنا ، فجيء بالهمزة في موقعها هذا تصحيحاً لبداية المقطع ، حتى يصير عربياً سليما ، وأمارة على أن النبر في اللغة قد يتخذ صورة الضغطة الحنجرية .

وقد احترز الصرفيون باشتراطهم : أن تكون الواو الساكنة متأصلة في الواوية — من الواو العارضة للبناء للمفعول ، في مثل الفعل : (وارى).

فإنه يصبح : (وُورِىَ) ، بواوين فى أوله ، لاتقلب أولاهما همزة ، لعروض الثانية وعدم أصالتها .

ولسنا بحاجة إلى تكرار القول بأن هذه الكلمة أيضاً لم تبدأ بواوين ، بل بواو واحدة ، متلوة بضمة طويلة ، هى ضمة البناء للمفعول ، فى مثل : (ضورب وكوتب) .

ولا فرق بين ضمة المجهول فيما سبق ، والضمة الواردة فى (وُولى) سوى أن هذه جاءت تعويضا إيقاعيا عن العين الساقطة .

وعلى هذا لا يصح أن يقال : إن هذا النوع من الكلمات اجتمعت فيه واوان ، بل هى واو ، وحركتها ، وهو ما ينفى أصلا القول بأن الواو ساكنة ، فهى حركة فى ذاتها كما أكدناه مرارا .

وواقع الأمر أننا أمام ثلاثة نماذج فى هذه المشكلة :

الأول : نموذج توالى واوين متحركتين بفتحتين ، كما فى : (وَوَاصِل > أواصل) .

واللغة فى هذا تصحح بداية المقطع بهمز الواو الأولى .

والثانى : نموذج تحرك الواو بحركة من جنسها . أى : بضمة طويلة ، وقعت موقع العين ، كما فى (وُولى > أولى) ، وأصل التتابع فى هذه الكلمة هو : ’uulaa < wuulaa < wuwlaa

وقد كان همز المقطع هنا تخلصا من هذا التجانس الثقيل ، الذى توهمه الصرفيون واوين ، بسبب خلطهم بين الرمز الكتابى . ومدلوله الصوتى ، أى بين مشكلة الإملاء ، ومشكلة النطق أو الصرف .

والثالث : نموذج تحرك الواو بحركة من جنسها ، أى : بضمة طويلة ، هى حركة البناء للمفعول ، كما فى : (وُورِىَ) . وقد تحملت اللغة ثقل التجانس هنا . نظراً إلى عروضه ، وقلة وروده ، وللحمل على الكثير الوارد من الرباعى بوزن (فاعَل) ، مثل : ضارب وضورب ، وقاتل وقوتل ، وحاسب وحوسب .

(إبدال الهمزة واوا أو ياء)

ومسائل هذا الإبدال عكس المسائل السبقةا ، وقد حدد الصرفيون له بابين :

الباب الأول : باب الجمع الذى على مثال مفاعل ، حين تقع الهمزة بعد ألفه ، وتكون تلك الهمزة عارضة فى الجمع ،وتكون لام الجمع همزة، أوياء ، أو واوا .

وقد سبقت أمثلة وقعت فيها الهمزة بعد ألف مفاعل ، ولكن لام الجمع كانت حرفا صحيحاً ، مثل : صحائف وعجائز ، ولذلك بقيت الهمزة دون تغيير .

وقد توفرت شروط هذه الحالة فى جمع (خطيئة) على (خطايا) ، فلام الكلمة همزة ، وقد وقعت بينها وبين ألف الجمع ياء هكذا : خطايىء .

وهنا تتعرض الكلمة لجملة من التغييرات تصل بها إلى الصيغة المستعملة على النحو التالى :

١ — أبدلت الياء همزة ، على حد الإبدال فى صحائف ، فصارت : خطائىء ، بهمزتين .

٢ — وقعت الهمزة المتطرفة بعد همزة فأبدلت ياء ، فصارت : خطائِى.

٣ — استثقلت الكسرة على الهمزة وبعدها ياء ، فأبدلت فتحة :خطاءَى.

٤ — تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، قبلت ألفا فصارت : خطاءا .

٥ — وقعت الهمزة بين ألفين ، وهى شبيهة بالألف ، فاجتمعت ثلاث ألفات ، قلبت ياء فصارت : خطايا .

وعلى ذلك أيضاً جمع (قضية) على (قضايا) ، مع ملاحظة أن لام الكلمة ياء ، والأصل : قضايى ، بياءين ، ومراحلها على التوالى هى : —

قضائِى . . . قضاءَى . . . قضاءا . . . قضايا .

ومثلها كلمة (مطية) حين تجمع على (مطايا)، والأصل : (مطايِو) ولامها واو .

وقد مرت بالمراحل التالية : —

مطايِى . . . مطائِى . . . مطاءَى . . . مطاءا . . . مطايا .

وقد قلبت الهمزة فى هذه الجموع ياء ، وقد تقلب واوا إذا كانت لام الكلمة واوا سلمت فى المفرد مثل جمع : (هراوة) عــلى : (هراوى) والأصل : هرااو ، بألفين ، بعدهما واو هى لام الكلمة ، ثم مرت بالمراحل التالية : —

هرائِو . . . هرائِى . . . هراءَى . . . هراءا . . . هراوى .

وقد عذب الصرفيون أنفسهم ، وعذبوا الدارسين معهم فى تصور هذه المراحل الافتراضية ، مع أن القضية فى ذلك كله تخضع لملاحظتين : —

الأولى : أن هذه الكلمات لا علاقة لها بالهمزة ، بالنسبة إلى : (قضية ومطية ، وهراوة) ، ولسنا نجد الهمزة فى شىء من تصاريفها مطلقاً .

كذلك يمكن القول بالنسبة إلى (خطايا) : أنها جمع (خطيّة) ، بالياء المشددة ، على طريقة من لاينطقون الهمزة من الفصحاء ، فلامها حينئذ كلام (قضية) .

والثانية : لماذا نفترض أن جمعها فى الأصل على مثال (مفاعل) ؟؟ وما ذا الذى حتم هذا المثال فى هذه الكلمات ؟ .

أليس من الأيسر أن يقال : إن وزنها جميعاً : (فَعَالَى) . كعذارى، وصحارى ، ومَدارى ؟ . . وبذلك نتفادى مواجهة احتمالات التغيير المفترضة . كما يتوحد نموذج الجمع فى هذا الباب ، بحمل المعتل على الصحيح ! ! .

ذلك هو الحل الذى نراه لهذه المشكلة ، بعيداً عن اعتساف الصور الصرفية ، (وللمزيد من فهم هذا الحل : راجع كتابنا : القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث — ص ٩٢) . .

والباب الثانى :

باب الهمزتين المتواليتين فى كلمة واحدة ، والذى يبدل منهما — عند اللزوم هو الثانية دائماً ، لأن الإبدال إجراء للهروب من صعوبة النطق ، وإنما جاءت هذه الصعوبة من الهمزة الثانية ، فكانت موضع التغيير ، وتأتى صور هاتين الهمزتين على النحو التالى :

أولا — أن تكونا فى أول الكلمة : أى : فى موضع الفاء — فالأولى متحركة دائماً ، والثانية إماساكنة ، وإما متحركة :

(ا) فالحالة الأولى ، وهى تحرك الأولى وسكون الثانية ، فى مثل : الفعل : (أمن) ثلاثيا ، فإذا زيدت فيه الهمزة على مثال (أكرم) قيل : (أَأْمن) ، والمضارع منه : (أُأْمن) . والمصدر : (إأمان) .

فى هذه الأمثلة الثلاثة سكنت الهمزة الثانية ، وتحركت الأولى بالحركات الثلاث ، والإجراء الذى يراه الصرفيون هو أن تقلب الثانية حرف علة من جنس حركة ما قبلها :

فإن كانت حركة الأولى فتحة قلبت الثانية ألفا ، فقيل : آامن .

وإن كانت حركة الأولى ضمة قلبت الثانية واوا فقيل : أومن .

وإن كانت حركة الأول كسرة قلبت الثانية ياء فقيل : إيمان .

والواقع الذى يؤكده التحليل الصوتى هو : أن الناطق أسقط الهمزة الثانية فى هذه الأمثلة الثلاثة ، وعوض مكانها حركة قصيرة مجانسة لما قبلها ، فتحولت حركة الهمزة الأولى من قصيرة إلى طويلة ، كما يتضح من كتابة الأمثلة صوتيا :

'aa/man < 'a'/man

'uu/min < 'u'/min

'ii /maan < 'i'/maan

---

(١) (أأمن) بوزن افعل ، كأكرم ، ولكن الفعل (آزر) بوزن : فاعل ، فمضارعه (يؤازر) ، وهذا النوع من الافعال لا يدخل فى القاعدة المذكورة .

وهذا النوع من التعويض إيقاعى ، يحافظ على كمية المقطع دون نظر إلى نوعه ، فهو فى كلتا الحالتين طويل ، ولكنه فى الحالة الأصلية مقفل (ص ح ص) ، و فى البديلة مفتوح (ص ح خ) ، ولكن كمية الأصوات واحدة ، فلذلك ثبت إيقاع الكلمة ، وتحققت الصيغة المرادة .

والملاحظ على أية حال أن تعويض الهمزة لم يكن إلا بحركة قصيرة ، فتحة ، أو كسرة ، أو ضمة ، وهو ما يزلزل قاعدة الصرفيين ، فضلا عن أننا لا نقول بالإبدال ، كما قالوا ، بل بمجرد التعويض الموقعى للمحافظة على الإيقاع ، الذى هو جوهر عمليات التصريف للبنية العربية .

(ب) والحالة الثانية ، وهى تحرك الأولى والثانية معا ، وقد ورد منها عدة أمثلة ، هى :

١ — تكون الهمزتان مفتوحتين ، كجمع (آدم) على أءا دم > أوادم

٢ — تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة ، مثل : أئمة > أيمة

٣ — تكون الأولى مضمومة والثانية مفتوحة ، مثل : تصغير آدم على : أُأَيدم > أويدم . ويرى الصرفيون فى الحالة الأولى قلب الهمزة واوا ، وفى الثانية قلبها ياء ، وفى الثالثة قلبها واوا .

وإذا كانت إحدى الهمزتين للمضارعة جاز فى الثانية التحقيق ، فيقال فى مضارع : (أنّ) : أئِنّ ، وفى مضارع (أم) : أؤم . كما يجوز هذا التحقيق فى حالة الاستفهام ، فى مثل : أأنذرتهم .

وحين نظروا إلى قراءة عاصم وابن عامر (أئمة) بتحقيق الهمزتين ، ذهبوا إلى أن ذلك يُحفظ ، ولا يُتجاوز .

ونلاحظ على أحكامهم فى الأمثلة السابقة أن قلب الهمزة واوا فى (أوادم) ، ليس مسلما ، لأن اللغة تعتبر هذا جمعاً لكلمة (آدم) بعد إسقاط

الهمزة ، فيكون على مثال : (خاَتم وطاَبع) ، حين يجمعان على (فواعل) فيقال : خواتم ، وطوابع ، وكذا : أوادم ، فالواو فيها جميعاً واو الصيغة ، لابدل عن همزة . أو ألف ، كما تراءى لهم .

وأما قلب الهمزة ياء فى (أيمه) فهو مما لانسلم به أيضاً ، فما حدث هو إسقاط للهمزة ليس إلا ، وحينئذ تتصل الفتحة بالكسرة هكذا :

'ayimmat < 'a–immat < 'a'immat

فالياء كما رأينا هى نتيجة الانزلاق بين الفتحة والكسرة . وقد حافظ هذا الانزلاق على إيقاع الجمع بوزنه المراد .

وكذلك جرى الأمر فى تصغير (آدم) على (أُوَيدم) ، فقد اتصلت ضمة التصغير بالفتحة العوض ، فكانت الواو ، هكذا :

'uwaydim < 'u-aydim < 'u'aydim

ثانياً : أن تكون الهمزتان فى موضع العين . وتكون الأولى حينئذ ساكنة ، والثانية متحركة ، . ويرد هذا فى صيغة (فَعّال) من المهموز العين مثل (سأل ، ورأس) ، فتضعف العين ويقال : سأّال ، وراس .

ولا تغيير فى نطق الهمزتين مطلقاً ، سواء وصف نطقهما بالإدغام أو لم يوصف ، وإن كان القدماء يرون أن الصوت المدغم يدخل فى تاليه ، وهو تصور يوحى بأنه فقد شخصيته . ولكنا لانرى أن تغيراً ، ولو طفيفاً ، قد قد حدث للصوت المدغم ، أو المدغم فيه ، فى هذه الصورة وأمثالها .

ثالثاً : واحتمال ورود الهمزتين فى موضع اللام يأتى فى عدة أمثلة مصنوعة ، أو نادرة ، ولا سبيل إلى معرفتها إلا أن تحفظ ، ونحن إنما نضع هنا منهجا عاما للتغيرات الصوتية التى تأتى على مستوى الأداء اللغوى العام .

(الإبدال بين أحرف العلة والحركات)

وهذا النوع من الإبدال هو المقبول فى منهج التحليل الصوتى ، لما بين حرفى العلة من علاقة صوتية قوية ، وما بين الحركات من قرابة صوتية أيضاً ، تجيز قلب إحداها إلى الأخرى ، كما أن هذه القرابة هى التى تجيز تحول حرف العلة إلى حركة بسيطة ، عن طريق اختصار المزدوج إلى أحد عنصريه .

والمهم فى قضية هذا الإبدال أن نحسن التفرقة بين ما هو من جنس الحركة ، قصيرة ، أو طويلة ، وما هو من أحرف العلة (الواو أو الياء) فهو إذن نتيجة توالى حركتين أو ثلاث حركات .

ومن الملاحظات الجديرة بالذكر أن السلوك المقطعى فى اللغة العربية يكره تتابع الحركات ، ويعمد دائماً إلى اختصارها ، فإذا توالت ثلاث حركات اختصرها إلى اثنتين ، وإذا توالت حركتان مكروهتان كضمة وكسرة — حذفت إحداهما وأطيلت الأخرى ، وهكذا تعالج اللغة صعوبة توالى الحركات ، ولذلك أمثلة كثيرة فيما يلى من الحديث .

(إبدال الألف ياء)

وقد عرف ذلك فى موضعين : —

١ — أن يكسر ما قبل الألف ، فى مثل : مصابيح ، جمع مصباح ، وكذلك تصغيره على : مُصَيْبيح .

٢ — أن تقع ياء التصغير قبل الألف فى مثل : غُلَيِّم ، تصغير : غلام .

ويلاحظ أن الألف فى (مصباح) ، وهى فتحة طويلة لم تقلب ياء فى (مصابيح) ، ولكنها قلبت كسرة طويلة ، فى الجمع والتصغير ، فالتبادل واقع بين حركات فقط . ولكنا نتساءل عن السبب الذى يدعونا إلى القول بالإبدال فى هذا الموضع ؟ . . .

إن الألف فى (مصباح) هى ألف صيغة (مِفْعَال) اسم آلة ، والكسرة الطويلة فى (مصابيح) هى كسرة صيغة منتهى الجموع ، وهى تأتى حتى فى جمع ما لا ألف فيه مثل : سفاريج — جمعا لسفرجل .

وأما الألف فى (غلام) فإن مشكلتها تخضع لملاحظتين :

١ — أنها غير مسبوقة بفتحة ، كما يتردد كثيراً فى كتب الصرف ، ولكنها هى ذاتها حركة اللام .

٢ — وحين تطرأ حالة التصغير على الكلمة ، فإن القاعدة تفرض وضع ضمة بعد الصامت الأول ، وفتحة بعد الصامت الثانى ، وهاتان الحركتان (الضمة والفتحة) تسقطان الحركتين السابقتين قبلهما فى الكلمة ، ففى (رجل raJul) — يقال : (رُجَيل ruJayl) .

وهكذا ينبغى أن نتصور سقوط الألف فى (غلام) لتحل محلها فتحة التصغير ، ثم تجىء ياء التصغير بعد ذلك ، فيقال : (غُلَيِّم) — ولكن تصغير

الكلمة على هذا النحو لا يفرّق عن تصغير الثلاثى ، إلى جانب أنه يفقدها إيقاعها النبرى ، الذى اتخذ شكل الطول فى (غلام) ، فحولت اللغة نبر الطول إلى نبر توتر . بتضعيف ياء التصغير فقيل : غليّم ، أى : أن الياء الثانية ياء نبرية .

وهكذا يقال فى تصغير (غزال) إلى (غُزَيّل)، على حين أن تصغير (غَزْل) هو (غُزَيْل) . فالفرق بين الكلمتين فى حالة التكبير هو طول الفتحة أو قصرها ، وهو الذى فرض التفرقة بينهما فى حالة التصغير .

* * *

(إبدال الواو ياء)

وقد حصر الصرفيون حالات هذا الإبدال فى عشر ، هى : —

١ — أن تقع الواو بعد كسرة ، فى طرف الكلمة ، مثل: رَضِوَ ، إذ تصبح : رَضِىَ . أو قبل تاء التأنيث، مثل : أكسِوَة ، فتصبح : أكسِيَة .

٢ — أن تقع عينا لمصدر فعل أعلت فيه ، ويكون قبلها كسرة ، وبعدها ألف ، مثل : صِوَام ، وقِوَام ، وانقِوَاد ، فتصبح: صيام ، وقيام ، وانقياد .

٣ — أن تقع عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة ، مثل : دِوَار ، التى تصبح : ديار ، ومفردها : دار ، ومثل : حِوَاض ، التى تصبح : حياض ، ومفردها : حوض .

٤ — أن تلى كسرة ، وهى ساكنة مفردة ، مثل : مِوْزان ، وتنطق : ميزان .

٥ — أن تلتقى هى والياء فى كلمة ، والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا ، وحينئذ تدغم الياء فى الياء ، مثل: سيّد وميّت ، وأصلهما : سَيْوِد ومَيْوِت . ومثل : طَىّ ولَىّ ، وأصلهما : طَوْى ، ولَوْى .

٦ — أن تقع طرفا ، رابعة فصاعداً ، فى مثل : عَطَوْت وزَكَوْت ، فتصحح الواو ، ولكن إذا زادت الكلمة بالهمزة أو التضعيف قلنا : أعطيت وزكَّيت .

٧ — أن تكون لاما لفُعلى ، بالضم ، صفة ، مثل : دنيا ، والأصل : دُنْوَا .

٨ — أن تكون لام مفعول ، الذى ماضيه على فَعِلَ ، بكسر العين ، رَضِىَ فهو مَرضىّ ، والأصل : مرضوو ، ثم صارت : مرضوى ، ثم : مرُضىّ ، ثم مرِضىّ .

٩ — أن تكون لام فُعُول ، جمعا ، مثل عِصِىّ ، جمع : عَصَا ، ودُلِىّ ، جمع : دلو . فإن كان مفردا وجب التصحيح ، مثل : عتا عُتُوًّا ، وعلا عُلوًّا .

١٠ — أن تكون عينا لفُعَّل ، جمعا صحيح اللام ، مثل : صُيَّم ونُيَّم ، والأكثر فى هذا التصحيحُ ، تقول : صُوَّم وقُوَّم .

هذه القواعد العشرة لقلب الواوياء ، وردت عليها أمثلة شذت عنها ، أو لم تستوف شروطها ، وهى منثورة فى كتب الصرف ، لمن أراد مراجعتها .

ولكن الذى يهمنا أن نحاول الكشف عن السبب فى هذا الإبدال ، وعن حقيقته . فأما السبب فإن تصنيفنا للقواعد يبرزها فى صورتين : —

١ — وقوع الواو بعد كسرة ، كما فى القواعد الأربع الأولى ، أو وقوعها بعد ياء كما فى القاعدة الخامسة .

٢ — خضوع الواو لحكم الصيغة ، وذلك متمثل فى القواعد الخمس الأخيرة .

والحقيقة أن الإبدال فى القواعد الثلاثة الأولى هو هروب من ثلاثية الحركة إلى ثنائيتها ، أى : أنه عدول عن تتابع الكسرة والضمة والفتحة (i+u+a) بإسقاط الضمة ، والاقتصاد على الكسرة والفتحة ، نظرا لصعوبة الضمة بعد الكسرة ، أولا ، ولأن الحركة المزدوجة أيسر نطقاً — ثانياً ، وهو ما سبق أن أشرنا إليه كسلوك لغوى .

وعلى ذلك نرى أن عنصر الضمة قد أسقط فى هذه الأمثلة ، فاتصلت الكسرة بالفتحة مباشرة ، فكانت الياء نتيجة الانتقال بينهما ، دون أن تكون بدلا من الواو ، كما قيل . (هكذا : (radi-a <radi-u-a
y w

وأما القاعدة الرابعة فى مثل : مِوْزان : فان قلب الواو ياء ليس إلا وهما ، جسدته الكتابة العربية فى كلمة : ميزان — والواقع أن اللغة العربية لما كانت تكره تتابع الكسرة والضمة ، فقد أسقطت عنصر الضمة ، وعوضت مكانه كسرة قصيرة ، تصبح بالإضافة إلى سابقتها كسرة طويلة بعد الميم ، هى التى كتبت فى صورة الياء ، فالأولى أن نقول : قلبت الضمة كسرة ، تخلصا من الصعوبة ، ونزوعا إلى الانسجام .

ولكى تتضح الصورة ، نستطيع أن نضع ازدواج الحركة فى مِوْزان — إلى جانب ثلاثية الحركة فى : صِوَام ، ثم ننظر إلى نتيجة إسقاط الضمة فى كلا التركيبين : فالتركيب i+u+a > i+a ، ولكن التركيب i+u > i i وهو تركيب (ميزان) ، وبذلك تصدق ملاحظتنا القائلة بأن سلوك اللغة يهرب من الحركة الثلاثية إلى الثنائية ، ومن الثنائية إلى الحركة الواحدة ، كلما كان ذلك أيسر .

وتأتى بعد ذلك القاعدة الخامسة ، وهى تقوم على أساس تتابع مزدوجين فى كلمة سيود ، هكذا : (sa+i+u+id) ، وهذا التتابع أشبه بتتابع

الكسرة والضمة ، حيث تقع فيه الواو إثر الياء ، ونظراً لصعوبة هذا التركيب ، وكراهة اللغة له — فإنها مالت إلى إحداث الانسجام فى هذا المثال وأشباهه ، بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة ، وهنا يمكن أن يقال : إن الواو قلبت ياء فعلا .

***

أما القواعد الخمسة الباقية فقد قلبت فيها الواو ياء ، نظر لأن الياء أيسر نطقاً من الواو . وبخاصة فى نهاية الكلمة ، إلى جانب أن الياء من خصائص النطق الحضرى ، كما أن الكسرة كذلك ، فى مقابل ما تعوده البدو من إيثار الواو والضمة .

وحسبنا أن نذكر هنا قاعدة المعاقبة بين الواو والياء ، حيث يؤثر عن تميم نطق الصيغة بالواو على حين تنطقها قريش بالياء ، وهذا هو الذى جعل للكلمات التالية روايتين : صوّام وصيّام — قوّام وقيّام — نوّام ونيّام ، فرواية الواو بدوية ، ورواية الياء حضرية .

***

(إبدال الألف واوا)

ويقرر الصرفيون أن الألف تبدل واوا فى مسألة واحدة : هى أن يضم ما قبلها مثل : بويع ، ضورب ، وورى .

والواقع أن حركة الضاد فى (ضارب) هى الفتحة الطويلة بعدها (ورمزها الألف) ، وأن حركتها فى (ضُورب) هى الضمة الطويلة بعدها (ورمزها الواو) ، ومن ثم لا يصح أن يقال : إن الألف ضم ما قبلها فقلبت واوا ، ولكن يقال : إن بناء الفعل للمفعول من هذه الصيغة يقتضى إبدال الفتحة الطويلة فى حالة البناء للفاعل — ضمة طويلة فى البناء للمفعول ، وذلك من باب استعمال الحركات فى وظائف نحوية .

(إبدال الياء واوا)

رجاء لهذه الحالة أربع قواعد :

١ — أن تكون الياء ساكنة مفردة فى غير جمع ، مثل : مُيْقِن، ومُيْسِر ، حيث تصبحان : موقن وموسر ، فإن كانت متحركة سلمت ، مثل : هُيَام.

٢ — أن تقع الياء بعد ضمة ، وهى لام فَعُلَ ، مثل : نَهُيَ الرجل ، وقَضُيَ ، فإنهما ينطقان : نَهُوَ وقَضُوَ .

٣ — أن تكون الياء عينا لِفُعْلَى ، اسما ، مثل : طُيْبَى ، والمنطوق : طُوبَى .

٤ — أن تكون الياء لاما لفَعْلَى — اسما ، لا صفة ، مثل : تَقْوى وشَرْوى وفَتْوى ، فى : تَقْيا ، وشَرْيا ، وفَتْيا .

هذا موجز للقواعد الأربع التى وردت فى كتب الصرف ، والنظر إليها فى ضوء ما تقدم يتيح لنا تحليلها على النحو التالى :

فالقاعدة الأولى : وهى وقوع الياء ساكنة بعد ضم ، فى مثل : مُيْقِن ، فهو يشبه وقوع الواو ساكنة بعد كسر فى مثل : مِوْزان ، كلاهما ناشىء عن تتابع ضمة وكسرة ، أو كسرة وضمة ، ونظرا لثقل هذا التتابع فقد تخلص الناطق العربى منه بإسقاط العنصر الثانى ، وإطالة العنصر الأول :

mu-iqin > muuqin كما أن : mi-uzaan > miizaan فالتبادل فى هذه الأمثلة بين الحركات ، لا بين أحرف العلة .

وتقرر القاعدة الثانية إبدال الياء واوا إذا وقعت بعد ضمة فى مثل : (نَهُيَ) التى تصبح (نَهُوَ) ، وقد سبق أن لاحظنا أن وقوع الواو إثر كسرة يجعلها ياء ، وأن ذلك ناشىء عن ثلاثية الحركة ، وهو ما حدث فى (نَهُيَ)

(nahu+i+a) ، فأسقط الناطق عنصر الكسرة ، لتصبح الحركة مزدوجة فقط ، وتنشأ بذلك الواو نتيجة الانتقال من الضمة إلى الفتحة .

فما حدث هو اختصار الحركة الثلاثية إلى ثنائية ، وبذلك سقطت الياء ، ونشأت الواو ، دون اجتلاب أى عنصر بديل .

وتلحق **القاعدة الثالثة** بالقاعدة الأولى ، لأنها تتابع ضمة وكسرة فى مثل : طُيْبى : tu-ibaa ويصير التتابع إلى ضمة طويلة : طوبى : (ṯuubaa)

وأما **القاعدة الرابعة** فهى التى حدث فيها إبدال للياء واوا ، تبعا للمأثور من كلام العرب ، فقيل فى : تَقْيا َ : تقوى ، وفى شَرْ يا : شروى .

***

(إبدال الواو والياء ألفا)

وقد وضع الصرفيون لتحقيق هذا الإبدال عشرة شروط ، نحفظ نحن منها شرطين اثنين ، ولا نكاد نذكر شيئا عن الثمانية الباقية .

فالقاعدة القائلة بأن (قال) هى فى الأصل : (قَوَلَ) — تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفا — هذه القاعدة لا تتضمن سوى شرطين هما :

١ — تحرك الواو أو الياء .

٢ — انفتاح ما قبلها .

والواقع أن الصرفيين قد واجهوا من الكلمات ما تحقق فيه هذان الشرطان ، ومع ذلك لم تبدل فيه الواو أو الياء ألفا ، فأخذوا يتتبعون الأحوال ، ويستخرجون الشروط ، ويضعون القيود ، حتى أحاطوا المسألة بشروط ثمانية أخرى ، هى :

٣ — أن تكون الحركة (الفتحة) قبلهما متصلة ، أى : فى بنية الكلمة الواحدة ، ولذلك صحتا فى : ضربَ واحد ، وضربَ ياسر .

٤ — أن تكون حركتهما أصلية ، ولذلك صحتا فى : جَيَل ، وتَوَم ، مخفى : جيأَل ، وتوأَم .

٥ — أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين ، وألا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين ، ولذلك صحت العين فى : بيان ، وطويل ، وخورنق ، وصحت اللام فى : رَميا ، وغَزَوا ، وفتيان وعصوان ، وعلوىّ وفتوىّ .

وأعلت العين فى قام وباع ، وباب وناب ، لتحرك ما بعدها ، كما أعلت اللام فى : غزا ، ودعا ، ورمى ، وبكى ، إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة .

٦ — ألا تكون إحداهما عينا لفعل بزنة (فَعِل) ، الذى الوصف منه على وزن : أفعل ، مثل : هَيِف ، فهو أهيف ، وعَوِر ، فهو أعور .

٧ — ألا تكون إحداهما عينا لمصدر هذا الفعل ، مثل : الهَيَف .

٨ — ألا تكون الواو عينا لفعل بزنة (افتعل) ، الدال على معنى التفاعل ، أى : التشارك فى الفاعلية والمفعولية ، مثل : اجتَوَروا ، واشتَوَروا ، فهما بمعنى : تجاوروا وتشاوروا ، والياء لا تدخل فى هذا الشرط ، لقربها من الألف ، كما فى : استافوا ، والمعنى : تسايفوا .

٩ — ألا تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال ، وإلا صحت ، وأعلت الثانية ، مثل : الحَيَا ، والهوَى .

١٠ — ألا تكون عينا لما آخره زيادة تختص بالأسماء ، ولذلك صحتا من كلمات : الجوَلان ، والهيَمان ، والصوَرى ، والحيَدى ، وشذ الإعلال فى ماهان ، وداران .

هذه هى مسألة قلب الواو والياء ألفا ، بكل ما قيل عنها ، فى كتب الصرف ، وهى فيما يبدو من أعقد مسائل هذا الباب ، لأن من غير اليسير أن يحفظ المرء هذه الشروط العشرة ليتعرف على حالة إبدال واحدة .

ولكن لهذه المسألة طريقة أحرى ينبغى أن تؤخذ بها ، تعتمد على ملاحظتين : -

الأولى : - أن هذه الشروط العشرة قد مرت بكل واو أو ياء ، بعدها حركة ، وقبلها فتحة ، فأخرجت أكثر من ثمانين فى المائة من أمثلة تطبيق القاعدة ، وأخضعت لها بقية الأمثلة .

فإذا كان عدد كلمات القاعدة يمثل هذه النسبة الزهيدة ، فإن معنى ذلك أن القدماء قد أخطاوا فى تصور المسألة ، وأن من الممكن تحديد القاعدة بطريقة أخرى ، مباشرة . ودون حاجة إلى هذا الحشد من الشروط المانعة .

ومن الواضح أن القاعدة : (تحركت الواو أو الياء ، وانفتح ما قبلها قلبت ألفا) - لا تصدق إلا على الكلمات التى عينها أولامها حرف علة ، وأكثر ما يكون فى مثل : (قام - باع - باب - ناب - غزا - دعا - رمى بكى - يخشى - يرضى) .

وأصل هذه الكلمات بوقع حرف العلة (الواو أو الياء) بين فتحة سابقة ، وحركة لاحقة ، وهذا يحتم قلبها واوا : قَوَمَ > قام .

فلو أننا قلنا ، فى حدود تصور الصرفيين : إن الواو والياء فى هذا النوع من الكلمات تقلب ألفا لخرج كل ما نفته هذه الشروط ، لأنه ليس من نوعها .

والملاحظة الثانية : - أننا نذكر بما سبق أن قلناه من أن اللغة تميل دائما إلى جعل الحركة الثلاثية ثنائية أو آحادية ، وإلى جعل الثنائية آحادية .

فإذا تأملنا الأمثلة التى بين أيدينا ، وجدنا أنها من قبيل الحركة المزدوجة أو الثلاثية التى تتحول إلى حركة واحدة طويلة .

فكلمة مثل : قوم (qa + u + ama) - اجتمعت فيها حركة ثلاثية ، نشأ عن اتصال أجزائها (واو) . فإذا سقطت الضمة ، انتفى الانزلاق ، واتصلت الفتحتان القصيرتان قبلها وبعدها لتصبح الكلمة :

قام : (qaama) ، فكل ما حدث هو إسقاط عنصر الضمة فى واقع الأمر ، هروبا من ثلاثية الحركة ، إلى الحركة الطويلة .

وكلمة مثل : بيع (ba+i+a'a) تعرضت لنفس الإجراء ، وهو حذف الحركة الوسطى ، فتلقى الحركتان (الفتحتان) لتصبحا فتحة طويلة طويلة هى : باع : (baa'a)

وكذلك : رَمَىَ > رمى ، ودَعوَ > دعا .

وتلحق بهذه الأمثلة كلمات أخرى من باب (الإعلال بالنقل) ، مثل : استِقْوام واستِبْيان — قالوا : نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن (الصامت) قبلهما ، فقلبت كل منهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ساكنان ، وهما الألفان ، فحذفت إحداهما ، وعوض عنها التاء ، فقيل : استقامة واستبانة .

والواقع أن كل ما حدث فى هذا النوع من الكلمات هو إسقاط الحركات الأولى من المزدوج :

فكلمة : (استِقْوام) ، هى فى التحليل : 'is/tiq/u+aam

وكذلك : (استبيان) ، هى فى التحليل : 'is/tib/i+aan

وبسقوط الضمة من المثال الأول ، والكسرة من الثانى ، اختفى الانزلاق ، وبقيت الفتحة الطويلة ، ثم أضيفت التاء ، باعتبارها لاحقة لهذا النوع من المصادر ، فقيل : (استقامة ، واستبانة) ، وبهذه الإضافة تحقق نوع من التعادل الإيقاعى بين الأصل والبديل ، وإليك الحديث عن هذا النوع المسمى (إعلالا بالنقل) .

(الإعلال بالنقل)

ويراد به — عند الصرفيين — الإعلال الناشىء عن نقل حركة أحد أصوات العلة (الواو أو الياء) إلى الصامت غير المتحرك قبله، فيترتب على هذا النقل — فى قواعد الصرف — أن يبقى الحرف المعتل دون حركة ، أى : يصبح ساكنا ، ولذلك سمى أيضاً : (الإعلال بالتسكين) .

فإذا كانت الحركة المنقولة من جنس الحرف المعتل بقى كما هو ، نحو : يَقُول ، والأصل : يَقْوُل ، ونحو : يَبِيع ، والأصل : يَبْيِع ، نقلت حركة الواو والياء إلى الصامت الصحيح قبلهما .

وإذا كانت الحركة المنقولة غير مجانسة لحرف العلة قلب حرفا من جنسها، نحو : يخاف ، والأصل: يَخْوَف، وُيخِيف ، والأصل : يُخْوِف.

ومن الواضح أن لهذا الإعلال بالنقل شرطا هو أن يسبق بصامت صحيح غير متحرك ، فإن كان معتلا مثل : بايَعَ ، وَفوَّض ، أو كان فعل تعجب مثل : ما أَبيَنه ، وَأَبْيِنْ به ، أو كان فعلا مضعفا مثل: ابيضّ واسودّ ، أو معتل اللام مثل : أحْوى وأهْوى — ففى كل هذه الحالات يمتنع النقل .

هذا النوع من الإعلال يجرى فى أربعة مواضع :

الأول : المضارع معتل العين مثل : يقوم ، ويبيع .

الثانى : الاسم المشبه بالمضارع فى وزنه دون زيادته ، مثل : مَقام ومعاش،والأصل : مَقْوم وَمَعْيش : نقلت حركة الواو والياء إلى الصامت قبلهما ، ثم قلبتا ألفين ، من جنس الحركة المنقولة ، ومن هذا النوع : مُيقيم ، ومُبين .

وكذلك إن أشبه المضارع فى زيادته دون وزنه ، ومثاله من قبيل الكلمات المصنوعة : كما إذا صغنا من القول أو البيع اسما على وزن تحلىء : (تِفعِل) ، فنقول : تِقْيل ، وتِبْييع ، ثم ننطقهما بعد النقل : تِقيل ، وتِبيع ،

فإذا أشبهه فى الوزن والزيادة معا وجب التصحيح نحو : (أبيض ، وأسود) ، حتى لا يتوهم أنه فعل ، إذا ما أعل .

وإذا خالفه فى الوزن والزيادة وجب التصحيح أيضاً ، نحو : مخيَط ، ومِقول ، ومسواك ، ومِقوال ، ومِخياط .

الثالث : المصدر بوزن إفعال ، واستفعال ، مثل : (إقوام ، واستقوام) . تنقل فتحة الواوْ إلى الصامت غير المتحرك قبلها ، ثم تقلب الواو ألفا (لتحركها بحسب الأصل، وفتح ما قبلها بحسب الآن) ، فتجتمع ألفان ، تحذف إحداهما ، ويعوض حذفها بالتاء، فيقال : إقامة ، واستقامة .

الرابع : صيغة مفعول ،ويجب بعد النقل فى ذوات الواو حذف إحدى الواوين ، والصحيح أنها الثانية، لزيادتها ، وقربها من الطرف ، مثل : مَقُول ، والأصل : مَقْوُول ، .

ويجب فى ذوات الياء حذف الواو، وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا . فتلتبس ذوات الواو بذوات الياء ، مثل : مَبِيع ، والأصل : مَبيُوع .

وقد روى عن بنى تميم تصحيح الياء فيقولون: مبيوع ، ومخيوط ، ومصيود ، وسكيول ، ومطيوب ، ومعيوب ، وهو مشابه لسلوك المصريين الآن فى قولهم : مديون ومبيوع .

وروى عن بعض العرب تصحيح بعض أمثلة الواو مثل : مصوون ، ومدووف ، ومقوود .

هذه هى الأفكار الأساسية فى الإعلال بالنقل ، معتمداً فى ذكرها على ماجاء فى كتاب (تهذيب التوضيح حـ ٢ ص ١٩١) .

***

ونلاحظ ابتداء أن مسائل هذا الباب خاصة بالفعل الأجوف ، مجرداً أو مزيداً ، واويا أو يائيا ، حين يراد أن يشتق منه مضارع ، أو اسم فاعل أو اسم مفعول ، أو اسم مكان ، أو مصدر بوزن الإفعال ، والاستفعال .

وفى هذه الحالة يجتمع فى الصيغة المرادة — حركاتُها إلى جانب حركات الأصل ، أعنى : اجتماع عين الكلمة بأصوات الصيغة ، وحينئذ يحدث تضارب بين الأصوات المختلفة ، نراه نحن بعين تختلف عن عين القدماء من الصرفيين . ولذلك نموذجان :

ففى النموذج الأول ، وهو حالة صوغ المضارع من الفعل الأجوف : (يقوم ويبيع) ، جرى التصرف الصوتى على النحو التالى :

المضارع بوزن يفعل من (قام) هو : يَقْوُم : yaqwumu

— تسقط الواو نظراً لكراهة اجتماعها مع ضمة (wu) فتبقى الضمة وحدها (u) ، فتختل الزنة ، وإيقاعها ، فيعوض موقع الواو الساقطة بطول الضمة بعدها (uu) ، فيقال : يقوم yaquumu

وكذلك الأمر فى : (يَبْيِع) ، بوزن يَفعِل ، yabyi'u ، سقطت الياء لاجتماعها مع كسرة (yi) ، وهو تركيب تكرهه اللغة ، فتبقى الكسرة وحدها ، فيختل إيقاع الكلمة ، ويعوض المحذوف بطول الحركة (ii) ، فيقال : يبيع — yabii'u — فالذى حدث ليس نقلا للحركة ، بل إسقاطا للواو أو الياء .

وهذا السياق الصوتى نفسه يتكرر فى اسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم المكان من الفعل الرباعى الأجوف ، مثل : (أقام) ، فاسم الفاعل هو (مُقوِم) ، يتحول إلى (مُقيم)، واسم المفعول هو (مُقوَم) يتحول إلى : (مُقَام) ، واسم المكان هو (مَقوَم) يتحول إلى : (مَقام) .

وكذلك الأمر فى اليائى ، مثل : مَعْيَش ومعاش ، ومُبيِن ومبين .

ولو أننا لخصنا هذا التحليل كله لا نتهى إلى الصور الآتية ، حيث تجتمع واو وحركة ، أو ياء وحركة — قصيرة فى الحالتين ، فتسقط الواو أو الياء ، وتطول الحركة بعدها :

ii < yi   uu < wu

aa < ya   aa < wa

ii < wi

والسبب أن اللغة تكره أن تَتابعَ أصوات اللين في صورة حركة ثنائية على هذا النحو الثقيل ، فتهرب منه إلى توحيد الحركة لتصبح فتحة أو كسرة ، أو ضمة ، طويلة . هذا من الناحية الصوتية .

وأما من الناحية المقطعية فإن المقطع العربي يتكون في حالة الحركة الثنائية من حركات فقط ، وهو ما لا يتفق مع خصائص النسيج المقطعي العربي ، فكان إسقاط الواو أو الياء سبباً في إلحاق الحركة الطويلة المتخلفة عنه باعتبارها حركة فاء الكلمة ، وجزءاً من المقطع الطويل .

فهذا هو النموذج الأول .

وأما النموذج الثاني فيأتي في حالة مصدر (الإفعال والاستفعال) من نفس الفعل الأجوف ، فيقال : أقام إقواما ، واستقام استقواما . ويظهر في تحليل الصيغتين أن :

'iqaamat < 'iqaam < 'iqwaam

وكذلك 'istiqaamat < 'istiqaam < 'istiqwaam

أي : أن الصورة الصوتية :

aa < waa

كما يحدث في كلمة (استبيان) المحولة إلى : (استبانة) أن يصبح :

aa < yaa

وفي حالة صوغ اسم بوزن (مفعول) من هذا الفعل الأجوف يقال : (مَقْوول) ثم : (مَقُول)، و (مَبْيوع) ثم : (مَبِيع)، أي : أن التحول

تم على الصورة التالية :

uu < wuu

i i < yuu

ويدلنا النظر فى صور هذا النموذج على أن الواو أو الياء سقطت دون أدنى زيادة فى موضعها ، كما يدلنا على أن الصيغة المطلوبة من الفعل هى التى تتحكم فى شكل التحليل الصوتى . ولذلك اتحدث الصور المكروهة ، كما اتحدث الصور التى انتهت إليها الكلمات فى اللغة الفصحى .

أما اللهجات القديمة والحديثة فقد نطقت الصيغ كما هى ، ولم يحدث فيها نظير ما حدث فى اللغة الفصحى ، وقد سبقت الأمثلة كثيرة ، ذات دلالة .

بقيت ملاحظة أخيرة خاصة بالصيغتين (مقول ومبيع) ، وهما اسما مفعول من : قال وباع .

ولعل القارىء يذكر أننا كررنا فى مواضع كثيرة أن اعتبارات الصيغة أثبت فى بنائها من أصول الكلمة . فإذا رأى الصرفيون أن الأصل: مَقْوول ومبيوع ، وأن المحذوف هو الواو الثانية فى الأولى ، والواو فى الثانية — كان لنا أن نخالفهم فى هذا التقدير ، لأن هذه الواو المحذوفة هى واو صيغة (مفعول)، وبسقوطها لا تؤدى الصيغة وظيفتها ، ولذلك نرى أن المحذوف هو عين الكلمة ، الواو الأولى فى مقوول ، والياء فى مبيوع ، ثم تبقى (مقول) كما هى ، دالة على المفعولين ، وتقلب الضمة الطويلة فى (مبوع) كسرة طويلة تحقيقاً للمغايرة بين واوىّ الأصل ويائيه ، فيقال : مَبِيع .

(الإعلال بالحذف)

ويحدث هذا النوع من الإعلال فى صورتين : قياسية ، وسماعية .

فالقياسية تجرى فى أصول الفعل الثلاثة ، فقد تحذف فاء الفعل ، فى مثل : وعد يعد عدة ، وقد تحذف عينه فى مثل : لم يقم ، وقم ، وقد تحذف لام الفعل فى مثل : يدعون ويرمون ، ولا يصعب تصور ذلك فى اللفيف مثل : وقى ، ونوى .

وقد سبق علاجنا لحقيقة المحذوف فى هذه الأمثلة ، والسبب المقطعى الذى أدى إلى حدوث الحذف ، فى دراسة خصائص المقطع العربى ، وفى تحليل صيغ الإسناد .

ومن مواضع الحذف القياسى سقوط همزة (أفعل) فى صيغة المضارعة ، مثل : أكرم — يكرم ، وكذا فى بقية صيغ الكلمة ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، فيقال : مُكرِم ، ومُكرَم . مع ملاحظة أن هذا الحذف جارٍ هنا على صوت صامت هو الهمزة .

ويبدو أن الحذف فى هذه الصيغة (أفعل) مقتصر على كون الزيادة فى أولها فى صورة الهمزة . فاذا أبدلت هاء مثل : أراق وهراق ، أو عينا ، مثل : أنهل الإبل . وعنهلها — بقيت الزيادة فى سائر تصاريف الكلمة .

ومن الأصوات الصامتة التى يجرى عليها الحذف القياسى ما يحدث للفعل الماضى الثلاثى المضعف المكسور العين ، (عينه ولامه من جنس واحد) ، مثل : ظل ، والأصل : ظلِلَ .

فإذا أسند إلى الضمير المتحرك ، كالتاء مثلا ، جاز استعماله تاما ، فيقال : ظَلِلْتُ ، ومحذوف العين بحركتها فيقال : ظَلْتُ ، ومحذوف العين دون حركتها ، فتبقى الكسرة وتسقط فتحة الفاء ، فيقال : ظِلْتُ .

فإن زاد الفعل من هذا النوع على ثلاثة وجب نطقه تاما . مثل : أقررت ، وأحسست .

وكذا إذا كان مفتوح العين نحو : مددت وشددت .

وأما إذا كان مضارعا أو أمرا فيجوز فيه الإتمام ، أو حذف العين وبقاء حركتها ، فيقال : يَقْرِرْنَ . واقْرِرْنَ . وِقْرْنَ ، وقد تحذف العين مع حركتها كما جاءفى القراءة المشهورة : (وقَرْنَ فى بيوتكن) ، نظرا إلى اعتبار المضارع مفتوح العين (يَقَرّ) .

وأما الصورة السماعية فى الحذف فقد سبقت منها أمثلة : يَدٌ ، وَدمٌ ، وأخ ، وأب ، وحم ، وابن ، واسم ، وشفة ، وسنة ، وكذلك حذف التاء من صيغة استطاع . حين يقال : اسطاع .

* * *

(همزة الوصل)

ولعل من المناسب أن نذكر هنا مسألة إثبات وحذف الهمزة التى يوتى بها لتصحيح بناء المقطع العربى . وهى التى تسمى (همزة الوصل) .

وقد عرفوها بأنها (هى التى تثبت ابتداء ، وتسقط فى الدَّرْج)، وسبق لنـــا أن عالجنا موضوع زيادتها فى أخذ فعل الأمر من مضارع الثلاثى ، ورأينا أننا لاننطقها حينئذ إلا إذا ابتدأنا الحديث بها فقلنا مثلا : أكتبْ ، ولكن إذا جاءت فى درج الكلام سقطت ، كما إذا نطقنا : قلتُ اكتبْ — فهى تحذف نطقاً ، لاكتابة .

وقد تعرف بسقوطها فى التصغير مثل : بُنَىٌّ ، وُسمَىّ ، فى ابن واسم ، بعكس : ُأبَىّ ، وُأخَىّ ، فى تصغير : أب وأخ .

وقد حدد القدماء هذه الهمزة ، وذكروا أنها :

١ — لاتزاد فى حرف سوى (أل) أداة التعريف .

٢ — لا تزاد فى مضارع مطلقاً .

٣ - لاتزاد فى ماضٍ ثلاثى مثل : أمر ، وأخذ ، أو رباعى مثل : أكرم وأعطى - بل فى الخماسى مثل : انطلق ، والسداسى مثل : استفهم .

٤ - وفى الأمر تزاد الهمزة فى الخماسى والسداسى مثل : انطلِقْ ، واستفهِم .

٥ - وفى مصدر هذين الفعلين ، مثل : انطلاق واستفهام .

٦ - وأما أمر الثلاثى فتزاد فيه الهمزة إذا كانت فاء المضارع ساكنة ، مثل : يكتب . فيقال : اكتب .

٧ - وقد سمعت همزة الوصل فى أحد عشر اسما ، هى : اسم - است - ابن - ابنم - ابنة - امرؤ - امرأة - اثنان - اثنتان - ايمن وايم - أل الموصولة .

أما حركتها : فيجب فتحها فى أداة التعريف ، ويجب ضمها فى المبنى للمفعول من الخماسى والسداسى ، وفى أمر الثلاثى المضموم العين أصلا مثل : اكتُب ، لاعرضا ، مثل : امشوُا .

ويجب كسرها فى أكثر ما دون ذلك ، إذ توجد كلمات يرجح فيها الضم على الكسر ، وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة ، مثل : اغْزِى .

ويرجح الفتح على الكسر فى (ايمن وايم) . ويرجح الكسر على الضم فى كلمة (اسم) .

وأما حذفها : فإنها تحذف فى الدرج ، أو فى وسط الكلام عموما .

ولكن يرد على هذا التعميم استثناء ، فإذا وقعت همزة الوصل بعد همزة استفهام . فإنها تحذف إن كانت مكسورة أو مضمومة ، كما فى قوله تعالى : « أتخذناهم سخريا » ، والأصل : (أ إتخذناهم) ، ومثل : (أضُطرّ) ، والأصل : أ ٱضْطُرّ . فنى هاتين الحالتين يستغنى عنها بهمزة الاستفهام ، لعدم التباسها بها .

وإن كانت مفتوحة لاتخلف ، لأن الهمزتين حينئذ مفتوحتان ، فسقوط إحداهما لن يشير إليه ثبوت الأخرى ، كما فى قوله تعالى : « أأنذرتهم » فى القراءة المشهورة . ولكن تتابع الهمزتين — كما مر — ثقيل ، فتسهل الثانية لذلك (بين بين) ، كما قيل ، وتسهيلها :

أن تنطق حركتها غير متصلة بحركة سابقتها : (أ انذرتهم) .

ولاريب أن الممارسة العملية فى قراءة مستمرة موجهة — هى خير ما يؤكد هذه القواعد فى نطق الدارسين .

المماثلة والادغام

تحدث الصرفيون عن ظاهرة الإدغام ، وعرفوه بأنه « إدخال أول أول المثلين المتحركين فى الثانى » ، أى : أنهم يجعلون الإدغام الذى يجرى فى الجانب الصرفى من الكلمة خاصا بحالة تجاور صوتين متماثلين ، فإن كان تجاورهما مباشرا ، بمعنى أنه لاتوجد حركة فاصلة بينهما — حدث الإدغام ، وإن كان تجاورهما غير مباشر ، لوجود حركة فاصلة — جرى حذف الحركة ، وأدغم أولهما فى ثانيهما .

ويرى الصرفيون أن حالة التجاور المباشر توجب الإدغام فى مثل : (مدّ ، وشدّ) ، وأصلهما : مدَدَ وشدَدَ . فأدغمت الأولى فى الثانية .

وأما حالة التجاور غير المباشر فيجوز فيها الإدغام والفك ، فيقال : جعلَ لَكَ ، وجعلْ لكَ .

وقد وضع الصرفيون لهذه الظاهرة أحد عشر شرطا هى :

١ — أن يكون الصوتان فى كلمة واحدة ، مثل : شدّ ، وحب ، ومل ، أصل الأول : شَدَدَ ، والثانى : حَبُبَ ، والثالث : مَلِلَ .

٢ — أن لايتصدر أولهما كما فى : دَدَن .

٣ — أن لا يتصل أولهما بمدغم ، مثل : جُسَّس ، جمع : (جاسْ) .

٤ — أن لايكون فى وزن ملحق ، مثل : قَرْدَد ومَهْدَد ، ملحقين بجعفر ، وهيْلَل ، ملحقة بدحرج ، واقعنسس ، ملحقة باحرنجم .

٥ و٦ و٧ و٨ — أن لا يكونا فى اسم على (فَعَلِ) ، مثل : طَلَلَ ، ومَدَد ، أو (فُعُل) ، مثل : ذُلُل ، وجُدُد (جمع جديد) ، أو (فُعَل) مثل : دُرَرِ ، وجُدَد (جمع جُدَّة) ، أو (فَعِلِ) ، مثل : لَمِم .

٩ و ١٠ و ١١ — أن لاتكون حركة ثانيهما عارضة ، نحو : (اخْصُصْ واكْفُفْ) ، وأن لايكون المثلان ياءين ، لازما تحريك ثانيهما نحو : (حَيِيَ وعَيِيَ) ، ولا تاءين فى (افتعل) ، مثل : استتر ، واقتتل .

وهذه الشروط الثلاثة الأخيرة يجوز فى أمثلتها الإدغام والفك ، فيقال : خص ، وكفّ ، ويقال : حيّ وعيّ ، ويقال : سَتَّرَ يَسَتِّرُ ، وقَتَّلَ يَقَتِّلُ ، والمصدر : سِتَّاراً ، وقِتَّالا .

كذلك يجوز الإدغام والفك فى أولى التاءين الزائدتين فى أول المضارع مثل : تَتَجلى ، وتَتَذكر ، وشرط الإدغام أن يحدث فى الوصل ، لافى الابتداء ، نحو قراءة من قرأ : « ولا تيمَّموا » « ولا تبرَّجنَ » ، وقد تحذف إحدى التاءين كقوله تعالى :

« ناراً تَلَظَّى » ، « ولقد كنتم تمنَّون » .

ويجوز أيضاً الفك والإدغام إذا كانت الكلمة التى التقى فيها المثلان فعلا مضارعا مجزوما ، أو فعل أمر ، فيقال : لم يشددْ ، ولم يشدْ ، وشُدّ ، واشدُدْ ، وقد جاء بالفك قوله تعالى : « واغضُضْ من صوتك » ، وبالإدغام قول الشاعر :

« فغُضَّ الطرفَ إنك من نمير »

ويجب الفك فى (أفعل) فى التعجب نحو : أشدِدْ بعزمك ، وأعزِزْ علينا أن يستبيح العدو مقدساتنا .

كما يجب الفك إذا سكن الحرف الثانى ، المدغم فيه ، مثل : شددْت ، ومددْت .

***

هذا موجز لحديث الصرفيين عن الإدغام ، وهو من الناحية الصوتية يعتبر من قبيل ما يسمى بالتضعيف ، حين يبقى الصوتان المثلان ، دون حذف ، فقولنا : (شدّ) ، هو نطق لعين الفعل ولامه ، دون فاصل من حركة ، ولما كان الصوتان متماثلين ، فإن نطقهما يأتى من نقطة مخرجية واحدة ، وعملية نطقية واحدة أيضاً ، تماما كما تنطق الدال فى عبارة (قدْدَامَ) ، وفى الفعل : (قدّمَ) مضعف العين .

وهنا يثور أمامنا سؤال عن طبيعة الصوت المضعف ، حين يكون من جنس الصوامت ، أيكون حينئذ صامتا طويلا ، أم صامتا مكرراً ؟

إن العملية النطقية لصوت صامت ، كالدال ، تتمثل فى الواقع فى : وضع طرف اللسان ملامسا للثة وأصول الثنايا ، بحيث يحبس الهواء الخارج من الرئتين ، مارا بالفم ، حبساً تاما ، ثم يسمح له بالخروج مرة واحدة فى صورة انفجار يتحرك معه الوتران الصوتيان ، فيكون الصوت المسموع هو (د) ، ويوصف بأنه صوت انفجارى ، لِثَوِىّ ، مجهور .

فإذا أريد نطق(دال أخرى) بعد هذه الدال الأولى مباشرة،فان الناطق يزيد من فترة حبس الهواء فى المخرج ، ويزيد ذلك من توتر ارتكاز طرف اللسان على اللثة ، ثم يحدث انفجار الهواء ليسمع صوت (د) أيضاً .

ولا فرق فى الحالتين ، بين نطق (قَدِمَ) و (قَدَّمْ) ، سوى قصر مدة حبس الهواء فى الكلمة الأولى ، وطولها وتوتر اللسان فى المخرج ، فى الكلمة الثانية .

فإذا نظرنا فى نطق الصامت المضعف إلى طبيعة العملية النطقية ووحدتها ـ قلنا : إنه صامت طويل ، يشبه الحركة الطويلة ، التى تساوى ضعف الحركة القصيرة . هذا من الناحية الصوتية .

وأما إذا نظرنا إلى أصله ، من الناحية الصرفية ، أى : من حيث جوازُ تقسيمه إلى صامتين قصيرين ، قلنا : إنه صامت مكرر ، كما يحدث عندما تنقسم الحركة الطويلة إلى حركتين قصيرتين ، وقد مضت لذلك أمثلة كثيرة .

فالإدغام ، كما أشار إليه الصرفيون ، هو نطق صوت مضعف ، لا أكثر ، إما بسبب اتصال جزءيه مباشرة ، وإما عن طريق إسقاط الحركة الفاصلة بين الجزءين ، ليتم التضعيف ،

وتأسيساً على ما سبق ننتقل نقلة أخرى لنلاحظ أن الصوتين المتتاليين لا يلزم أن يكونا متماثلين ، كدال ودال ، ولام ولام ، بل قد يكونان متباعدين ، كباء وحاء ، فى مثل : أبحر ، وكاف وتاء ، فى مثل : يكتب . وقد يكونان متجانسين ، لا يفرق بينهما سوى اعتبار الجهر والهمس ، كدال وتاء ، فى مثل : وتد ، وقد يكونان متقاربين فى المخرج ، كدال وذال ، فى مثل : بعد ذلك .

فى حالة التباعد بين الصوتين ، ينطق كل منهما كما هو ، بكل خصائصه ، دون أدنى تغير ، ناشىء عن التجاور .

وأما فى حالة التجانس أو التقارب فإن أحد الصوتين يؤثر فى الآخر ، ويمنحه شيئاً من خصائصه ، أو كل خصائصه ، وذلك هو ما يعرف — فى صورتيه — بظاهرة المماثلة .

ولكن السؤال هو : أى الصوتين يؤثر فى الآخر ؟ .

والجواب : أنه الصوت الذى يكون فى الموقع الأقوى . فالموقع القوى هو الشرط الأساسى للتأثير . ونعنى بقوة الموقع : أن يكون الصوت متلواً بحركة غير قابلة للسقوط ، إما لكونها طويلة ، وإما لأن حركة سابقة عليها سقطت ، فامتنع إسقاط الأخرى ، لأنها تزداد تشبثا بموقعها ، وتمنح الصوت قبلها قوة موقعية ، يفرض بها تأثيره على الصوت السابق عليه ، غير ذى الحركة .

ومثالنا على هذا عبارة : من بعدِ ذَلك ، فالدال والذال صوتان متواليان ، وكل منهما مجهور ، ولكن الدال صوت انفجارى ، والذال صوت احتكاكى رخو .

فإذا نظرنا إلى حركيتهما وجدنا حركة الدال قصيرة هى الكسرة ، وحركة الذال طويلة ، هى : (الألف) ، وقد سلك النطق الفصيح مسلكا أسقط به الكسرة بعد الدال ، فاتصلت مباشرة بالذال هكذا :

(من بَعْد ذلك)

mim ba‘d daalik

ومن ثم أصبحت الذال فى الموقع القوى ، وضعف موقع الدال بسقوط الحركة ، فتأثرت الدال ، وهى الصوت الأول ، بالذال وهى الصوت الثانى ، فصارت ذالا مثلها ، أى : أن الذال منحتها كل خصائصها ، ونطقت العبارة : (بَعْذ ذلك — ba‘ddaalik .

وهذه الصورة تعرف بالمماثلة الرجعية ، أى : التى يؤثر فيها الصوت الثانى فى الأول . فاتجاه حركة التأثير على النحو التالى : (١) ← (٢)

مع أن اتجاه النطق بعكس اتجاه التأثير هكذا : (١) → (٢) → (٣) . . . . الخ .

ومن أمثلتها أيضاً كلمة (وتد) حين تنطق (ودّ) . فيكتسب الصوت الأول كل خصائص الصوت الثانى ، وفى هذه الحالة تصبح المماثلة كلية .

ولكن الصوت المتأثر قد يكتسب بعض خصائص الصوت المؤثر ، على صورة المماثلة الجزئية ، كما فى كلمة (أَصْدَق) حيث تجاورت الصاد مع الدال مباشرة ، والدال موقعها أقوى ، فأثرت فى الصاد بأن منحتها صفة الجهر ، فنطقت الكلمة (أزدق) بالزاى المفخمة . وكذلك كلمة (عنبر) ، وتنطق (عمبر) . أى : أن هذه مماثلة رجعية ، جزئية .

وإذا قلنا : (مماثلة رجعية) فإن ذلك يعنى وجود مماثلة تقدمية ، يؤثر الأول فى الثانى . حيث يتحد اتجاه التأثير مع اتجاه النطق هكذا :

(١) → (٢) → (٣) . . الخ .

ومن الأمثلة على ذلك قولهم فى : (اجتمع) : اجدمع ، حيث أثرت الجيم فى التاء بالجهر ، فصيرتها دالا ، على سبيل المماثلة التقدمية الجزئية .

وكذلك ما سبق فى صيغة الافتعال من الفعل (ذكر) حين تنطق (اذّكر) فقد أثرت الذال فى التاء ، فصيرتها ذالا مثلها ، على سبيل المماثلة التقدمية الكلية .

فإذا نطقنا : (اجتمع) : اشتمع ، فهى مماثلة رجعية جزئية ، وإذا نطقنا : (اذتكر) : ادّكر ، فهى مماثلة على مرحلتين :

تقدمية جزئية : تصيرُ الذالُ فيها التاءَ دالاً ، فى المرحلة الأولى ،

ورجعية كلية : تصيرُ الدال فيها الذال دالاً مثلها ، فى المرحلة الثانية

وقد لوحظ أن المماثلة الرجعية هى الصورة الأكثروقوعا فى اللغة العربية ، حيث تسير فى أمثلتها على قياس مطرد ، على حين لا تكون المماثلة التقدمية إلا فى أمثلة قليلة مسموعة ، وتنقاس فى بعض أمثلة صيغة الافتعال السابقة

كما تنقاس فى صيغة الافتعال مما فاؤه صوت مطبق مفخم ، أى : مما فاؤه (صاد أو ضاد ، أو طاء ، أوظاء) ، و فى هذه الحالة تقلب التاء طاء :

فيقال فى : صبر : اصطبر ، والأصل : اصتبر

وفى : ضرب : اضطرب ، والأصل : اضترب .

وفى : طلب : اطّلب ، والأصل : اطتلب .

وفى : ظلم : اظطلم ، ثم اظّلم ، والأصل : اظتلم .

ولن يعسر عليك تصور الطريقة التى حدثت بها المماثلة فى كل مثال ، على ما سبق إجراؤه من تحليل .

غير أن الذى نود أن نوكده هنا ، ولا نمل من تأكيده أبدا ، حتى يصبح من المفاهيم البدهية لدي الدارسين — هو ضرورة وجود علاقة صوتية بين الصوتين المتجاورين ليتم التأثير . إبدالا أو مماثلة .

هذه العلاقة ترجع إلى اعتبارين أساسيين :

الأول : تقارب المخرج أو اتحاده .

والثانى : كون الصوتين من مجموعة واحدة ، من الصوامت ، أو الحركات . فلا يمكن أن يؤثر صوت فى آخر بعيد عنه مخرجا ، كما لا يصح القول بأن صوتا من جنس الصوامت يبدل من صوت من جنس الحركات ، فشتان بين المجموعتين من كل جانب ، وهذه الفكرة قد سبق شرحها وتطبيقها فيما يتعلق بالهمزة ، وعلاقتها بأصوات العلة .

وفى هذا الصدد يرد علينا ما ذكره الصرفيون من أن الواو أو الياء تقلب تاء ، إذا كانت إحداهما فاء للافتعال ، وما تصرف منها ، نحو : (اتّصل ، واتّعد) ، من : الوصل ، والوعد ، وكذلك (اتّسر) من : اليسر .

وقد فسروا هذه الأمثلة بقلب الواو أو الياء تاء ، تأثرا بتاء الافتعال ، والواقع أنه تفسير بعيد عن الصحة مطلقاً ، لبعد ما بين التاء من جانب ، والواو والياء من جانب آخر :

فالتاء : صوت لثوى انفجارى مهموس (من الصوامت) .

والياء : صوت غارى انطلاقى مجهور ، انتقالى (نصف حركة) .

والواو : صوت طبقى انطلاقى مجهور ، انتقالى (نصف حركة) .

وكل ما حدث هو أن استثقال الواو والياء فى هذا الموقع دفع الناطق العربى إلى إسقاطهما ، وتعويض موقعهما بتكرار التاء ، فالتاء هنا مجرد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال ، لا غير .

وقد وردت أفعال توهم أنها من هذا النوع ذى التعويض الموقعى ، مثل : (اتّخذ) ، والواقع أن وزنها (افتعل) ، على الأصل ، ولا إبدال فيها ، لأن أصل الفعل : تَخِذَ ، وكذلك : (اتبع) ، من : تَبِعَ .

ولقد نتساءل عن وزن الفعل الذى جرى فيه هذا التعويض الموقعى ، من مثل : اتّصل ، واتّعد ، واتّسر ، وأنا إلى وزنه على البدل أميل ، فقد سقطت فاؤه ، وعوض موقعها بالتاء ، فوزنه (اتّعل) ، ما دامت تاء التعويض من مثل تاء الافتعال ، أى : من أحرف الزيادة .

(لام التعريف)

بقى أن نعرض فى ضوء ما سبق ظاهرة من ظواهر المماثلة ، هى أعمها شيوعا فى الاستعمال ، أعنى : لام التعريف .

وقد جرى الاستعمال باختفائها مع ثلاثة عشر صوتا ، هى أصوات مقدم الفم : (ت — ث — د — ذ — ر — ز — س — ش — ص — ض — ط — ظ — ن) ، وتظهر مع بقية أصوات اللغة الخمسة عشر ، وهى :

(ء — ب — ج — ح — خ — ع — غ — ف — ق — ك — ل — م — هـ — و — ى) .

والأمثلة على ذلك كله معروفة لكل دارس ، منذ درس وهو طفل : اللام الشمسية ، واللام القمرية . بيد أن لنا هنا ملاحظتين حول علة الخفاء والظهور :

الأولى : أن اللام اختفت مع أصوات مقدم الفم ، بسبب التقارب الصوتى والمخرجى ، وبسبب ضعف موقع اللام ، وقوة موقع الصوت بعدها ، بالمقياس السابق ، وقد جرى تأثر اللام فى صورة المماثلة الرجعية الكلية .

الثانية : أن اللام ظهرت مع بقية الأصوات نظراً إلى التباعد المخرجى ، الذى يسر نطق الصوتين بكل خصائصها ، ونستطيع أن نتذوق هذا التباعد بنطق كل صوت من الخمسة عشر صوتا ، تاليا للام التعريف ، ولسوف يظهر حينئذ مدى التباعد بينهما .

وهذا الذى نقوله مما قرره القدماء ، وأيدته الدراسات الصوتية الحديثة ، فلا خلاف بيننا وبينهم ، إلا فيما يتعلق بصوت اللام فى بداية كلمة نريد تعريفها ، مثل : لوم — لعاب — ليان .

فالقدماء يرون أن نطق : اّللوم ، واُللعاب ، واّلليان – هومن قبيل اللام الشمسية ، ونحن نرى أن اللام الشمسية تختفى فى الصوت التالى بعدها اختفاء تاما . وهى فى الأمثلة المذكورة موجودة بكل خصائصها ، دون أدنى تأثر ، فهى قمرية واضحة ، لافرق بينها وبين اللام فى مثل :

الباب – الجور – الحيوان – الكلب . . . . . ، اللعاب . . . . . الخ .

وقد سبق أن شرحنا هذه المسألة فى تفسيرنا لمفهوم الإدغام عند القدماء بأنه مجرد نطق صوت مضعف ، فلا حاجة لتكراره هنا .

***

وأخيراً ، فهذه هى رحلتنا فى عالم منهجنا الصرفى الجديد ، الذى أرجو أن يتقبله الدارسون قبولا حسنا ، وأن يندونى – من استطاع منهم – بما قد يلحظونه من خلل أو هنة ، هنا وهناك ، فليس الكمال من صفاتنا ، نحن البشر .

ولربما لوحظ أن المنهج لم يتعرض لبابين هما (الإمالة والوقف) ، ولم نجد فى الواقع ضرورة للتعرض لها ، نظرا إلى أن الإمالة لم تعد تمارس على مستوى الفصحى الحديثة ، إلا فى كلمات مسموعة مثل : (بسم الله مجريها ومرساها) ، وإن كانت فاشية فى اللهجات العربية على اختلافها ، فهى من اهتمامات أصوات اللهجات أساساً .

وأما الوقف فهو فى الحق ظاهرة نحوية خصصنا لها باباً كاملا فى دراستنا عن (أبى عمرو بن العلاء) ،ولعل المستقبل يعين على نشر هذه الدراسة

و « الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله » .

عبد الصبور شاهين

الفهرست

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

تطلب جميع منشوراتنا من
الشركة المتحدة للتوزيع
بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف : ٢٩٥٥٠١ - ص.ب : ٧٤٦٠ - برقيا : بيوشران



الثمن : ١٠ ل.